آراء حول الخليج

العدد 120
يونيو 2017

زيارة ترامب للسعودية:
حان الوقت لتصحيح المسار

استراتيجية الرياض - باريس:
ثوابت السياسة ومنافع الاقتصاد

الطلب العالمي على النفط
يبلغ ذروته في عام ٢٠٤٠

ملف العدد:
العلاقات الخليجية-الأمريكية على ضوء المتغيرات: شراكة أم تراجع؟

- بعد قمة الرياض: مجهود دبلوماسي خليجي لبناء جسور التفاهم على قاعدة المصالح
- الإدارة الأمريكية في طور بلورة رؤية سياسية تتجاوز مرحلة أوباما المترددة تجاه الخليج
- الرئيس ترامب يبدد سياسة الغموض الأمريكية ويصنف الخليج العربي أمن قومي أمريكي
- تريليونا دولار استثمارات الصناديق الخليجية في أمريكا والنفط ركيزة العلاقات لـ ٢٠ سنة
- الإعلام السعودي لم ينجح في تغيير صورة المملكة في أمريكا .. والتغيير يتطلب جهدًا ووقتًا
- ٣ تحديات تواجه الاقتصاد الخليجي .. والشراكة الأمريكية لتوطين الصناعات العسكرية
- الشراكة الأمريكية - الخليجية .. فرص وليس أعباء وإغراءات منطقة الخليج جاذبة لأمريكا
- عجز الموازنة الفيدرالية يجعل الاستثمارات الخليجية وسيلة لاستقرار الاقتصاد الأمريكي
- اتحاد الأسواق الخليجية الست يجعلها الاقتصاد التاسع عالميًا والحذر من عبء الاستثمارات

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

زيارة ترامب إلى السعودية: حان الوقت لتصحيح المسار
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

صناعة النفط واقتصاد دول الخليج: يتوقع بلوغ الطلب العالمي على النفط ذروته عام ٢٠٤٠
جياكومو لوتشياني

متابعات عربية
11

السياسة الفرنسية: شراكة استراتيجية مع السعودية تقوم على ثوابت ومصالح متبادلة
د. مفيد الزيدي

دراسة العدد
17

التسليح الأمريكي لدول الخليج: التوازن الاستراتيجي ومواجهة الحرب غير المتماثلة
لواء د. محمد علام سيد

قضية العدد
22

نحو إعادة صياغة للعلاقات الخليجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب
د. عبد الناصر عباس عبد الهادي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد الرميحي 28

د. عبد الله صادق دحلان 31

د. ظافر العجمي 37

د. علي الدين هلال 42

ايلين بايرن 45

لواء د. محمد قشقوش 48

د. نوزاد الهيتي 54

د. معتز سلامة 58

د. محمد البنا 62

د. قتيبة العاني 66

د. مثنى العبيدي 72

د. احمد سليم البرصان 77

رأي

صناعة الإنترنت .. المستقبل يتحدد الآن 81

د. عدنان الجوارين

إيران .. والمؤامرة على العرب في إفريقيا 85

صبحة باغورة

النهضة الثقافية والعلمية في السعودية (٢٠١٣ - ٢٠١٦م):

"رؤية نقدية"

د. مجدي الداغر 89

إصدارات

95

العلاقات الخليجية - الإيرانية ١٩٧٩ / ٢٠١٦ الكويت نموذجًا...

قراءة / أحمد بن الشيخ عبد الله الفضالة

وقفة

96

بعثرة الأوراق العربية

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من سلسلة أعداد مجلة آراء حول الخليج والذي يحمل رقم ١٢٠ من سلسلة مجلة آراء حول الخليج الشهرية والتي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث في جدة تضمن عدة دراسات ومقالات معنية بالشأن الخليجي، وجاء الملف الرئيس تحت عنوان (العلاقات الخليجية ـ الأمريكية على ضوء المتغيرات: شراكة أم تراجع)، فنظرًا لطبيعة العلاقات التاريخية والاستراتيجية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥م، ثم دخلت مرحلة قوية من التلاحم والشراكة منذ عام ١٩٧١م، أي منذ مغادرة بريطانيا لمنطقة الشرق الأوسط ، وجاءت أمريكا لتملأ الفراغ الذي تركه مغادرة بريطانيا العظمى آنذاك، ثم توالت الأحداث التي أكدت أن منطقة الخليج العربي شريك استراتيجي وحليف موثوق للولايات المتحدة، خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران وتغير موازين القوى الإقليمية وصعود دول مجلس التعاون الخليجي كقوة كبرى في الشرق الأوسط وذات تأثير سياسي واقتصادي كبيرين، مقابل التطرف الإيراني وعدوانية طهران للغرب ولجيرانها، وواكب ذلك أيضًا تطور الأوضاع الإقليمية في المنطقة ومنها حرب الخليج الأولى والثانية، وسقوط صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق وتداعيات ذلك، ثم جاءت موجة ما يسمى بالربيع العربي في الدول العربية وما خلفته في الشرق الأوسط، إضافة إلى سياسة الإدارة الأمريكية السابقة في عهد باراك أوباما التي خلطت الأوراق وتركت إحساسًا بتخلي الولايات المتحدة عن ثوابت العلاقة التاريخية مع دول الخليج العربي، خاصة في مرحلة انتشار الإرهاب وأهمية التعاون الأمريكي ـ الخليجي لمواجهة هذه الآفة.

ثم جاءت الحملة الانتخابية للرئيس ترامب والتي حملت نذر افتراق خليجي ـ أمريكي، إلا أن الصورة اتضحت وعادت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية من الناحية السياسية إلى وضعها السابق خاصة بعد تولي الرئيس ترامب زمام السلطة، ثم زيارته التاريخية إلى المملكة العربية السعودية وما تمخض عنها من نتائج مهمة، إلا أن الخبراء حاولوا من خلال هذا الملف استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، وهل تستمر الشراكة ويستمر التحالف بين الطرفين؟

لقد كشفت الدراسات ضمن هذا الملف عن أن الشراكة مستمرة والتحالف بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لأنها ترتكز على مصالح مشتركة وتخدم أهدافًا استراتيجية، والأمر لا يتعلق بارتجالية أو هوجاء، أو سياسات تكتيكية مرحلية، وأن الأمر يتعلق بمصالح اقتصادية وأمنية وعسكرية وتوازن دولي وإقليمي.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيس للعدد المقبل من مجلة "آراء حول الخليج" العدد رقم ١٢١ (قضية الحوار المجتمعي الخليجي) وأهمية الحوار الوطني في كل دولة خليجية في إطار مؤسسات الدولة، والمجالس النيابية ومجالس الشورى والديوانيات، أو جمعيات النفع العام، أو الأندية، والجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية المختلفة ومجالس المحليات كمجالس المناطق والمجالس البلدية وغيرها، وأهمية هذه الحوارات في تعامل الحكومات مع القاعدة العريضة من الشعب الخليجي وما يريد , ورأيه حول قضاياه، وتأثير ذلك إيجابيًا على التواصل المجتمعي وبين أبناء الشعب وحكومته في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تواصل الأجيال وانتقال الخبرات، وسوف تكون محاور الملف ما يلي:

- أهمية الحوار في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- طبيعة الحوارات الفئوية لقطاعات المجتمعات الخليجية في كل دولة خليجية.
- دور المؤسسات الحكومية في الحوارات الوطنية وتفعيلها ورفع مخرجاتها للمسؤولين.
- الدور المطلوب من مؤسسات المجتمع في تفعيل الحوارات المجتمعية.
- أهمية دور المؤسسات التعليمية والجامعات في غرس مفهوم الحوار الوطني.
- وسائل الإعلام الخليجية بين التشجيع على الحوار والحديث في اتجاه واحد.
- استعداد أفراد المجتمع لاتخاذ الحوار طريقة مثلى للتعبير والمناقشة.
- مدى قناعة المجتمع الخليجي بالحوار وكيف يمارسه.
- تنوع وسائل الحوار في دول مجلس التعاون وكيفية الاستفادة من التنوع.
- الحوار مع الآخر وقبوله والتعامل مع المراكز المخصصة لذلك (السعودية نموذجًا).

زيارة ترامب إلى السعودية: حان الوقت لتصحيح المسار

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

استهل الرئيس الأمريكي جولته الأولى خارج البلاد بثلاثة مؤتمرات قمة، تم عقدها في السعودية بدايةً من ٢٠ مايو ٢٠١٧م، وتضمن ذلك مؤتمر قمة بين الرئيس ترامب وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ومؤتمر لاحق بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مؤتمر القمة العربية الإسلامية-الأمريكية الذي جمع ٥٦ من الزعماء العرب والمسلمين. وقد ولدت هذه الزيارة آمالا عريضة، نظرًا لنطاقها الواسع وحقيقة أن الرئيس ترامب اختار السعودية كمحطته الأولى في مستهل جولاته، كما أنها حققت نتائج مهمة جدًا على صعيد العلاقات السعودية / الخليجية - الأمريكية، وهذه النتائج رسمت خارطة طريق مهمة لمستقبل العلاقات الخليجية / الأمريكية، وبددت الكثير من الهواجس حيال السياسة الأمريكية التي كانت موجودة في دول المنطقة والتي خلفتها سياسة الرئيس الأمريكي السابق أوباما والتي لم تكن مريحة لدول الخليج وكثير من دول المنطقة.

من قبل استقبلت دول مجلس التعاون رئاسة ترامب على نحوٍ إيجابي بوجهٍ عام، وأعربت عن تفاؤل يشوبه الحذر تجاه مستقبل الأمور. فمن جانب، وضع انتخاب رئيس جديد لأمريكا نهاية أوباما الذي كان يُنظر إلى ولايته في منطقة الخليج على أنها جلبت المزيد من المشاكل. فبالرغم من محاولته نشر الأمل في بادئ الأمر نحو حقبة جديدة من السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط كما جاء في خطابه بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٩م، إلا أن الحماس انخفض بسبب حذر أوباما وتردده، بل ومنهجه الساذج حيال التحديات الحقيقية التي تواجه المنطقة. وفي الحقيقة، تعتقد دول مجلس التعاون أن السياسات الأمريكية السابقة مسؤولة جزئيًا عن توفير تربة خصبة للتطرف المنسوب إلى الإسلام والمتمثل في جماعات مثل داعش، ومسؤولة أيضًا عن السماح لإيران بتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط على حساب استقرار المنطقة، بالإضافة إلى فتح الباب أمام النفوذ الروسي في الشرق الأوسط الأمر الذي لا يوحي بأي جانب إيجابي.

من جانب آخر، تشير المؤشرات إلى أن إدارة الرئيس ترامب ستنتهج أسلوبًا مختلفًا عن السابق فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية محل اهتمام دول مجلس التعاون، ومنها مواجهة التطرف والإرهاب بكل صوره، وسياسات إيران التوسعية، ومنهج واشنطن الذي اتسم بالفتور حتى الآن تجاه التعاون الاستراتيجي مع دول المجلس على كافة المستويات كوسيلة لوقف استمرار حالة عدم الاستقرار والعنف الراهنة. وقد أكد المسؤولون السعوديون بأن المملكة وأمريكا يشتركان في بعض وجهات النظر، بل تتطابق رؤيتيهما حيال قضايا هامة تؤثر في العلاقة بينها.

وفي هذا الصدد، ارتفعت التوقعات من نتائج مؤتمرات القمم الثلاثة في الرياض إضافة إلى الاجتماعات الأولية التي عُقدت في واشنطن، عندما التقى سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود مع الرئيس ترامب في مارس ٢٠١٧م، أو عندما استقبل الرئيس ترامب ولي العهد الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في ١٥ مايو. وبالرغم من أنه لا توجد توقعات بحل جميع المشكلات أو الاتفاق على السياسات التفصيلية من كافة الجوانب، إلا أن دول مجلس التعاون توقعت أن تكون البيانات الصادرة من الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر واقعية وتحديدًا. حيث ترى دول الخليج العربي أنه قد مضى عهد الخطابات الرنانة الجوفاء والوعود الكاذبة، وأن التحديات في الشرق الأوسط أكثر وضوحًا وواقعية وإلحاحًا.

ومن ثمَّ، فبغية الحفاظ على دعم دول مجلس التعاون الخليجي المبدئي للإدارة الأمريكية الحالية، يعتمد على الولايات المتحدة في أداء دور فعال في الشرق الأوسط مع تعهد واضح بتحقيق السلام والاستقرار. وللمضي نحو هذا الاتجاه وتحقيقه، يتطلب أن يستند إلى منهج للسياسة الأمريكية على أربعة محاور رئيسة هي:

أولاً، تشترك كل من دول مجلس التعاون وأمريكا في التزام واسع النطاق بمكافحة الإرهاب بجميع صوره. ويعزز ذلك اشتراك دول المجلس واستمرارها في تقاسم التكاليف والمسؤوليات والأعباء في هذا الصدد. وقد صرح المسؤولون الأمريكيون أكثر من مرة أن دول مجلس التعاون من أفضل شركاء واشنطن في مكافحة الإرهاب.

ثانيًا، ثمة حاجة إلى تفعيل سياسة الاحتواء ضد إيران على كافة الأصعدة، بما فيها التوسع الإقليمي الإيراني ودعمها للإرهاب وبرنامج الصواريخ وسياستها النووية. وبخصوص الاتفاقية النووية مع إيران، ستدعم دول المجلس مطالب واشنطن مقابل الحاجة إلى تعديل الاتفاقية لتحقيق الهدف الأساسي وهو عدم تمكن إيران من إنتاج السلاح النووي. إلا أنه يجب أن ندرك ضرورة التزام طهران بالاتفاقية قلبًا وقالبًا، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى وقتنا هذا. وفي هذا الصدد، لا ترغب دول المجلس أن تنهي أمريكا الاتفاقية بدون تحديد بديل واضح. وبشكل عام، هناك حاجة ملحة إلى أن تتبنى إيران موقفًا بنَّاءً، وأن تتوقف عن دعمها للأطراف غير الحكومية التي تستخدم العنف مثل حزب الله، والحوثيين والمليشيات الطائفية في العراق وهو ما يهدم هيكل الدولة في الشرق الأوسط.

ثالثًا، فيما يتصل بالنقطة السابقة، يجب التركيز على الحفاظ وتماسك هياكل الدولة في المنطقة وإيجاد طرق فعالة لاستئصال جذور المليشيات المسلحة غير الحكومية. ففي مرحلة ما بعد الربيع العربي، تعرضت دول الشرق الأوسط إلى ضغوط من هذه الجماعات، مما نتج عنه تفكك بعض الدول وتنامي الطائفية والتطرف. وإذا لم يتم تبني منهجًا جديدًا لمجابهة هذا التطور فسوف يضعف الأمل في بدء فصل جديد نحو السلام والأمن في المنطقة.

رابعًا، تبين أن التوسع الروسي في المنطقة عامل سلبي بوجهٍ عام، كما تؤكد الأعمال الوحشية التي تحدث في سوريا. ولكن قوة ونجاح روسيا كانا غالبًا نتيجة للمنهج الضعيف وغير الحاسم الذي تبنته أمريكا حتى هذه المرحلة. وقد كانت الضربات الصاروخية على سوريا بعد استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية إشارة مبدئية قوية على التحول في الموقف الأمريكي. ومن ثمَّ، تحتاج دول مجلس التعاون إلى الاطلاع على ما ستقدمه واشنطن في خطتها الإقليمية.

والمؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي متأهبة للاضطلاع بدورها والوفاء بالتزامها فيما يخص تلك القضايا. ولكن من أجل أن يحدث هذا، يجب أن تعطي إدارة الرئيس ترامب شعورًا بأن ثمة تغييرات فعلية في استراتيجيات السياسة الأمريكية.

وفي نهاية المطاف، ستؤدي الخطة المشتركة لإعادة الأمن والاستقرار إلى الخليج إلى مزيد من الفوائد الاقتصادية والتجارية الملحوظة لكل من أمريكا، ودول مجلس التعاون، وسيمثل نجاحًا للطرفين. ولكن الفائدة الكاملة لن تتحقق إلى أن يتم تطبيق منهجًا أكثر فاعلية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

إذا كان مستقبل الطلب يعمه الشكوك فمستقبل الإمدادات يكتنفه الغموض

صناعة النفط واقتصاد دول الخليج: يتوقع بلوغ الطلب العالمي على النفط ذروته عام ٢٠٤٠

لفترة من الزمن كان السؤال الذي يشغل العالم هو متى يصل إنتاج النفط إلى ذروته؟ فإذا بالسؤال الآن هو متى يصل الطلب على النفط إلى ذروته؟ ومتى يبدأ في التراجع؟ وبأية سرعة؟ تلك الآن هي الأسئلة المحورية التي تواجه مستقبل صناعة النفط في الخليج!! إن الجدال لمحتدم وقد فتحت أبواب النقاش على مصراعيها، حيث يسود الغموض حول المستقبل ويؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات صنع القرار في دول الخليج، وذلك على مستوى الحكومات والشركات على حد سواء.

جياكومو لوتشياني

السيناريوهات المتوقعة للطلب على النفط

تقوم العديد من المؤسسات والمعاهد بصياغة سيناريوهات تختلف في نتائجها اختلافًا كبيرًا. وهناك مجموعتان رئيسيتان من السيناريوهات المقترحة، وذلك اعتمادًا على كونها قد بنيت على أساس من التنبؤ (forecasting) أو التنبؤ العكسي (backcasting). أما التنبؤ فيعني البدء من الظروف الراهنة وصياغة فرضيات منطقية تتعلق باتجاه وسرعة التغيير لمجموعة من المعايير أو المؤشرات، وصولاً إلى رؤية للمستقبل تقوم على الاستقراء. بينما التنبؤ العكسي يعني البدء من رؤية مفترضة للمستقبل، أو هدفًا يتعين بلوغه في موعد محدد، والعمل على القيام بما يستلزم تحقيق ذلك الهدف. وليس من المستغرب أن النهجين يفضيان إلى نتائج متباينة جذريًا.

وتعد السيناريوهات الأكثر تداولا في هذا الشأن تلك التي تقدمها وكالة الطاقة الدولية في إصدارها السنوي "توقعات الطاقة العالمية World Energy Outlook". وهناك ثلاثة سيناريوهات عادة ما يتم طرحها كل عام، اثنين منهم يعتمدان منهج التنبؤ، أما الثالث فيعتمد على التنبؤ العكسي. وتستند منهجيات التنبؤ على افتراض عدم تغير سياسات الطاقة الحالية (سيناريو السياسات الحالية)، وعلى الافتراض الآخر بأن الحكومات سوف تعمل على تنفيذ السياسات التي سبق وأن أعلنوا عنها أو وعدوا بتنفيذها (سيناريو السياسات الجديدة). ويطلق على منهجية التنبؤ العكسي "سيناريو ٤٥٠"، حيث يفترض أن مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري (greenhouse gases) والمتراكمة في الغلاف الجوي لن تتخطى ٤٥٠ جزءًا في المليون، وهو المستوى المكافئ لاستمرار ظاهرة الاحتباس الحراري (أي ارتفاع متوسط درجات الحرارة على مستوى العالم) في حدود ٢ درجة مئوية. ونُفصل في الجدول التالي التغيرات الأساسية في الطلب على الطاقة وفقًا لمصادر الطاقة.

وكما سيتضح أيضًا من الجدول، فإن سيناريو السياسات الجديدة لا يتوقع بلوغ الطلب ذروته قبل عام ٢٠٤٠م. وسوف يزداد الطلب على النفط من ٤,٢٦ مليار طن من النفط المكافئ في عام ٢٠١٤م، إلى ٤,٧٥ مليار طن في عام ٢٠٢٥م، و٥,٤ مليار طن في عام ٢٠٤٠م، ويعد هذا تباطؤاً في معدل النمو إلى حد كبير مقارنة بمعدلات النمو في الماضي القريب، غير أنه لا يزال يعد نموًا إيجابيًا. وفي المقابل، ينخفض الطلب على النفط وفقا "لسيناريو ٤٥٠ " (يتعين أن ينخفض إذا ما كان للهدف أن يتحقق) بين الانخفاض الذي بدأ بالفعل حالياً وبين عام ٢٠٢٥م، إذ لا ينبغي أن يتجاوز ٤,١٧ مليار طن من النفط المكافئ، ويأخذ في الانخفاض بمعدل أكبر بحلول عام ٢٠٤٠م، حيث لا ينبغي أن يتجاوز ٣,٣٢ مليار طن من النفط المكافئ. ومن الواضح الفارق الكبير بين ال ٥,٤ بليون طن المتوقعة في عام ٢٠٤٠ م، وفقًا لسيناريو السياسات الجديدة وبين ال ٣,٣٢ بليون طن المتوقعة وفقًا لسيناريو ٤٥٠.

جدول رقم ١: الطلب الرئيسي على الطاقة على مستوى العالم – وفقًا لمصادر الطاقة والسيناريو المتوقع:

			السياسات الجديدة		السياسات الحالية		سيناريو ٤٥٠	
	٢٠٠٠	٢٠١٤	٢٠٢٥	٢٠٤٠	٢٠٢٥	٢٠٤٠	٢٠٢٥	٢٠٤٠
الفحم	٢٣١٦	٣٩٢٦	٣٩٥٥	٤١٤٠	٤٣٦١	٥٣٢٧	٣١٧٥	٢٠٠٠
النفط	٣٦٦٩	٤٢٦٦	٤٥٧٧	٤٧٧٥	٤٧٥١	٥٤٠٢	٤١٦٩	٣٣٢٦
الغاز	٢٠٧١	٢٨٩٣	٣٣٩٠	٤٣١٣	٣٥٠٨	٤٧١٨	٣٢٩٢	٣٣٠١
الطاقة النووية	٦٧٦	٦٦٢	٨٨٨	١١٨١	٨٦٥	١٠٣٢	٩٦٠	١٥٩٠
الطاقة الهيدروجينية	٢٢٥	٣٣٥	٤٢٠	٥٣٦	٤١٤	٥١٥	٤٢٩	٥٩٣
الطاقة الحيوية *	١٠٢٦	١٤٢١	١٦٣٣	١٨٨٣	١٦١٩	١٨٣٤	١٧٣٣	٢٣١٠
مصادر أخرى للطاقة المتجددة	٦٠	١٨١	٤٧٨	١٠٣٧	٤٢٠	٨٠٩	٥٩٦	١٧٥٩
المجموع	١٠٠٤٢	١٣٦٨٤	١٥٣٤٠	١٧٨٦٦	١٥٩٣٧	١٩٦٣٦	١٤٣٥٥	١٤٨٧٨
نسبة الوقود الأحفوري	٨٠٪	٨١٪	٧٨٪	٧٤٪	٧٩٪	٧٩٪	٧٤٪	٥٨٪
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	٢٣,٠	٣٢,٢	٣٣,٦	٣٦,٣	٣٦,٠	٤٣,٧	٢٨,٩	١٨,٤

*تشمل الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية والتطبيقات الحديثة للطاقة الحيوية.

المصدر: وكالة الطاقة الدولية: توقعات الطاقة العالمية لعام ٢٠١٧، صفحة رقم ٦٤.

وكثيرًا ما تتهم وكالة الطاقة الدولية بكونها حذرة للغاية بشأن إمكانية التغيير في سيناريو السياسات الجديدة. لذا كان من المهم أن ننظر بشيء من التفصيل إلى الافتراضات الرئيسية والنتائج الجزئية لفهم كيف تم التوصل إلى الاستنتاج القائل بعدم بلوغ الطلب على النفط ذروته قبل عام ٢٠٤٠. ويعد النمو الديموغرافي عاملاً رئيسًا وراء ذلك، خاصة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، إلى جانب تزايد نصيب الفرد من الدخل في العديد من البلدان. وعلى الرغم من افتراض وجود فصل كبير بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب على الطاقة (تنخفض كثافة الطاقة بنسبة ١,٨٪ سنويًا)، فإن ذلك لا يكفي لوقف الزيادة في الطلب على الطاقة والانبعاثات الكربونية المترتبة على ذلك.

الشكل٢: مسارات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والطلب على الطاقة، والانبعاثات المرتبطة بالطاقة- وفقًا للسيناريو المقترح

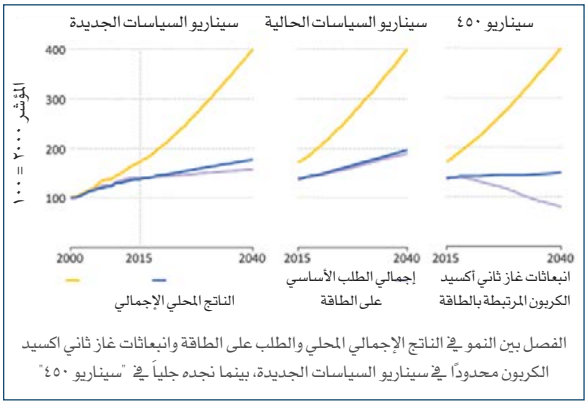

الفصل بين النمو في الناتج الإجمالي المحلي والطلب على الطاقة وانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون محدودًا في سيناريو السياسات الجديدة، بينما نجده جلياً في "سيناريو ٤٥٠"

وفقا لسيناريو ٤٥٠، ينمو الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا دون أي زيادة في الطلب على الطاقة على الإطلاق، وهو الأمر الذي بكل تأكيد يصعب للغاية تحقيقه.

ووفقًا لسيناريو السياسات الجديدة، فإن الطلب المتزايد على الطاقة يتم ايفاؤه في المقام الأول عبر مصادر الطاقة النظيفة، ومن بين أنواع الوقود الأحفوري، يحتل الغاز الطبيعي أهمية أكبر بكثير من النفط أو الفحم، ومع هذا فهناك توقع أيضًا بزيادة الطلب على الفحم والنفط.

سوف تعمل مصادر الوقود الأحفوري منخفضة الكربون والتقنيات الحديثة والممثلة غالبا في مصادر الطاقة المتجددة على إمداد ما يقرب من نصف الزيادة في الطلب على الطاقة حتى عام ٢٠٤٠

وكما هو معروف فإن النفط يستخدم بشكل أساسي في قطاع النقل. ومن الصعوبة بمكان استبداله لتمتعه بميزة لا تضاهى بوصفه السائل ذو الكثافة الأعلى للطاقة (محتوى الطاقة بالنسبة للحجم). لذا من المهم التأكيد على أن سيناريو السياسات الجديدة يتوقع انخفاضًا في استخدامات النفط، ليس فقط في مجال توليد الطاقة

نعيش في عصر الصناعات البلاستيكية ويشهد الطلب على المنتجات البتروكيماوية زيادة سريعة وسيظل مستمرًا في هذه الزيادة

وفي المباني (للتدفئة)، بل كذلك على مستوى سيارات الركاب. وفي الواقع يتوقع السيناريو تضاعف عدد سيارات الركاب المتداولة بين وقتنا الحالي وبين عام ٢٠٤٠م، وانخفاض الطلب على النفط فيما يخص تلك السيارات، لأسباب ترجع إلى تحسين الكفاءة وانتشار العربات الكهربائية، والمنافسة من جانب الوقود الحيوي. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الطلب على النفط من قطاعات النقل البحري، والشحن البري، والطيران، والبتروكيماويات هي فقط ما يمكن توقع زيادة الطلب الكلي على النفط منها.

تضاعُف أسطول السيارات على مستوى العالم، لكن ارتفاع مستوى الكفاءة وانتشار السيارات الكهربائية سوف يقلل من الطلب على النفط فيما يخص سيارات الركاب، بينما النمو في المجالات الأخرى يدفع بالطلب صعودًا

تعد نقطة الطلب على البتروكيماويات نقطة هامة نظرًا لما تحمله تلك الصناعة من ثقل بالنسبة للتنويع الاقتصادي في منطقة الخليج. وعلى الرغم من أنه من الممكن نظريًا إنتاج البتروكيماويات من الفحم والغاز والكتلة الحيوية، فإن تكسير الهيدروكربونات السائلة سيظل دعامة أساسية لهذه الصناعة. فنحن نعيش في عصر الصناعات البلاستيكية، إذ يشهد الطلب على المنتجات البتروكيماوية زيادة سريعة، وسيظل على الأرجح مستمرًا في هذه الزيادة.

وهناك غير ذلك من السيناريوهات التنبئية، سواء كانت صادرة عن منظمات قومية أو دولية أخرى، أو عن شركات كبرى، وهي تصل إلى استنتاجات قد تختلف اختلافًا طفيفًا، ولكن تظل النقاط الأساسية متشابهة:

- إن وجود تعداد أكبر من البشر ومتوسطات دخل أعلى تعني زيادة الطلب على الطاقة، وإن لم يكن بنسب متكافئة
- الطلب المتزايد على قطاعي النقل والبتروكيماويات سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط برغم تحسين كفاءة الطاقة وانتشار وسائل النقل الكهربائية.

ولقد تباينت الآراء بشدة بخصوص النقطة الأخيرة، فالبعض يرى أن مبيعات سيارات الركاب الكهربائية أو المهجنة سوف تشهد زيادة سريعة للغاية خلال العقد المقبل، لتحل محل سيارات البنزين والديزل. فهناك اليوم نحو ١,٢ مليون سيارة كهربائية متداولة (بما يشمل السيارات المهجنة) من بين إجمالي مليار سيارة، أي بنسبة ٠,١٢ ٪. وهذه النسبة سوف تزداد بكل تأكيد، ولكن بأية سرعة؟ وتتوقع شركة إكسون موبيل زيادة إجمالي مخزون سيارات الركاب إلى ١,٨ مليار بحلول عام ٢٠٤٠م، (وهو أقل مما ذكرته وكالة الطاقة العالمية)، وأن تشكل السيارات الكهربائية نحو٢٠٪ منها. وسوف يشهد العدد المطلق "absolute number" للناقلات المدارة بالبنزين أو الديزل تراجعًا طفيفًا بين عامي ٢٠٣٥ و٢٠٤٠. وتلك بالتأكيد رؤية متفائلة وفقا لمسوغاتها الموضوعية، لكنها غير كافية للإبقاء على ظاهرة الاحتباس الحراري تحت ٢ مئوية، وحتى أقل من ١,٥ درجة كما قُرر بالإجماع في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف "COP21" الذي تم عقده في باريس. وهكذا يسود عدم اليقين بشأن متطلبات المستقبل بشكل قوي، إذ ينبغي علينا الاختيار بين نهج واقعي استنادًا إلى ما نعرفه اليوم، وبين نهج مثالي مبني على ما ينبغي القيام به، وما سيكون مجديًا من الناحية التقنية تحت مظلة من سياسات الطاقة المحددة للغاية والمجمع عليها لإنقاذ العالم من الاحتباس الحراري.

الأسعار وإمدادات النفط

إذا ما كان مستقبل الطلب تعمه الشكوك والتساؤلات، فإن كذلك مستقبل الإمدادات يكتنفه الغموض. فالانشغال بمسألة وصول الإمدادات إلى الذروة اختفى تقريبًا من الساحة، بعدما أفسح التقدم التكنولوجي مجالات واسعة أمام مصادر الطاقة غير التقليدية. نحن نعلم أن الموارد النفطية هي بالتأكيد كافية لتغطية الطلب في المستقبل على مدى عقود قادمة، ولكننا لا نعرف بأي ثمن. فالموارد المختلفة لها تكاليف تعادل مختلفة، وقد تؤدي الأسعار المنخفضة جدًا إلى منع القيام بالاستثمار في الوقت المناسب حيث يكون هناك حاجة للإنتاج.

لقد مررنا لتونا بفترة من الزمن (حتى عام ٢٠١٤م) عندما كانت الأسعار بالغة الارتفاع، وقد تجاوز النمو في الإنتاج النمو في الطلب. وأخذ المخزون في التراكم حتى انهارت الأسعار في نهاية المطاف. ونحن نشهد الآن محاولة من جانب الدول

المصدرة للنفط (منظمة الأوبك وبعض الدول غير الأعضاء في الأوبك، بما في ذلك روسيا) للحد من الإنتاج وخفض مستوى المخزون، وذلك حتى يمكن للأسعار أن تعتدل. ومع ذلك، فإن إنتاج النفط من الصخر الزيتي في الولايات المتحدة ينمو بسرعة مرة أخرى، وتختلف الآراء اختلافًا حادًا عما إذا كان ذلك سيظل مستمرًا أم لا. وخلاصة القول إن المخزون لا يتناقص بالسرعة الكافية، وأن الأسعار لا تزال ضعيفة.

إذا ما ظلت الدول المصدرة للنفط متمسكة بالانضباط والالتزام باتفاقية نوفمبر ٢٠١٦م، فلسوف تتحسن الأسعار إلى حد ما في نهاية الأمر، ولكنها بالتأكيد لن تصل إلى المستويات التي شهدتها في بداية العقد الحالي. وترى وكالة الطاقة الدولية وغيرها من المراقبين أن الاستثمار في الوقت الراهن أقل بكثير من أن يعمل على تطوير اكتشافات نفطية جديدة، مما قد يفضي إلى وقوع أزمة في العرض من بعد عام ٢٠٢٠م، وارتفاع الأسعار مرة أخرى بشكل سريع. ولكن ذلك يفترض استمرار الزيادة في الطلب على منوال ما حدث في الماضي القريب – الأمر الذي يتناقض مع فرضية وجود ثورة وشيكة في صناعة السيارات، وهي الفرضية التي قد تكون ضرورية لاحتواء تغير المناخ.

ولا شك أنه قد تم الاستخفاف عمومًا بالسرعة التي تسير بها الابتكارات العلمية في مجالات إنتاج النفط والغاز، فالاستيعاب السريع للتكنولوجيا المتقدمة داخل الصناعة قد أدى إلى انخفاض التكاليف، بمعنى أن الموارد التي كان يتكلف استغلالها في الماضي أسعارًا تفوق المئة دولار للبرميل، يمكن تطبيقها تجاريًا اليوم بتكلفة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ دولار للبرميل. ولا يمكن للدول الكبرى المصدرة للبترول ممن تتمتع بمتوسط تكلفة إنتاجية أقل من بقية العالم، أن تقوم بتحديد إنتاجها فقط لتسمح لمنافسيها الأعلى تكلفةً بالحصول على سعر أفضل.

وقد بدأت الدول المنتجة للنفط في التكيف مع الأوضاع الجديدة، ويمكننا أن نرى بالفعل الآثار المترتبة على ذلك في استراتيجياتها المتعلقة بالإنتاج والأسعار. فحتى وقت قريب، ساد الاتجاه المتحفظ الموقف، حيث كان يُنظر إلى النفط باعتباره موردًا نادرًا ينبغي الاعتدال في استخدامه، والحرص على ترك ما يكفي للأجيال المقبلة. وقد تشكل هذا النهج الاستراتيجي من خلال مجموعة من النقاشات التي دارت بالفعل داخل منظمة الأوبك في الستينيات، وظلت مهيمنة حتى وقت قريب. وفي الواقع، يتوقع البعض (أو يأمل) أن الأسعار المنخفضة حاليًا أمرًا لا يمكن استمراره، لأن الإنتاج قد لا يواكب الطلب العالمي.

إن النهج الجديد الذي يتبعه منتجو النفط الرئيسيون يؤكد على أنه ينبغي إنتاج النفط منخفض التكلفة أولا. وهذا يعني أنه يجب الإبقاء على الأسعار منخفضة نسبيا، وتجنب الإمدادات المفرطة من مصادر باهظة الثمن، والحفاظ على وتيرة صحية للطلب. وهي استراتيجية يصعب تنفيذها، فمن الواضح أنها تصطدم بالقيود المالية لجميع الدول المصدرة للنفط، وإن كان ذلك بمستويات من الصرامة متباينة للغاية.

ولكن هل الأسعار هي السياسة الوحيدة التي تخضع للاختلاف؟ ففي البيئة الجديدة من وفرة الوقود الأحفوري، يأتي القلق من الاحتباس الحراري بوصفه العامل الرئيسي الذي يحد من الطلب العالمي، فالاعتماد المتزايد على الكهرباء المولدة من مصادر منخفضة الكربون يتكافأ مع الاتجاه المطرد نحو نزع الكربون من أنظمة الطاقة. إن النهج الأخضر لمستقبل الطاقة ينادي بالإسراع في التخلص من جميع أنواع الوقود الأحفوري، بل وكذلك رفض الطاقة النووية في كثير من الحالات.

ثلاث استراتيجيات رئيسية

ينبغي على منتجي النفط، بل وجميع أنواع الوقود الأحفوري، الدخول في منافسة من أجل الدفاع عن دورهم في توفير الطاقة على الصعيد العالمي. فثمة معركة تكنولوجية تدور حاليًا: حيث يقوم مؤيدو مصادر الطاقة المتجددة بالاستثمار على نطاق واسع في البحث عن حل لمشكلة تقطع الامدادات، وذلك عن طريق إنشاء الشبكات الذكية، وآليات الترابط، وتطوير تكنولوجيا التخزين. ويتعين على منتجي الوقود الأحفوري الدفاع عن تجارتهم، بالتركيز على ثلاث استراتيجيات بالغة الأهمية:

١. احتواء الاستهلاك المحلي وتنويع نظم الطاقة المحلية بعيدًا عن الاعتماد الحصري على النفط والغاز والاتجاه نحو زيادة استخدام التكنولوجيا النظيفة.

٢. دمج صناعة المشتقات النفطية في سلسلة القيمة المضافة، وخاصة التركيز على إنتاج البتروكيماويات بدلاً من الوقود.

٣. التشجيع بقوة على تفعيل تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه (CCS) للبرهان على أنه لا يزال في الإمكان استخدام مواردهم في عالم يتجه نحو نزع الكربون.

إن احتواء الاستهلاك المحلي أمر لا بد منه لأن النمط الحالي لاستخدام الطاقة يتسم بالهدر ويشكل خطرًا على القدرة التصديرية. ففي عالم يسوده اعتدال أسعار النفط، قد يكون من الضروري تصدير كميات أكبر نسبيا لتلبية الاحتياجات المالية للدولة، وقد تظهر المنافسة بين التصدير والطلب المحلي بسرعة. وعلى الرغم من أنه يمكن من الناحية النظرية إرضاء متطلبات الجانبين، إلا أن ذلك سيتطلب بالتأكيد زيادة الاستثمار وارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي النهاية، تنشأ حلقة مفرغة تؤدي إلى انخفاض قدرة الدول الخليجية المنتجة للنفط على المنافسة وانخفاض الدخل لتلبية الاحتياجات الحالية والاستثمارية. إن

الاتجاه نحو تنويع مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، ليس فقط استراتيجية حكيمة -لتجنب وضع البيض كله في سلة تكنولوجية واحدة - ولكنه يمثل تنويعًا قيمًا للاقتصاد، وخطوة نحو مستقبل أقل اعتمادًا على النفط والغاز.

ويعد دمج صناعة المشتقات النفطية في سلسلة القيمةً توجهًا استراتيجيًا كانت دول الخليج قد اتخذته بالفعل بنجاح كبير منذ عقود عدة. والبيانات المشار إليها فيما سبق تبرهن تمامًا على صحة ذلك التوجه: فقد تتراجع أهمية النفط كمصدر من مصادر الوقود أو ببساطة كمصدر من مصادر الطاقة، إلا أنه سيظل تحت الطلب بهدف إنتاج البتروكيماويات. وكلما كانت مجموعة المنتجات البتروكيماوية التي تصدرها دول الخليج أو تنتجها من خلال الشركات التابعة والخاضعة لها في الخارج أكثر تنوعًا وتطورًا، كلما كان مستقبلها الاقتصادي أكثر استقلالية بعيدًا عن مستقبل قطاع النقل. إن صناعة البتروكيماويات لهي صناعة كثيفة الاستهلاك لرأس المال، حيث يتم اكتساب الميزة التنافسية من خلال الاستثمارات واسعة النطاق. وهو مجال الاختصاص الذي يناسب دول الخليج بشكل خاص.

وأخيرًا، فمن المدهش حقا عدم تولية الدول الرئيسية المصدرة للوقود الأحفوري إلا قليلاً من الاهتمام إلى تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه (CCS). فلا تزال هناك حالة من الرضا بالأمر الواقع في العديد من الدول المنتجة للنفط تجاه عدد عن الممارسات غير المقبولة مثل حرق الغاز وإطلاقه في الهواء أو تسرب الميثان من خطوط الأنابيب. ويجري حاليًا تنفيذ مشروع واحد لاحتجاز الكربون وتخزينه في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، غير أن المرء كان يتوقع أن يرى استثمارات أكثر قوة، وانتشارًا أوسع نطاقًا. ومن الواضح أنه لا يمكن إعمال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه إلا لامتصاص انبعاثات الغاز الصادرة عن نقاط ثابتة، وبالتحديد في القطاع الصناعي - في حين أن استخدام النفط يتركز في قطاع النقل، حيث لا يمكن تصور إعمال تقنيات احتجاز الكربون، على الأقل بما يوجد لدينا من تكنولوجيا حاليًا. غير أن السعي إلى إزالة الكربون من مصادر الصناعة الرئيسية لن يكون بالإسهام الهين في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم.

وتتوقع جميع سيناريوهات إزالة الكربون فرض ضريبة سريعة التزايد على انبعاثات الكربون للحد من استخدام الوقود الأحفوري.

وقد وقفت كبرى شركات النفط الدولية والبلدان المنتجة إلى جانب الصفوف الساعية إلى إزالة الكربون من خلال فرض سعر على انبعاثات الكربون. ويقدم سيناريو السياسات الجديدة لعام ٢٠١٦ تصورًا متواضعًا بفرض ٥٠ دولارًا على الطن الواحد من انبعاثات الكربون في أوروبا وكوريا الجنوبية و٣٥ دولارًا على الطن في الصين، وذلك بحلول عام ٢٠٤٠. بينما ينص سيناريو ٤٥٠ على سعر ١٤٠ دولارًا على الطن في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، و١٢٥ دولارًا على الطن في الصين وروسيا.

ويرتئي التقرير الأخير الذي نشرته وكالة الطاقة الدولية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA" (آفاق تحول الطاقة لعام ٢٠١٧)، والذي يعد أكثر طموحًا من سيناريو ٤٥٠ في سعيه لإزالة الكربون، إن أسعار الكربون ستكون ١٩٠ دولارًا على الطن من ثاني أكسيد الكربون. ومن المؤكد أن هذا المستوى الأخير لأسعار الكربون سيؤدي إلى تغيير الجدوى التجارية لعمليات احتجاز الكربون وتخزينه، كما أن الرهان على التكنولوجيا يعزز من مصداقية الإصرار على أن يكون سعر الكربون هو الأداة الاستراتيجية الرئيسية المتبعة في إزالة الكربون.

* مدير برنامج الماجستير في الطاقة الدولية بكلية باريس للشؤون الدولية

المملكة السوق الأول لفرنسا والشريك الاستراتيجي في الشرق الأوسط

السياسة الفرنسية: شراكة استراتيجية مع السعودية تقوم على ثوابت ومصالح متبادلة

لازال الخليج العربي يمثل الجزء الأساس من الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مع وجود أدوار لكل من بريطانيا، فرنسا، روسيا، الهند، والصين في هذه المنطقة، والتي تبقى ضمن الرؤى بعيدة النظر في الاستراتيجية الأمريكية ترصدها وتتابع تحركاتها بشكل يبقي لها تفوقها على المدى البعيد ويحافظ على مصالحها ونفوذها. وعاشت دول الخليج العربي بعد مرحلة الاستقلال عام ١٩٧١م، بتكوينات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية انعكست في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية بعد أن شهد النظام الدولي تحولات مهمة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وبروز الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية، وأزمة غزو النظام العراقي السابق للكويت عام ١٩٩٠م، والحرب على العراق عام١٩٩١م، وفرض المزيد من النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في /أبريل ٢٠٠٣ م، وتداعياته على المنطقة، وتبعها بسنوات اندلاع الثورات الشعبية في المنطقة العربية بمسمى (الربيع العربي) والذي مازالت رياحه تهب على هذا البلد العربي وذاك.

الدكتور مفيد الزيدي

من جهة ثانية، تمثل فرنسا دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي وموروث حضاري وتاريخي ليس في أوربا فحسب بل في العالم، مما يجعل العلاقات معها تكتسب أهمية كبيرة من قبل الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. ولقد شهدت العلاقات السعودية- الفرنسية خاصة خلال العقدين الأخيرين تطورًا ملحوظًا، وصلت إلى درجة الشراكة الاستراتيجية بحسب وصف السياسيين والمراقبين تركت أثارها على الصعيدين العربي والإقليمي في ظل تحول رؤية صانعي القرار في البلدين إلى ضرورة وصولها إلى أبعد مستويات الشراكة في هذه الدراسة نعالج السياسة الفرنسية في منطقة الخليج العربي مع التركيز على المصالح والسياسات مع المملكة العربية السعودية (كدراسة حالة) في ضوء المكانة الكبيرة والمهمة التي تحتلها المملكة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط سياسيًا، استراتيجيًا، اقتصاديًا، استثماريًا بالنسبة للدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا.

أولاً: السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي

يعود الوجود الفرنسي في الخليج العربي إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، ثم تطورت التجارة الفرنسية البحرية والخارجية في المنطقة في عهد نابليون بونابرت مطلع القرن التاسع عشر، ولكنها تراجعت مع التقدم البريطاني في الخليج العربي على حساب فرنسا إذ سيطر النفوذ البريطاني على منطقة الشرق ومنها منطقة الخليج العربي منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، واستمر تراجع الوجود الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى واستمر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة عدة عوامل أهمها تعاظم الدور البريطاني، وظهور التيار القومي ونشوب الثورات العربية، وإعلان الاستقلال العربي في عدة دول عربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وكانت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس شارل ديغول (١٩٥٩-١٩٦٩م) تدور ضمن المشروع الأوروبي الذي رأى أن استقلال فرنسا لن يأتي إلا بوحدة أوربا وتحقيق أمنها، ثم إن أمن أوربا هو أمن البحر المتوسط الذي كان يمثل قاعدة المثلث القاري،

حققت العلاقات السعودية-الفرنسية خلال العقدين الأخيرين تطورًا وصل درجة الشراكة الاستراتيجية وتركت أثارها عربيًا وإقليميًا

وسعى ديغول إلى توحيده فركزت فرنسا سياستها على أمن وسلام الشرق الأوسط خلال حقبة الحرب الباردة، وتقريب وجهات نظر بين القوتين العظميين، وعدم هيمنة أي منهما على منطقة الشرق الأوسط ومنها الخليج العربي.

واتبعت الإدارة الفرنسية بعد عام ١٩٦٧م، سياسة(الاستمرارية) في الشرق الأوسط، رغم التناوب على السلطة وتغيير الرؤساء والحكومات الفرنسية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وفي عهد الرئيس فرانسوا ميتران(١٩٨١-١٩٩٥م) قام بأول زيارة له بعد توليه الرئاسة إلى دول الخليج العربي في ٢٦ أيلول ١٩٨١م، وكانت إلى المملكة العربية السعودية تحديدًا، والهدف منها طمأنة القادة السعوديين والخليجيين أن فرنسا في ظل الحكم الاشتراكي لاتختلف علاقاتها بدول الخليج العربي عما كانت عليه في العهد الديغولي، ولتأمين وصول النفط الخليجي إلى فرنسا دون أية عقبات وبأسعار معتدلة.

واستمرت هذه السياسة بخطوطها العامة في عهد خلفه الرئيس الفرنسي جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧م). لذلك فإن اهتمام فرنسا باستقلاليتها يعتبر أساس السياسة الخارجية منذ عهد الجنرال ديغول، واستطاعت أن تحظى بنفوذ لها في الشرق الأوسط، وهي ثالث قوة عسكرية عالميًا، ورابع قوة اقتصادية، وهي ترأس (منظمة الفرانكفونية العالمية)، وتفضل الحوار بين الحضارات والاحترام المتبادل. أما سياستها تجاه الدول العربية والخليجية خاصة فإنها تقوم على أساس الصداقة والمصالح الإستراتيجية في المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والاستثمارية، وتطوير التعاون العلمي والثقافي، وتعمل باريس على حل مشكلة الشرق الأوسط بين فلسطين وإسرائيل في إطار خيار السلام وتطبيع العلاقات مع دول المنطقة، والحفاظ على سلامة الدول العربية في أراضيها وسيادتها.

ثانيًا: العلاقات السياسية

عملت فرنسا جاهدة لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي من خلال الدبلوماسية وافتتاح القنصليات وأقامت علاقات غير رسمية مع السعودية قبل الحرب العالمية الثانية، وأرسل

الرئيس شارل ديغول مبعوثًا خاصًا إلى مؤسس السعودية آنذاك الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (١٩٠٢-١٩٥٣م)، وتطورت العلاقات بعدها على أساس أن سياسة فرنسا تعتمد الحوار السياسي والشراكة الاقتصادية والالتزام بالتعهدات في المجال الأمني،وازدادت مع زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥م) إلى فرنسا في عام ١٩٦٧م، ولقائه التاريخي مع الجنرال ديغول،ثم زيارته الأخرى إلى باريس عام ١٩٧٣م، في عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، وتبعتها زيارة الملك خالد بن عبد العزيز(١٩٧٥-١٩٨٢م) إلى فرنسا في عام ١٩٧٨م، ثم زارها ثانية عام ١٩٨١م، في حين قام الملك فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢-٢٠٠٥م) بزيارات أكثر من مرة إلى باريس أربعة منها عندما كان وليا للعهد ثم عندما أصبح ملكًا زارها عام ١٩٨٤م، وعمل الملك عبدالله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥م) بزيارات عدة إلى فرنسا الأولى ١٩٨١ ثم تبعتها الأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٨، ٢٠٠٦م، والزيارة الأخيرة وصفت تاريخية استقبله الرئيس شيراك بطريقة تميزت بالحفاوة الواضحة. في حين زار الرئيس شيراك الرياض لتقديم التعازي بوفاة الملك فهد إلى جانب الزيارات الأخرى التي أجراها في الأعوام ١٩٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٦م. ومنذ التوقيع على أول عقد عسكري بين باريس والرياض عام ١٩٨٢م، استمرت الصفقات العسكرية الفرنسية لصالح المملكة العربية السعودية، وتدريب الضباط السعوديين وخاصة سلاح البحرية الملكي، وازدادت العلاقة في تدريب القوات الخاصة السعودية وجاءت الزيارتين للرئيس جاك شيراك عامي ١٩٩٦ ثم ٢٠٠٦م، لتعزيز التعاون العسكري الثنائي ومحاربة الإرهاب والتعاون بين الأجهزة الاستخبارية. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، لم تشهد مواقف فرنسا تغييرًا ملحوظًا تجاه المملكة على الرغم من الأزمة التي حصلت في منطقة الخليج العربي وتأثيراتها على المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية وعلاقاتها التي تطورت مع الولايات المتحدة، وتأثير ذلك على الدول الكبرى المنافسة ومنها فرنسا التي وجدت إن مصالحها تكمن في التقارب مع السعودية بدلاً من أن تخسر نفوذها في منطقة الخليج العربي أمام الهيمنة الأمريكية.

بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والهجوم الذي قام به تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة، أصبح هناك وضع حرج ؛ أما السعودية لكون غالبية المهاجمين هم من الجنسية السعودية، فجاءت مبادرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في زيارة الرياض وسبقه وزير الخارجية هوبير فيدرين بوساطة بين واشنطن والرياض، وإجراء حوار للتعاون بينهما لمكافحة الإرهاب ومساهمة المملكة فيها، وفسر ارتياح الرياض من هذه الخطوة في مكافأتها لفرنسا من خلال منحها عقدًا نفطيًا أبرم بين شركتي توتال وارامكو. لقد كانت زيارات شيراك إلى المملكة العربية السعودية فرصة لتوقيع البلدين اتفاقية شراكة استراتيجية لتقوية مكانة فرنسا في المنطقة العربية والتي شملت الشراكة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، ثم تطورت أكثر بعد زيارة شيراك في اذار ٢٠٠٦ إلى الرياض لدعم الخطوات الإصلاحية للملك عبد الله بن عبد العزيز في إطار الحوار الوطني ورفض ربط الإسلام بالإرهاب وتوجيه الاتهامات في الغرب إلى السعودية.

ويفسر هذا الاهتمام الفرنسي بالتعاون مع المملكة إلى رغبة متبادلة من الأخيرة التي تعمل لبناء قوتها العسكرية والتسليحية، وفرنسا الدولة المهمة في هذا المجال والشريك الأول للمملكة في القارة الأوربية. وقد زار الرئيس نيكولاي ساركوزي السعودية في أكتوبر ٢٠٠٩م،والتي وصفت بأنها زيارة مهمة لتعزيز الروابط بين البلدين، وسعت فرنسا إلى إبرام اتفاق في المجال النووي المدني وبيع فرقاطات وطائرات عسكرية إلى المملكة وتطلعت أيضًا إلى الفوز بعقود في مجالات الطاقة والمياه والتسلح والصرف الصحي، فضلاً عن الحوار في القضايا الإقليمية وفي مقدمتها استئناف عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ووصف الملك عبد الله العلاقات بين فرنسا والمملكة بأنها وثيقة وعميقة ومتميزة وقائمة على شراكة متجددة لاسيما إن ٤٠٪من الاستثمارات الفرنسية توجد في المملكة، وهناك تعاون عسكري وثيق بين البلدين. وتأتي هذه الزيارة الثالثة للرئيس ساركوزي بعد زيارتين الأولى في حزيران٢٠٠٧م، والثانية نوفمبر ٢٠٠٨م.

ووقعت فرنسا مع السعودية اتفاقية للتعاون في المجال السلمي للطاقة النووية وفي الاستخدامات السلمية في الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وتأهيل الموارد البشرية وتبادل الخبرات في المجال النووي في الزراعة والبيولوجي والطب وعلوم الأرض والأبحاث التطبيقية، وتشكل الاتفاقية بنظر المراقبين تحولاً جديدًا في الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين لاسيما أن فرنسا دولة رائدة في المجال النووي.

ثم عقدت بعد سنوات في مدينة جدة قمة سعودية- فرنسية استقبل خلالها الملك عبدالله بن عبد العزيز الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لبحث مجالات التعاون الثنائية وقضايا الشرق الأوسط إذ أكد الرئيس الفرنسي إلى أن المملكة العربية السعودية شريك استراتيجي لفرنسا فهي الشريك الثالث للسعودية في مجال الأمن والدفاع، وأشاد الرئيس هولاند بسياسة الانفتاح التي يتبعها الملك عبد الله، وعلاقات الصداقة بين البلدين بمناسبة استقباله لرجال أعمال فرنسيين وسعوديين في منتدى الأعمال الأول السعودي-الفرنسي الذي عقد في باريس في أبريل ٢٠١٣م، وأكد أن النجاح الاقتصادي الواضح للمملكة وبأنها البلد العربي الوحيد العضو في مجموعة العشرين وحرصها على استقرار أسعار النفط وأن فرنسا تستثمر ١٥ مليار دولار في

المملكة وتأكيده على استمرار الاستثمار مع الثقة بالسعودية لاسيما أن فرنسا الثالثة على صعيد الاستثمارات الصناعية في العالم والأولى في أوربا في هذا القطاع. ودعا هولاند رجال الأعمال السعوديين إلى الاستثمار في فرنسا في كافة القطاعات الصناعية والخدمات والمالية والعقارات.

وأكد آنذاك وزير التجارة والصناعة السعودي توفيق الربيعة أن التجارة البينية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ارتفعت إلى ٤٤ مليار ريال عام ٢٠١٢م، وتعد فرنسا ثامن أكبر دولة مصدرة للمملكة، وأشار الوزير إلى إن بلاده أكبر جاذب للاستثمارات الأجنبية في المنطقة وترغب في علاقات تجارية واستثمارية أكبر مع الدول المتقدمة. وقام وزير النهوض بالإنتاج الفرنسي ارنو مونتبور بزيارتين إلى الرياض في يناير ٢٠١٣ م، ثم مارس ٢٠١٣ م، ثم تبعته زيارة وزير الدفاع جان ايف لودريان للرياض في ٢٧ يناير ٢٠١٣م، واعقبتها زيارة الرئيس فرانسوا هولاند أيضًا في النصف الثاني ٢٠١٣م، والتي تأتي في مجملها في إطار الزيارات المتبادلة والعلاقات المتينة والمتطورة بين البلدين. في حين قام ولي العهد (آنذاك) الملك سلمان بن عبدالعزيز بزيارة باريس في ٤ سبتمبر ٢٠١٤م، والتقى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وأبديا ارتياحهما لتطور العلاقات بين البلدين وآفاقها المستقبلية والشراكة الاستراتيجية بينهما ولاسيما التعاون العسكري والتسليحي والأمني.

ويفسر الاهتمام الفرنسي بالتعاون مع السعودية في هذه المرحلة إلى رغبة متبادلة من الرياض التي تعمل لبناء قوتها العسكرية والتسليحية، ومن جهة أخرى فرنسا الدولة الأوربية القوية في هذا المجال والشريك الأول للرياض في أوربا. ويبدو أن الثابت في السياسة السعودية هو تحالفها مع الولايات المتحدة واستخدام علاقاتها مع الدول الأخرى كمثال فرنسا كعامل لتوسيع الشراكات. ثم أن النفوذ الإيراني في المنطقة يشكل قلقًا وإعادة حسابات للسعودية ونقطة تلاقي مع فرنسا التي ترفض البرنامج النووي الإيراني لذلك تسعى باريس إلى تواجد عسكري دائم في منطقة الخليج العربي لاسيما في قاعدتها التي شيدتها في أبوظبي، واستمرار التعاون مع المملكة العربية السعودية وبقية الدول الخليجية.

ثالثًا: الجانب الاقتصادي والاستثماري

في المجال الاقتصادي والاستثماري برزت التوجهات الفرنسية واضحة نحو التعاون مع المملكة العربية السعودية وخاصة في السنوات الأخيرة في مشاريع ضخمة في القطاع العام والقطاع الخاص. وتضاعف التعاون الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة وبلغ عام ٢٠١٢م، إلى ٨,٧ مليار يورو وهي الدولة الثانية بين شركاء فرنسا في الشرق الأوسط بعد تركيا وبلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى المملكة ٣,٢ مليار يورو عام ٢٠١٢م، والسابعة فرنسا بين الموردين للسعودية، وهناك فرص أمام فرنسا في مجالات النفط والخدمات النفطية والنقل بالسكك الحديدية والقطارات السريعة والطاقة النووية للأغراض السلمية والمملكة المورد الأساس للنفط بالنسبة إلى فرنسا بينما الصادرات الفرنسية متنوعة إلى السعودية من الصناعات الكهربائية والغذائية وتتصدر المملكة قائمة عملاء فرنسا في قطاع الدفاع وأحد مشتري الأسلحة في العالم. في حين فرنسا ثالث أكبر الدول المستثمرة في المملكة

ويقدر مخزون الاستثمارات الفرنسية حوالي ١٥,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١١م، في مجالات الطاقة والمياه والكهرباء والنقل، وثلث محطات توليد الكهرباء السعودية تأتي من شركات فرنسية والعمل جارٍ في مجالات الطاقة النووية والشمسية علمًا أن السعودية أول دولة وقعت مع فرنسا للتعاون في المجال النووي، والشركات الفرنسية في أولوياتها التوطين للتقنية والتدريب والتأهيل في المملكة. وتقديم تسهيلات مشجعة للسعوديين السائحين ورجال الأعمال بتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول إلى فرنسا.

في ميزان التجارة بين فرنسا والسعودية نلاحظ أنه يميل لصالح الأخيرة للأعوام بين (٢٠٠٣-٢٠٠٨م)، لكنه اتجه إلى الانخفاض عام ٢٠٠م، وسجل عجزًا في الرصيد السعودي يقدر بحوالي ٢٧٨٩ مليون ريال بنسبة ١١٪ من قيمة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٩م، ونلاحظ أن واردات السعودية من فرنسا حققت انخفاضًا بلغ معدله ٦٪ عن قيمتها في العام السابق له، وانخفضت صادرات المملكة إلى فرنسا بمعدل ٣٨٪ عن العام السابق. أما أهم الصادرات من المملكة إلى فرنسا في عام ٢٠٠٩ م، فهي زيوت نفط خام ومنتجاتها ١٩٤٧٢ مليون ريال، أما الواردات فهي أنابيب خطوط لنقل الزيوت ودواجن مجمدة وسيارات مدرعة عسكرية وقطع غيار للطائرات وأدوية بلغت قيمتها ٢٩٧٨مليون ريال في حين حجم الاستثمارات بين البلدين فهي ١٤ مشروعًا مشتركًا بالأنشطة الصناعية وغير الصناعية،وتبلغ حصة الشريك الفرنسي نسبة ٤٤,٩٩٪ في المجال الصناعي المشترك بينما حصة الشريك السعودي ٥٢٪ والباقي حصص مساهمين أجانب.أما المجال غير الصناعي نسبة الشريك الفرنسي ٣٥,٢٦٪ بينما حصة الشريك السعودي ٦٢,٢٢٪ والبقية حصص مساهمين أجانب.

وأوضح سفير فرنسا في الرياض برتران بزانسونو أن المملكة تعتبر السوق الأول لفرنسا في الشرق الأوسط والشريك الاستراتيجي الرئيس لفرنسا في المنطقة، وأشار إلى أن الصادرات الفرنسية إلى المملكة بلغت ٣,٢ مليار يورو عام ٢٠١٢م، وشملت مواد كالمعدات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية والأغذية والمواد الزراعية ومستحضرات التجميل والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية والأدوية والطائرات والأقمار الصناعية. وأكد السفير أن في المملكة أكثر من ٧٠ شركة فرنسية تضم مالا يقل عن ٢٠٠٠٠ شخص، وأوضح أن هناك مجالات واسعة للتعاون في عدة مجالات كالطاقة النووية والمتجددة والصحة والنقل والمناطق الحضرية والسكن وغيرها.

في حين أشار بيير سيمون رئيس هيأة تنمية الاستثمارات الأجنبية في باريس وضواحيها عن رغبة حكومته في الشراكة مع رؤوس الأموال السعودية في أكبر مشروع في العالم ببناء ٧٠ ألف وحدة سكنية سنوية برأسمال يقدر ٩٣ مليار يورو، وسينتهي العمل به في عام ٢٠٢٥م، وسيخلق فرص استثمارية كبيرة. في حين تتركز الاستثمارات السعودية على قطاعي الترفيه والفنادق والعقارات، وتبلغ الاستثمارات السعودية في فرنسا عام ٢٠١٣ نحو٧٠١مليون دولار بينما تبلغ الاستثمارات الفرنسية في المملكة العربية السعودية نحو ١ و ٢ مليار دولار استثمرها الفرنسيون في ٦٧ مشروعًا مع شركاء سعوديين.

من جانب آخر، هناك تعاون عسكري بين فرنسا والسعودية منذ سنوات طويلة باعتماد الرياض على التسليح والمعدات والخبرات العسكرية الفرنسية ومن أبرز محطاتها المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين التي جرت في أكتوبر ٢٠١٢م، في جزيرة كورسيكا الفرنسية التي حملت اسم (نمر٢) وهي أول مرة يشارك فيها الجيش السعودي في مناورات في القارة الأوربية، وشارك في المناورات ألف رجل بينهم ٣٥٠ سعوديًا. ويوجد أكثر من ٨٠ شركة فرنسية في الأسواق السعودية تقوم بتوظيف ٢٧ الف موظف، وعقد أول منتدى لغرف الأعمال السعودي-الفرنسي في باريس في نيسان٢٠١٣م، بمشاركة ٥٠٠ رجل أعمال سعودي وفرنسي، ثم عقد المنتدى الثاني في عام ٢٠١٥م، عرض فيه الفرص الاستثمارية والمشروعات المشتركة والبيئة الاستثمارية في فرنسا والتعاون المشترك في كافة المجالات، وأشار السفير الفرنسي في الرياض فيليب غسمان إلى أن فرنسا تحتل المركز الثالث بين الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية ووصلت إلى ١٥ مليار دولار، في حين أكد مجلس الأعمال السعودي أن عقد منتدى فرص الأعمال السعودي-الفرنسي من أبرز أجندات المجلس مع الزيارات المتبادلة والاستفادة من الخبرات الفرنسية في السعودية بالأعمال الاقتصادية والاستثمارية.

ويعتبر الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة الرجل الأكبر استثمارًا في فرنسا فهو يملك فندق جورج الخامس فورسيزونز وهو أفضل مدينة فندقية في العالم والأفضل في أوروبا خلال ١١ عامًا على التوالي ضمن الفنادق الأوربية، ويملك فندق لورويال مونسيو ومجمع يورو ديزني باريس الذي أنقذته الشركة القابضة من الإفلاس، وسيتي جروب وتمويل إنشاء مركز الفنون الاسلامية بمتحف اللوفر وقدره ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م، ووقع الرئيس هولاند مع الأمير الوليد طلال في قصر الاليزيه الرئاسي في باريس في حزيران عام ٢٠١٤م، بين شركة المملكة القابضة مع CDCIC مذكرة تفاهم لإنشاء إدارة استثمارية تدار بشكل مشترك من قبل الطرفين لتطوير مشاريع سعودية بمشاركة شركات فرنسية تكنولوجية. ومنح الأمير الوليد طلال وسام الشرف الفرنسي برتبة قائد في حفل رسمي في قصر

الاليزيه من قبل الرئيس جاك شيراك آنذاك وهو أعلى وسام فرنسي نظرًا لجهوده في تعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات الاقتصاد والأعمال والثقافة، فضلاً عن منحه أوسمة فرنسية أخرى لجهوده الاستثمارية والثقافية في فرنسا.

رابعًا: الجانب العلمي والثقافي

هناك تعاون كبير بين الجامعات السعودية والفرنسية إذ ارتفع عدد الطلاب السعوديين الدارسين في فرنسا من ١٠٠ طالب عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٠٠ طالب في عام ٢٠١٣م، ويتوقع إن يرتفع العدد إلى ٤٠٠٠ طالب خلال السنتين القادمتين. ويتمثل التعاون العلمي في التعليم الجامعي والمهني والصحي وتحسين الحوكمة وسيادة القانون، ويدرس العديد من الطلبة السعوديين في فرنسا في إطار برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية الذي يمول ابتعاث ١٣٠ ألف طالب سعودي إلى الخارج. وتسعى فرنسا إلى أن يكون البعد الثقافي والمعرفي في نظرة فرنسا نحو المملكة العربية السعودية هو السائد في السنوات القادمة، ونظمت مجموعة الصداقة الفرنسية السعودية الخليجية ومعهد استراتيجيات التنمية الثقافية الفرنسي ندوة دعت إلى إنشاء مركز ثقافي فرنسي - سعودي ورابطة عالمية تعنى بالقيم الإنسانية المشتركة.

ومن الخطوات المهمة التعاون المعرفي والثقافي بين المملكة العربية السعودية وفرنسا ما أشار إليه باتريس باولي مدير شمال إفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية إلى افتتاح معرض كبير في متحف اللوفر بعنوان (طرق المملكة وآثارها وتاريخها) في صيف عام ٢٠١٠م، عرضت فيه قطع أثرية وفنية نادرة تم العثور عليها في المملكة من خلال التعاون المشترك الفرنسي-السعودي في الآثار وصيانته. وتبعتها زيارة وزير الثقافة الفرنسي فريدريك ميتران إلى الرياض للمشاركة في مهرجان الجنادرية بأن تكون فرنسا ضيف الشرف فيه عام ٢٠١٠م.

خاتمة

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، ويبقى الرخاء الاقتصادي في الدول هذه عاملاً رئيسًا في الاستقرار الداخلي كونه يقوي من لحمة المجتمع ويساعد على تقوية المناعة تجاه التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وبنفس الوقت فهو باعث خارجي هام يشد باتجاه تفعيل علاقات الدول هذه مع القوى الكبرى ومن أهمها فرنسا، ويساعد الاستقرار السياسي والمالي والإمكانات البشرية والجيوستراتيجية والإرث التاريخي والديني للسعودية في أن تكون في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى هذا الأساس تعتمد السعودية على حلفائها من القوى الكبرى الولايات المتحدة أولا ودائما وفرنسا وبريطانيا من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها، وتعمل بشكل كبير في السنوات الأخيرة على التعاون والتنسيق مع فرنسا بالدرجة الأولى من خلال عقد الاتفاقيات في زيادة قدرتها العسكرية والحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية. والعلاقات السياسية بين السعودية وفرنسا تقوم على التوازن واحترام السيادة، والمصالح المشتركة، والتفاهم والتنسيق في القضايا الإقليمية والدولية،أما من الناحية الاقتصادية فهي علاقات متنامية، الأكبر على المستوى الخليجي وتحتاج المزيد لتصل إلى مستوى طموح السياسة الفرنسية بأن تكون بحجم تعاملها المتقدم مع الدول الأوربية. وعسكريا تتميز العلاقات بتطور ملحوظ أمنيًا ونوويًا وتسليحًا. أما ثقافيًا وعلميًا هناك تطلعات مشتركة للمزيد من الخطوات بتعليم اللغة الفرنسية والبعثات وتبادل الطلبة والتعاون الثقافي واللغوي مع فرنسا، والاتفاقيات المتبادلة بالآثار والسياحة والفنون والثقافة. إن الاستقرار في المملكة العربية السعودية ومكانتها العربية والإقليمية والدولية، والرغبة الفرنسية للمزيد من التعاون أدى إلى تحول العلاقات إلى النمو المتزايد، فمصلحة فرنسا في منطقة الخليج العربي أنها أساسًا تبحث عن النفط والغاز والاستثمارات والنفوذ الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيوية من العالم. أما السعودية فهي الأخرى تبحث عن الخبرات العالمية المتقدمة والعلاقات السياسية المتكافئة والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية مع الدول الكبرى وفي مقدمتها صديقتها التاريخية فرنسا. وبذلك فإن عيون السياسة الفرنسية المهتمة بمنطقة الخليج العربي عامة تصب اهتمامها على العلاقات مع السعودية نظرًا لمكانتها الكبيرة في هذه المنطقة فضلاً عن إمكانياتها النفطية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ومشاريعها وخططها العلمية والثقافية والبشرية والخدمية التي تحتاج إلى خبرات أجنبية متقدمة وخاصة الخبرات الفرنسية المعروفة بالتميز في هذه المجالات.

وبالتأكيد ستشهد السنوات القادمة المزيد من التعاون الفرنسي-السعودي في ظل رغبة الطرفين في تطويرها وتعزيزها على كافة الصعد لاسيما إذا ما أدركنا طبيعة السياسة السعودية منذ تأسيس المملكة في تنوع الحلفاء الغربيين وعدم الاقتصار على التحالف مع الولايات المتحدة فحسب وهذا الذي يفسر رغبة صانع القرار السعودي في التعاون مع فرنسا في ظل ما يوصف بالشراكة الاستراتيجية.

* رئيس قسم الدراسات الإقليمية والدولية/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

الأمور تتجه إلى مستوى عالٍ من الردع المتبادل بين دول المنطقة

التسليح الأمريكي لدول الخليج: التوازن الاستراتيجي ومواجهة الحرب غير المتماثلة

هيمنت الولايات المتحدة بشكل خاص على هيكل الأمن الإقليمي في الخليج كلما اختارت التدخل المباشر. وشملت هذه التدخلات مساعدة اليمن الشمالي ضد جنوب اليمن، والتدخل في الحرب الإيرانية العراقية من خلال إعادة نشر ناقلات النفط الكويتية في ١٩٨٧-١٩٨٨م، مما أدى إلى تحرير الكويت في ١٩٩٠-١٩٩١م، وغزو العراق في عام ٢٠٠٣م، في هذه العملية، تحولت الولايات المتحدة من مجرد " كيان يبدو في الأفق " إلى " كيان يُرى باستمرار على مدى البصر." وعلى الرغم من إنشاء مؤسسات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١م، فإن "الأمن" الخليجي كان نتاج جهود وطنية غير منسقة إلى حد كبير. بينما عملت إيران والعراق دائما كقوات مستقلة. وقد سلكت كل دولة من دول الخليج الجنوبية طريقها الخاص نحو الأمن القومي، واعتمدت دول الخليج الأصغر على تدخل قوات من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة لتحقيق الأمن وإعادة التوازن مع جيرانها.

لواء د. محمد علام سيد

أفرز الغزو الأمريكي للعراق مستويات جديدة من الغضب الشعبي ضد الولايات المتحدة في جميع الدول العربية في الخليج. كما أنه خلق انقسامًا بين الأغلبية الشيعية المهيمنة في العراق والأقلية السنية التي كانت مهيمنة وقد يمتد الانقسام إلى بقية المنطقة. لقد خرجت إيران من الوضع الدفاعي نسبيًا بعد هزيمتها في الحرب الإيرانية العراقية في صيف عام ١٩٨٨م، ولديها الآن نظام متشدد يتخذ موقفًا أكثر عدوانية تجاه إسرائيل وجيرانها. وقد لجأت إيران إزاء استمرار ضعف قواتها التقليدية، وعدم قدرتها على تحدي التفوق الأمريكي في الحرب التقليدية إلى تطوير أنماط جديدة من أدوات الحرب غير المتماثلة، ونظم إطلاق لصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة نووية على ما يبدو. حتى ظهرت مخاوف أن يخرج من إيران ما دعي بـ "الهلال الشيعي" الجديد، إذ يهيمن على الشيعة العراق، والعلويين السوريين، والشيعة في لبنان. ومما يزيد من تعقد الأحوال تنامي ضغوط جديدة من خارج المنطقة، فالتطرف الإسلامي يحيط بمنطقة الخليج، ولدى الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها قواعد ارتكاز في أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى. وهم يواصلون محاربة الحكومات في دول رئيسية مثل مصر والجزائر، ويشكلون تهديدًا في جميع الدول العربية على حدود الخليج.

وبالنسبة للمأزق العسكري الحالي في اليمن فربما يتمثل الحل الوحيد الممكن في الاتفاق بين أطراف النزاع على مشاركة السلطة السياسية والموارد الاقتصادية. وأي عمل خلاف ذلك لن يجلب إلا المزيد من القتلى، وإتاحة مساحة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية للعمل، وزيادة مشاعر الكراهية للولايات المتحدة في المنطقة.

وبديهي أن تحدث تغيرات في التكتيكات العسكرية والتدريب والتكنولوجيا مجاراة للتغيرات الأخرى في طبيعة التهديد. لقد قدمت كل من حرب الخليج وحرب العراق إشارات واضحة بأن على جميع دول الخليج إجراء تغييرات كبيرة في طبيعة القوات العسكرية وقوات الأمن الوطني إذا أريد لها أن تكون كيانات فعالة. وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تتصدى لتحسين قوات الأمن الداخلي التي تتزايد أهميتها. يجب على كل دولة أن تختار وتحاول تحديث قواتها العسكرية التقليدية بطرق تسمح لها بمسايرة الطفرة الهائلة في الشأن العسكري، وهو تحد يتطلب استثمارات ضخمة وكفاءة في التدريب وجودة في نوعية المحاربين. وفي الوقت نفسه، يجب عليهم التعامل مع خطر الانتشار الإيراني والحاجة إلى تعزيز قدراتهم لمكافحة الإرهاب والتصدي لهجمات الحرب غير المتماثلة (asymmetric warfare). في هذا النوع من الحروب

تقف مجموعة من الأفراد في مواجهة دولة بأكملها وتنفذ عمليات إرهابية متفرقة لتحقق في النهاية نفس هدف الحرب التقليدية بين دولة ودولة أخرى "تماثلها". إن التغيرات التي ظهرت في طبيعة الحروب الأخيرة في المنطقة تفرض معدل تغيير عسكري يتجاوز بكثير سباقات التسلح التقليدية.

لا تستطيع أي من الدول تجاهل مسألة انتشار أسلحة التدمير الشامل. لم يعد هناك إلا إيران وحدها المرشحة لامتلاك القوة الصاروخية والنووية، وعلى أية حال أصبح لزامًا على دول الخليج الأخرى والولايات المتحدة وبريطانيا أن تتعامل مع هذا الخطر. وقد يأخذ ذلك شكل الهجوم على المواقع الإيرانية، أو الاحتواء، أو بناء قدرات ردع دفاعية بجر دول الخليج الأخرى للحصول على أسلحة نووية. ولما كانت إسرائيل توظف قوتها النووية لردع إيران فهي بالضرورة أحد اللاعبين في هذه المعادلة. والأخطر من ذلك، أن أطرافًا آخرين مثل القاعدة قد ينجحون عند مرحلة ما –في أكثر التقديرات تواضعًا– في الحصول على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية بدائية، تضيف نوعًا جديدًا من العتاد إلى المنطقة.

الحليف الأمريكي – كيف يرى الخليج؟

لابد من رؤية شاملة تضع الموقف في الخليج العربي ضمن خريطة أشمل لصراعات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا والصين، وهي تبحث عن مصالحها في المقام الأول.

فالولايات المتحدة تريد أموال الخليج، وعندما كان ترامب مرشحًا للرئاسة قال أمام تجمع انتخابي في ولاية فرجينيا: "إنه سيزور دول الخليج العربي التي لا تقوم بالكثير، دول الخليج لا تملك أي شيء، لكنها تملك الأموال، سأجعلهم يدفعون الأموال، لدينا دين عام يقدر بـ١٩ ترليون دولار، ولن ندفع أموالا عن هذا، ولا تنسوا دول الخليج، من دوننا ليس لها وجود".

إن على الإدارة الأمريكية بموجب القانون أن تضمن أن مبيعات الأسلحة لدول الشرق الأوسط عدا إسرائيل لن تؤثر سلبًا على تفوق إسرائيل العسكري. وهو هدف أساسي للسياسة الأمريكية وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتق وزارتي الخارجية والدفاع.

وكان الرئيس السابق باراك أوباما، ووزيرة خارجيته ووزير دفاعه وعدوا بتعزيز دفاعات حلفائهم في الخليج وهم مستاؤون من الصفقة النووية التي خففت العقوبات ضد إيران. ولكن التأخير في الموافقة على مبيعات طائرات لصالح دول خليجية أثار غضب البعض في أمريكا واعتبروا ذلك رمزًا لنظام متعنِّت للمبيعات العسكرية الأجنبية فشل في الاستجابة لاحتياجات حلفاء مقربين مثل قطر، وهي دولة ليست فقط تستضيف مركز القيادة الرئيسي للولايات المتحدة لتخطيط وتنفيذ الضربات الجوية ضد داعش ولكنها أيضًا توفر قاعدة للطائرات الحربية الأمريكية مثل القاذفات B-52.

منذ انعقاد قمة مجلس التعاون بين الولايات المتحدة والخليج في كامب ديفيد بولاية ماريلاند، مايو ٢٠١٥م، أخطرت إدارة أوباما حينذاك الكونجرس عن مبيعات أسلحة بأكثر من ٢٠ مليار دولار لدول الخليج. وقد عبر متحدثون أمريكيون عن قلقهم إزاء التأخير في إتمام الصفقات: "إن وجودنا في الكويت كان مهمًا لمتابعة المعركة الحالية ضد داعش، ولابد لنا من البحث عن سبل للإسراع في تسليم المعدات لأن لديهم الأموال وسيذهبون إلى أماكن أخرى". من شأن ذلك أن "يدفع الدول لشراء أسلحة من روسيا والصين ويؤثر على الوظائف في الولايات المتحدة، ولو أن دول الشرق الأوسط اشترت من الصين طائرات بدون طيار أو مقاتلات أو قاذفات أو صواريخ أو نحو ذلك، حينئذ سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لنا أن ننشئ تحالفات معا في ظروف مواتية كما نجدها الآن".

أما روسيا فيهمّها تأمين حدودها الجنوبية، ولذلك تدعم إيران، وتركيا. والمملكة المتحدة وفرنسا والصين تتنافس لبيع الأسلحة إلى المنطقة.

إدارة ترامب ومبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط؟

حملت تصريحات ترامب كثيرًا من التضارب وهو ما يجعل من الصعب تحديد ما سوف تفعله إدارة ترامب في الشرق الأوسط، وبالذات فيما يتعلق بعمليات توريد الأسلحة الأمريكية إلى المنطقة. لقد وجَّه ترامب انتقادات غير موضوعية إلى المملكة العربية السعودية، التي تعتبر أكبر مشتر للأسلحة الأمريكية، و عندما استهدف هو ومستشاروه إيران، ووصفوها بأنها تمثل أكبر تهديد للأمن في المنطقة.

من المهم أن نلاحظ أنه قد يكون من الصعب على الرئيس ترامب أن يتجاوز ما وصل إليه المستوى الهائل لمبيعات إدارة أوباما في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي على وجه الخصوص. فقد حققت الولايات المتحدة رقمًا قياسيًا–وفقًا للبيانات الصادرة عن البنتاجون –ما يعادل ١١٥ مليار دولار من مبيعات الأسلحة منذ عام ٢٠٠٩م، إلى المملكة العربية السعودية، و ١٩٨ مليار دولار إلى كل دول الخليج العربي. وتشمل المبيعات المتوقعة إلى المملكة العربية السعودية طائرات مقاتلة F-15، ومروحيات أباتشي، وسفنًا حربية، وأنظمة دفاع صاروخي، ومدرعات وقنابل وصواريخ – أي ما يقارب ترسانة كاملة. وكثير من هذه الصفقات يستغرق سنوات حتى يكتمل، ويضمن تدفقًا مستمرًا من شحنات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية لفترة طويلة حتى عقد العشرينات ٢٠٢٠م.

كيف ستتعامل إدارة ترامب مع هذا النمط القائم من عمليات بيع الأسلحة على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط؟ تبدو تصريحات

ترامب حول الموضوع مربكة في أحسن الأحوال. لقد كانت كلماته قاسية بالنسبة للسعوديين، متهما إياهم بالوقوف وراء هجمات ٩/١١ وهدد بإنهاء واردات النفط الأمريكية من المملكة. حتى أن "بايرون كالان" المحلل في بايرون ألفا بارتنر قال في إشارة إلى ذلك "قد يبرهن الرئيس ترامب على موقفه الهجومي على الدول الإسلامية، وقد يدفع ذلك تلك الدول لأن تسعى للبحث عن مصادر بديلة للأسلحة."

وفي المقابل هناك عامل من شأنه إقناع إدارة ترامب بتقديم الأسلحة بوفرة إلى المملكة العربية السعودية وحلفائها من دول الخليج وهو موقف مستشاريه الرئيسيين القوي ضد إيران. وفي رده على سؤال حول أكبر ثلاثة تهديدات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا قال وزير الدفاع الأمريكي الجنرال جيمس ماتيس: "إيران، إيران، إيران".

وبالنسبة للتصنيع الحربي، هناك تساؤل عن الجديد الذي يمكن أن تقدمه إدارة ترامب لدول الخليج. إن أحد الاحتمالات المربحة، هو بناء نظام دفاع صاروخي متكامل باتساع الخليج وستكون كلفته عشرات المليارات من الدولارات، وتنشأ عنه فرص عمل ضخمة للشركات المتعاقدة مثل لوكهيد مارتن Lockheed Martin ورايثيون Raytheon. وثمة خيار آخر يتمثل في محاولة تسريع العروض الحالية إلى المملكة العربية السعودية، وكثير منها لم يدخل بعد مرحلة التعاقد.

تدابير فعالة لدعم أمن الخليج

تشمل التدابير الواضحة لتأكيد فاعلية أمن الخليج بذل الجهود للقيام بما يلي: – إنشاء نظام فعال للتخطيط الدفاعي المشترك والاعتماد على قوات متكاملة ذات أنماط تسمح بتبادل المواقع؛ – تكامل أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب والاستخبارات وأجهزة الاستشعار للوحدات الجوية والبحرية، وتعزيزها بقدرات القتال لأبعد من مدى البصر (beyond visual range) والقتال الليلي (night warfare)؛ – إنشاء قدرات مشتركة من الدفاع الجوي والقوات الجوية؛ – إنشاء قدرات فعالة لتعزيز القوات والتحركات التكتيكية؛ – الإعداد للتدريب المشترك، والدعم، وعناصر البنية التحتية؛ – إنشاء قوات ضاربة جوية بحرية مشتركة؛ – نشر دفاعات أرضية مشتركة سعودية ـ كويتية على الحدود المعرضة للخطر؛ – الاستعدادات لتعزيز القوات القريبة والبعيدة؛ – إنشاء أنظمة تدريبية متقدمة مشتركة؛ – إنشاء قوات أمن متطورة في المناطق الحضرية للتعامل مع الحرب غير التقليدية والقتال منخفض الكثافة؛ – التأكيد على فاعلية القيادة والتفاوض؛ – إنشاء القدرة على الحد من الأضرار الجانبية؛ – وضع الخطط لجهد مشترك للردع والدفاع ضد خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، الأسلحة الإشعاعية، والنووية؛ – تكامل التدابير الأمنية الداخلية ومكافحة الإرهاب.

محددات التوازن العسكري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

هناك عوامل حاكمة يتشكل على ضوئها التوازن العسكري التقليدي وغير التقليدي في منطقة الخليج، ومن أبرزها:

- سباق التسلح المتسارع بين إيران وجيرانها من دول الخليج العربية.
- دور القوى الخارجية، وخاصة مستوى القدرات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى شركائها في الأمن العربي بالرغم من أن روسيا والصين تعدان من اللاعبين المحتملين.
- الصراعات الداخلية والانقسامات في العراق وسوريا واليمن وتأثير "الحروب الفاشلة" على النفوذ الاستراتيجي النسبي لإيران مقابل الدول العربية الأخرى والولايات المتحدة.
- التحسن المطرد في قدرات الحرب غير المتماثلة لإيران في دعم العناصر الموالية لإيران في الدول العربية، وفي تطوير القدرة على تهديد حركة الملاحة البحرية في الخليج، كما تشكل الصواريخ البالستية وصواريخ كروز تهديدًا لجيرانها العرب يعوِّض قدراتها التقليدية المحدودة.
- تهديد المتشددين والتأثير المتنامي للجماعات المتطرفة يجعل محاربة الإرهاب جانبًا مهمًا في التوازن العسكري.
- من شأن الاتفاق النووي الإيراني أن يؤخر، ولكنه لن ينهي المنافسة بين إيران وجيرانها العرب والولايات المتحدة فيما يتعلق بالنشاط النووي وأسلحة التدمير الشامل.
- يبدو أن الأمور تسير في اتجاه خلق مستوى عالٍ من الردع المتبادل بين دول المنطقة، وتحديات الإرهابيين الذين لا يُبدون أي بادرة للتراجع. ولكن ذلك لا يعني تجنب استعمال القوة من قبل الدول في بعض المواقف.
- قد يخلق هذا الخليط من القوى المختلفة وغير المتماثلة خطرًا حقيقيًا لاندلاع صراع عربي- إيراني قد يتطور بصورة غير متوقعة جراء حسابات خاطئة.
- ربما ينشأ خطر الصراع أيضًا بفعل نشاط الجماعات المتطرفة وحالة عدم الاستقرار في كثير من دول المنطقة، وما يزكي الخلافات بين العرب والفرس والأكراد، وبين السنة والشيعة.
- هناك تصاعد ضخم في أنشطة الأمن الداخلي وأعداد القوات والإنفاق المرتبط بها.
- تأثر الوضع الداخلي بانخفاض عائدات البترول والسياحة والاستثمار.

مقارنة القدرات الإيرانية والخليجية

برغم الشواهد المغايرة، هناك من يرى أن الولايات المتحدة "حليف سري" لإيران، وأن "الخط الأحمر" النوويغير مؤكد وزائف. وكان غزو العراق كسرًا للقوة العراقية المناوئة لإيران،

ويعتبر عدم إحراز التقدم والتماسك في قوات دول مجلس التعاون الخليجي، وفقدان الاستقرار في اليمن، ووجود الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي يصب في صالح إيران. وتحاول إيران تطوير الصواريخ البالستية وعناصر الحرب غير المتماثلة. والملاحظ في خطاب الإيرانيين أنهم يضخمون في قدراتهم العسكرية، ويهددون بتنفيذ ضربات في العمق و"إغلاق الخليج"، ويبالغون في القدرات الصاروخية، ويدعون تحديث عتادهم وتفوقهم في الإنتاج والتكنولوجيا العسكرية.

وفي الواقع تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للتطوير الذي قادته الولايات المتحدة في نظم الأوامر والتحكم والاتصالات والحواسب والاستخبارات (C4I)، والرادار (ISAR)، وتواصل التدريب في قوات دول مجلس التعاون الخليجي، والمستوى العالي للفاعلية في واردات السلاح والتكنولوجيا لهذه الدول. تواجه إيران صعوبات نظرًا للقصور في إمكانيات نشر القوات وإجراء المناورة وصمود السلاح الجوي وجغرافية الخليج، وقد تأثرت بالطبع بالعقوبات وتأخير برنامجها النووي، وأعباء الإنفاق العسكري والاستقرار. تفتقر إيران إلى الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والقدرة على توجيه الضربات الدقيقة بعيدة المدى، وتحقق تطورًا محدودًا في مقومات الحرب غير المتماثلة.

تنويع مصادر السلاح

تأسست رؤية تنويع مصادر السلاح إثر تجارب مريرة، فحين تواجه إحدى الدول ضرورة ملحة إلى التحصل على مدد إضافي من نوع معين لديها من السلاح أو بعض متعلقاته، وقد تمرست على هذا السلاح وخبرت قدراته وتكتيكاته، ولكن لسبب ما طرأ عجز في المخزون المتاح منه، ولم تسعف الدولة المنتجة بتقديم الإمداد السريع الكافي لتعويض الفاقد، متعمدة أو غير متعمدة، والحرب دائرة، وربما يحدث ذلك الأمر في الصيانة أو الإصلاح أو قطع الغيار الضرورية لرفع كفاءة السلاح وجعله في أعلى درجات الاستعداد. ومن المؤكد أن هناك بعدًا سياسيًا لهذه التصرفات، وللأسف فإن السياسات تتغير بتبدل الحكومات والمواقف. ونعطي مثالاً بسيطًا لطائرة مقاتلة مدججة بأحدث الأسلحة ولها قدرات فائقة لإحداث خسائر مؤكدة لدى العدو، ولكن أحد الإطارات لا مناص من تبديله، وليس متوفرًا. إن هذه الطائرة ليست جاهزة لإنجاز المهمة، ولا شك أن الدولة المصدِّرة قد تعمدت حجب قطع الغيار الحرجة رغم بساطتها والأمر يتطلب طرق أبواب أخرى للحصول عليها.

والأدهى من ذلك أن التكنولوجيات الحديثة قد تسمح بإرسال إشارات خاصة تعطل أو تعدل المهمة دون أن يشعر مستخدم السلاح بماهية هذا التدخل. وكمثال، فإن نظام الملاحة الكوني (GPS) الذي تعتمد عليه أجهزة حرجة يمكن إبطاله في ظروف معينة مع ما يترتب على ذلك من إرباك وإفشال لمهام حرجة، ومن هنا تحرص الدول الكبرى على أن يكون لها نظامها الملاحي الخاص.

لقد جعل التقدم التكنولوجي شططا في خيال البعض حتى تصور أنه سيكون في الإمكان إرسال أمر بالنقر على أزرار حاسوب من قبيل (احذِفْ مدينة كذا Delete xxx) لتتحرك على الفور مجموعة من الطائرات والصواريخ عالية التقنية في تناسق وتناغم عجيب، لتزيل هذه المدينة من الوجود، أي أن ما نراه في ألعاب الفيديو قد يتحول إلى واقع حقيقي في المستقبل. لا شك أن شكل الحرب لا محالة سيتغير، وسيكون الاعتماد على طائرات صغيرة بلا طيار أو صواريخ ذات رؤوس ذكية أو قنابل نووية تكتيكية ، وسيلعب البعد الرابع (الفضاء) دوره مكملاً للأبعاد الثلاثة: البر والبحر والجو لنرى معارك من نوع جديد تمامًا.

لا سبيل أمام الدول ذات الوفرة النفطية إلا إقامة أصول إنتاجية في قطاعات إنتاجية لها صفة الاستمرارية

هناك ثورة صناعية رابعة، والبدايات عادة تكون في المجال العسكري – كل شيء يتعلق بالسلاح سيصبح رقميًا، ذكيًا، صغيرًا، قادرًا على الوصول إلى أي هدف بدقة عالية، ليحدث تدميرًا محسوبًا. هذا التطور الهائل من شأنه أن يجعل من المنطقي وجود فائض من السلاح (القديم) لدى الدول الكبرى فضلاً عن رغبتها في تجربة السلاح الأحدث خارج أراضيها، ويمثل ذلك حافزًا للتخلص من بعض مخزون سلاحها (القديم) بالتصدير وكسب مبالغ طائلة. بالتوازي مع ذلك، من مصلحة صانعي السلاح اختلاق صراعات بعيدة عن حدودها، وإزكائها وإطالة أمدها حتى ينتعش سوق السلاح، وتضيف إلى خبراتها العملية مع الاستخدام الفعلي للقديم والجديد.

إن أي منصف يوازن بين الخاسرين والرابحين، سيجد الرابحين في كل مكان آخر، وأن الخاسرين هم من يلقون بأبنائهم في أتون المعارك ويدفعون ثمنًا باهظًا مقابل السلاح ثم الإعمار المرتقب الذي يطول أمده.

تحديث الترسانة العسكرية

توضح الأشكال البيانية الوضع النسبي للإنفاق العسكري بين إيران ودول مجلس التعاون، وكذلك طلبات السلاح والوارد منها في الفترة الماضية. تجلب دول الخليج السلاح بمعدلات أكبر من إيران وتنفق أكثر منها على التسليح وقد تزايدت الفجوة في هذه المعدلات

بحدة في السنوات الأخيرة لصالح دول الخليج. وجرى علاج القصور في تحقيق التوحيد في نوعيات السلاح وإمكانية تكاملها في العمليات بأن قامت القوتان الرئيسيتان في الخليج –السعودية والإمارات– باستيراد كميات ضخمة من السلاح من الولايات المتحدة مع مراعاة التكامل والتوحيد. وتقدم القواعد الأمريكية المتقدمة في البحرين وقطر والكويت دعمًا للعسكريين في هذه الدول وتعوضهم عن بعض أوجه الخلل. وبعيدًا عن الإنفاق العسكري، فإن نظرة إلى المكونات الرئيسة للعتاد الإيراني تُظهر أن كثيرًا من الأسلحة قد تقادمت وعفا عليها الزمن أو ذات جودة منخفضة نسبيا. الكثير منها يعود إلى عصر الشاه أو استهلكت خلال الحرب مع العراق. نسبة الأعطال في كثير من الأحيان مرتفعة، وبالتالي تنخفض درجة الاستعداد القتالي.وتتفاقم مشكلات إيران بسبب نقص فرص تطوير وترقية الأنظمة، والذخائر الحديثة، وأجهزة الاستشعار، وإدارة المعركة، ومعدات البحث عن الصور واستعادتها والنظم الفرعية. وهذه لها تأثير تراكمي حرج.

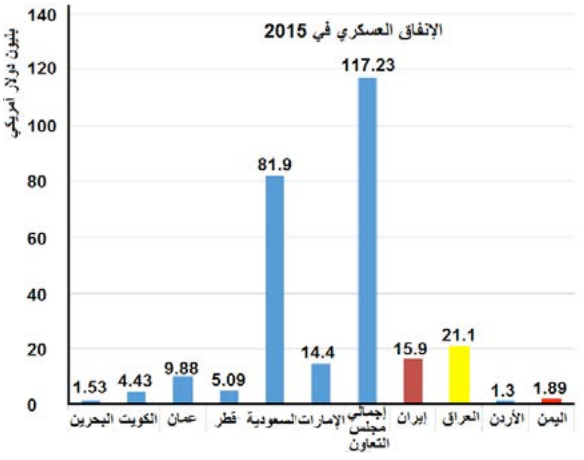

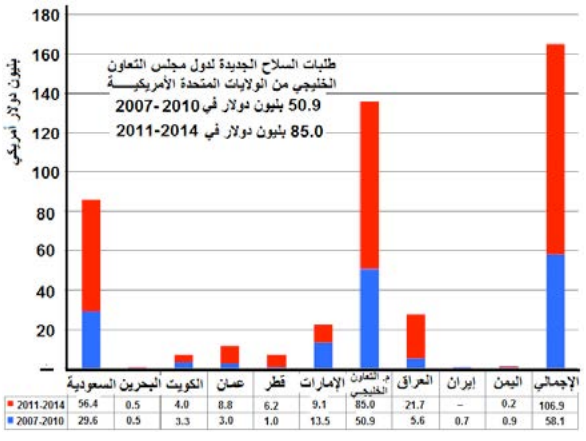

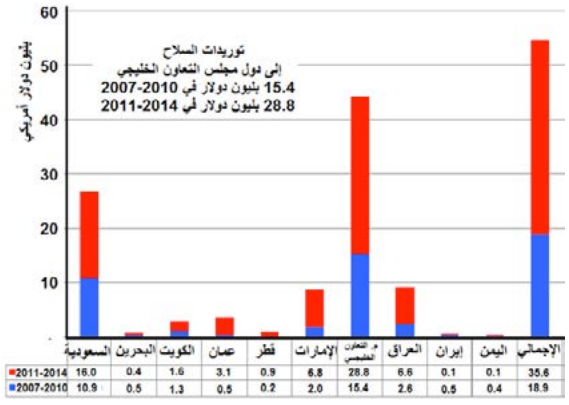

رؤية في المتغيرات التي قد تشكل المستقبل

إن المستقبل قد يشهد تطورات ليست مستبعدة الحدوث، رغم ما ينبئ به الواقع الآن، فإيران مثلاً قد تنجح في نشر قوات ذات إمكانيات نووية، وقد يدفع ذلك الولايات المتحدة أو إسرائيل إلى شن ضربات وقائية. وربما تتمكن إيران من التوصل إلى صواريخ ذات توجيه طرفي (terminal guidance) مما يعزز من دقتها في الوصول إلى الهدف. ولابد من التحسب لأي تأزم في العلاقات مع الولايات المتحدة يتسبب في تراجع حاد في مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج. وعلى الجانب الآخر تتحصل إيران على أحدث الأسلحة الروسية والصينية، كالمقاتلات المتطورة (S-300/S-400).

إن التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط لا بد أن يأخذ في الاعتبار الثقل العسكري الأمريكي وإمكانية تدخلها السريع إذا اقتضى الأمر، ولكن من الضروري ألا تعتمد دول الخليج فقط على جلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، ولابد من السعي لتوطين تكنولوجيات السلاح، وهي عملية لن تعطي نتائجها في المستقبل القريب، ولكن الزمن القادم قد يشهد تغير الموازين وصعود قوى وتراجع قوى أخرى، ومن هنا فضمان الأمن تنوع مصادر السلاح وتصنيعه محليًا بالتوازي مع جلب العتاد المناسب، ومراعاة التكنولوجيات التي ستتحكم في الصراعات القادمة، وربما تكون أدواتها من الطائرات الصغيرة بلا طيار والقذائف دقيقة التوجيه وحمولات الرؤوس غير التقليدية والاستعانة بنظم المعلومات والاتصالات والصور والأقمار السابحة في الفضاء.

مواجهة الحرب غير المتماثلة تستحق الاهتمام، فهي تمثل أساليب جديدة لتحقيق هدف الحرب التقليدية في النهاية، دون تحمل أعباء وتكاليف توظيف القاذفات الثقيلة والصواريخ المدمرة، وتحريك الجيوش والمدرعات.

* أكاديمي – جمهورية مصر العربية

زيارة ترامب للسعودية لها دلالات مهمة تتعلق بإعادة التوزان للدور الأمريكي

نحو إعادة صياغة للعلاقات الخليجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب

في العشرين من مايو الماضي قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيارة، يمكن وصفها بالتاريخية، للمملكة العربية السعودية وهي أول دولة خارجية يزورها الرئيس الأمريكي منذ تقلده مهام منصبه في يناير الماضي كالرئيس الـ٤٥ للولايات المتحدة الأمريكية. تأتي هذه الزيارة في إطار سعي الإدارة الأمريكية الجديدة إلى ترسيخ العلاقات الاستراتيجية، التي استمرت أكثر من نصف قرن، بين الجانبين الخليجي والأمريكي بشكل عام. حيث تعود بداية تلك العلاقات إلى لقاء الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في فبراير عام ١٩٤٥م، حيث ساهم هذا الاجتماع في وضع أساس العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين. وعلى مدار عقود شكلت العلاقات القوية بين الجانبين دعامة رئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كما لعبت تلك العلاقات دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

د. عبد الناصر عباس عبد الهادي

وحملت هذه الزيارة دلالات مهمة كما حكمها هدف استراتيجي محوري. وفيما يتعلق بالأخير فقد تمثل في التعامل مع القضايا الأكثر تعقيدًا في المنطقة وفي مقدمتها ملف الإرهاب، وعملية السلام في الشرق الأوسط. فبعيدًا عن سياسة أوباما تجاه المنطقة وتصريحات ترامب أثناء حملته الانتخابية فمن المؤكد أن الشرق الأوسط وأزماته يشغلان حيزًا مهما في سياسة ترامب الخارجية.

وبشكل عام يُشكل الإرهاب ومحاربته أحد المصالح الأمريكية الثابتة في الشرق الأوسط، ورغم كونه أحد المصالح الأمريكية الثابتة في المنطقة، إلا أن طبيعة وأدوات هذا الاهتمام تغيرت من مرحلة لأخرى، كما أن السنوات الأخيرة وفي ضوء سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه المنطقة وما صاحبها من فتور وتوتر مكتوم في العلاقات الخليجية- الأمريكية بشكل عام، فقد تأثر هذا الملف سلبًا والتي كان أحدثها صدور قانون "جاستا"، ورغم التصريحات الانتخابية للرئيس دونالد ترامب، إلا أن زيارته للمملكة تكشف عن توجه جديد نحو إعادة صياغة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج بشكل عام والمملكة بشكل خاص، خاصة أن ملف الإرهاب حظي باهتمام خاص خلال تلك الزيارة، وعلى هذا الأساس تناقش هذه المقالة ؛ إلى أي مدى تلك الزيارة وما أسفر عنها من نتائج خطوة نحو إعادة صياغة علاقات الطرفين تجاه ملف الإرهاب.

١-دلالات زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمملكة العربية السعودية:

حملت هذه الزيارة دلالات مهمة على أكثر من زاوية فقد تضمنت إشارات مهمة فيما يتعلق بمكانة المملكة العربية السعودية، كما أكدت على تطوير اقتراب أمني جديد في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك إعادة للتوزان للدور الأمريكي في المنطقة. وسنعرض لكل من تلك المحاور على النحو التالي:

أ. تأكيد مكانة المملكة العربية السعودية كقوى إقليمية معتدلة

جاءت هذه الزيارة تكريسا لأهمية المملكة العربية السعودية ودورها الإقليمي، وبهدف إعادة التوازن إلى العلاقات الخليجية- الأمريكية بشكل عام والسعودية بشكل خاص وذلك في ضوء الفتور وانعدام الثقة الذي أصاب تلك العلاقات في السنوات الأخيرة.

وهناك أسباب عدة لهذا الفتور في علاقات الدولتين وفي مقدمتها إقدام إدارة أوباما على توقيع الاتفاق النووي مع

الإرهاب ومحاربته أحد المصالح الأمريكية الثابتة في الشرق الأوسط إلا أن طبيعة وأدوات هذا الاهتمام تغيرت من مرحلة لأخرى

إيران، وكذلك إقرار قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" والذي يُعرف اختصارًا بقانون جاستا، مما أثر سلبًا على العلاقات بين الدولتين وكذلك تراجع الدور الأمريكي في العديد من ملفات المنطقة وفي مقدمتها الأزمة السورية. فعقب نهاية الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة تغير المشهد حيث برز الدور الروسي بشكل فاعل في أزمات المنطقة وخاصة الأزمة السورية وهو ما يرجع في شق منه إلى سياسة أوباما المتخبطة تجاه قضايا المنطقة خاصة في أعقاب ثورات الربيع العربي.

وبالتركيز على قانون "جاستا" فتعد كلمة "جاستا JASTA" اختصارًا لعبارة Justice Against Sponsors of Terrorism Act أي "العدالة في مواجهة رعاة الإرهاب"، هذا وقد أصدر الكونجرس هذا القانون منذ شهور والذي يعد تعديلاً على قانون مثيل صدر في عام ١٩٦٧ ويعطي الحصانة لبلدان أخرى من الملاحقة القضائية في الولايات المتحدة.

ورغم أن القانون لا يُشير بصورة مباشرة إلى المملكة العربية السعودية، إلا أنه يخوّل بالدرجة الأولى ذوي ضحايا هجمات سبتمبر ٢٠٠١ م، من رفع دعاوى بحق المملكة كبلد دعم بشكل مباشر أو غير مباشر المجموعة التي نفذت العملية في الحادي عشر من سبتمبر.

وبذلك هذا القانون يفتح الباب للدول المتضررة منه أو المعنية بشكل أو بآخر الرد بالمثل ومن بينها المملكة العربية السعودية، إذ يمكن لهذه الدول اللجوء إلى مبدأ المعاملة بالمثل، واتخاذ إجراءات بناء عليه. هذا وقد أسهم تصويت الكونجرس الأمريكي على قانون جاستا في تعزيز شكوك دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية

تبرز أهمية الزيارة في إعادة التوازن للسياسة الأمريكية بعد تراجعها لصالح أطراف إقليمية ودولية بما أثر على النفوذ الأمريكي

حول دور الولايات المتحدة الأمريكية كضامن لأمن المنطقة وللاستقرار الإقليمي بها.

ومن ثم يبدو أن هذه الزيارة قد هدفت إلى إزالة هذا الفتور الذي ساعد العلاقات بين الدولتين، بالإضافة إلى تأكيد الشراكة الاستراتيجية، وهو ما اتضح من المناقشات التي تمت خلال القمم الثلاث التي عقدت أثناء الزيارة. وبالتركيز على القمة الخليجية – الأمريكية فقد تمثلت الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية، وبحث التصدي للتدخلات الإيرانية، ومواجهة الإرهاب وتمويله، وتشريع عمليات التسليح والمنظومة الدفاعية الصاروخية وتعزيز الجانبين الأمني والاقتصادي والتعاون التعليمي.

وفي السياق ذاته فخلال الآونة الأخيرة زادت الشكوك بشأن مدى التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي في ظل تأخر قرارات الإدارة الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة. وهو أمر تمت معالجته خلال الزيارة حيث أبرمت الولايات المتحدة أكبر صفقة مبيعات أسلحة مع السعودية بقيمة ٣٥٠ مليار دولار على مدار ١٠ سنوات، وهي الصفقة الأضخم على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة. وقال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إنها تستهدف مقاومة النفوذ الإيراني "الشرير". وعُرف عن ترامب انتقاداته للاتفاق مع إيران الذي خففت بموجبه العقوبات المفروضة عليها مقابل تقييد نشاطاتها النووية.

ب. اقتراب أمني جديد في مواجهة الإرهاب

هل نحن بصدد تبني الإدارة الأمريكية لاقتراب أمني جديد في مواجهة الإرهاب؟

هنا تجدر الإشارة إلى أنه في بدايات شهر مايو تم طرح مسودة استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مكافحة الإرهاب وهي الاستراتيجية التي من المتوقع أن تصدر خلال الأشهر القادمة. وربما جاء طرح المسودة قبل الانتهاء منها نهائيًا لتُشكل التوجه الأمريكي تجاه قضية الإرهاب قبل زيارة المملكة العربية السعودية.

وقد أكدت مسودة الاستراتيجية على تحمل حلفاء الولايات المتحدة المزيد من الأعباء مع الإقرار بأن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه نهائيًا حيث أكدت على أن "الولايات المتحدة ينبغي أن تتجنب الالتزامات العسكرية المكلفة" وجاء في المسودة: "نحتاج إلى تكثيف العمليات ضد الجماعات الجهادية العالمية وفي الوقت نفسه خفض تكاليف الدماء والثروة الأمريكية في سعينا لتحقيق أهدافنا لمكافحة الإرهاب" وأيضًا: "سنسعى إلى تجنب التدخلات العسكرية ذات الكلفة الواسعة النطاق لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب، وسنتطلع بشكل متزايد إلى الشركاء لتقاسم مسؤولية التصدي للجماعات الإرهابية".

وكذلك أكدت مسودة الاستراتيجية على أن الخطر لا يقتصر على تنظيم داعش مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها عرضة لحظر تنظيم القاعدة بعد إعادة تشكيله، وجماعات أخرى، فضلاً عن متطرفين محليين نزعوا إلى التطرف عبر الانترنت.

هذا وقد أثار ترامب الجدل أثناء حملته الانتخابية بعد دعوته إلى فرض حظر مؤقت على دخول المسلمين الولايات المتحدة لدواعٍ أمنية. ولا يزال تشريع بشأن حظر دخول المواطنين من عدة دولٍ ذات أغلبية مسلمة للأراضي الأمريكية محل نزاع أمام القضاء الأمريكي.

وكان لترامب تصريحات مثيرة للجدل بخصوص المسلمين، من بينها نيته إعداد قاعدة بيانات توثق معلومات عن جميع المسلمين في الولايات المتحدة، ما فسره البعض على أنه ربط بين الإسلام والعنف.

كما انتقد ترامب، في خطاب له أثناء الحملة الانتخابية العام الماضي، سياسيين لعدم استخدامهم "الإرهاب الإسلامي المتطرف".

لكن الملاحظ أنه قد غاب عن الاستراتيجية تعبيرات لجأ إليها ترامب أثناء حملته الانتخابية مثل "الإرهاب الإسلامي المتطرف" ليحل محلها الجماعات الجهادية والجهاد العالمي.

كما يلاحظ وجود توجه أمريكي نحو عدم تحمل تكلفة مادية وبشرية مع مساعدة الدول الحليفة.

هذا التوجه نحو تقديم المساعدة للدول الحليفة ترجم في تبادل الجانبين مذكرة تفاهم تقضي بإنشاء مركز خاص بمحاصرة تمويل الإرهاب وذلك قبل انعقاد القمة الخليجية-الأمريكية.

وتبرز أهمية هذا المركز الذي ستشرف عليه وزارة الخزانة الأمريكية في صعوبة الشق الخاص بمراقبة انتقال الأموال للجماعات الإرهابية مما يتطلب تعاون دولي أمني واستخباراتي، حيث يهدف المركز إلى مراقبة التحويلات المالية الصادرة أو الواردة من وإلى منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتبادل المعلومات المشتركة بهذا الشأن.

ومن جانبها فقد أشارت مستشارة ترامب المساعدة لشؤون الأمن الداخلي "دينا باول" عن أملها في أن تكون المذكرة "الأوسع شمولا من نوعها على صعيد الالتزام بعدم تمويل التنظيمات الإرهابية التي تراقبها وزارة الخزانة الأمريكية مع جميع نظرائها". وبذلك فيمكن تفهم دور هذا المركز في مساعدة الدول الخليجية في مراقبة مصادر تمويل الإرهاب الذي يعد العقبة الأكبر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في الوقت الراهن.

ج. تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

تبرز أهمية تلك الزيارة في إعادة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وذلك في ظل التراجع الشديد لهذا الدور لصالح أطراف إقليمية ودولية مما أثر سلبًا على مساحة النفوذ الأمريكي في المنطقة لصالح النفوذ الروسي. كما جاءت تلك الزيارة كإعادة صياغة للعلاقات الأمريكية مع الشركاء الأساسيين في المنطقة.

ومن ثم فإن هذا التحرك يأتي في سياق الوعود التي أعلنها ترامب أثناء حملته الانتخابية والمتعلقة بعودة الولايات المتحدة كقوة مؤثرة على المستوى العالمي وفي الشرق الأوسط.

٢. خصوصية ملف الإرهاب في المنطقة ودور المملكة العربية السعودية

يُشكل التهديد الإرهابي الملف الأخطر الذي تواجهه دول المنطقة في الوقت الراهن، ورغم أن هذا التهديد ليس جديدًا، إلا أن التطورات الإقليمية والدولية في السنوات القليلة الماضية تركت بصماتها على ظاهرة الإرهاب الدولي فأصبحت أكثر تعقيدًا وأكثر خطورة. حيث تعاظمت خلال السنوات الأخيرة حدة التهديدات الإرهابية التي تواجه الدول العربية، خاصة مع ظهور أنماط جديدة من التنظيمات الإرهابية. ثم جاءت ثورات الربيع العربي لتضفي مزيدًا من التعقيد على المشهد في المنطقة، فبدا تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة مصحوبا بدرجة كبيرة من العنف بأبعاد جديدة، حيث فتحت التغيرات الباب أمام القوى المتخذة من العنف موطئ قدم لها في المشهد الاستراتيجي في المنطقة العربية.

ورغم أن البعض يرى أن الإرهاب كأحد مصادر تهديد الأمن القومي العربي هو مصدر ثانوي وليس أساسيًا نظرًا لأن الأحداث الإرهابية التي شهدتها المنطقة العربية منذ ثورات الربيع العربى ما زال يمكن احتواؤها بما لا يهدد الأمن القومي لدول المنطقة، وأن التباطؤ فى مواجهتها يمكن أن يؤدي إلى تفاقمها وذلك فى حالة ارتباطها بمنظمات الإرهاب الدولى. إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية فيما يخص الإرهاب غيرت هذا الواقع ليتحول الإرهاب لمصدر أساسي لتهديد الأمن القومي العربي بمفهومه الواسع.

وفي هذا الإطار تم طرح العديد من المشروعات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، ومن أهمها: التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠١٤م، والتحالف العسكري العربي لدعم الشرعية في اليمن وذلك في مارس ٢٠١٥م؛ والقوة العربية المشتركة في الفترة ذاتها، كما أعلنت المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠١٥، عن تشكيل تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب.

وبالتركيز على التحالف الأخير الذي يضم نحو ٤٠ دولة إسلامية فيهدف إلى: "محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيًا كان مذهبها وتسميتها" ويعمل على محاربة الفكر المتطرف. ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها الرياض تنسق كافة الجهود لمواجهة الإرهاب من خلال مبادرات فكرية وإعلامية ومالية وعسكرية، وترتكز هذه الجهود على القيم الإسلامية ومبادئ الشرعية والاستقلالية والتنسيق والمشاركة، بالإضافة إلى حقوق الإنسان.

وقد جاء الإعلان السعودي عن تشكيل التحالف تأكيدا للمكانة الإقليمية والدور السعودي في تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما أن القرار السعودي باستمرار الحملة العسكرية في اليمن رغم الضغط الأمريكي في اتجاه وقف إطلاق النار يؤكد هذا الأمر.

على الجانب الآخر، يُشكل محاربة تنظيم داعش والإرهاب بشكل عام أحد محاور ومجالات اهتمام السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث أكد ترامب أن أحد أهداف سياسته الخارجية هي احتواء هذا التطرف مؤكدًا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، كان السبب وراء ظهور تنظيم داعش. حيث اتهم أوباما بدعم داعش مشيرًا إلى أن الحل يكمن في مواجهة داعش عسكريا.

٣-نحو إعادة صياغة للتعاون الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب:

كشف "بيان الرياض" الصادر في ختام القمة العربية الإسلامية ـ الأمريكية عن إعلان نوايا لتأسيس "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" بحلول ٢٠١٨م، بهدف تحقيق الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وحسب البيان: "ثمن القادة المشاركون في القمة الخطوة الرائدة بإعلان تأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في مدينة الرياض والذي ستشارك فيه العديد من الدول للإسهام في تحقيق السلم والأمن في المنطقة والعالم". وأوضح أنه "سيتم استكمال تأسيس ذلك المركز، وإعلان انضمام الدول المشاركة خلال عام ٢٠١٨"م.

البيان الختامي للقمة رحب، أيضًا، بـ "استعداد عدد من الدول المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

لتوفير قوة احتياط قوامها ٣٤ ألف جندي لدعم العمليات ضد المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا عند الحاجة".

كما أعلن عن بناء "شراكة وثيقة" بين قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة لمواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار إقليميًا ودوليًا".

والتساؤل المطروح هنا هو: هل هناك إعادة صياغة للتعاون الخليجي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب؟ ورغم صعوبة تحديد إجابة قاطعة على هذا التساؤل، إلا أنه يمكن الاستدلال بمجموعة من المؤشرات التي تدل على هذا التوجه، ومنها:

- خلال أربعة أشهر من وجوده في البيت الأبيض، ثبت عدم واقعية تصريحات ترامب الانتخابية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والمصالح الأمريكية في المنطقة. واتضح أن تلك التصريحات إما أنها تنم عن عدم إدراك طبيعة تلك العلاقات وحجم المصالح الأمريكية؛ النفط ومبيعات الأسلحة والاستثمارات والتعاون الأمني والاستخباراتي وغير ذلك، أو أنها للدعاية الانتخابية؛ وهذا أقرب إلى الصواب، حيث تدارك ترامب سريعًا طبيعة أوراق الضغط التي تملكها دول المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية سواء تعلق ذلك بدورها المحوري في تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي أو كم الاستثمارات السعودية الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دورها في محاربة الإرهاب.

وبذلك يجب عدم الرجوع كثيرًا لتلك التصريحات الانتخابية وتقييم أداء الرئيس الأمريكي على أدائه، فهو يقدم فرصة فعلية لتعاون بلاده مع دول المنطقة وهو أمر يجب أن تسعى دول المنطقة لاستغلاله.

- تُشير التحليلات إلى ميل ترامب (كرجل أعمال- إلى تبني مفهوم الصفقة Deal في قضايا السياسة الخارجية، فالتدخل الأمريكي في أي منطقة في الخارج سيكون مرهونًا بمقدار ما يحققه هذا الأمر من منافع اقتصادية مباشرة للولايات المتحدة وللشعب الأمريكي، وقد برز هذا النهج في العديد من التصريحات حيث ابتعد عن المفاهيم المثالية السابقة والمتعلقة بأن الولايات المتحدة دولة كبرى ولها مصالحها لكنها لديها مسؤوليات والتزامات عالمية وعليها تنفيذ تعهداتها والوفاء بمسؤولياتها. وهذا جزء من جدل أكبر بين الواقعيين والمثاليين في العلاقات الدولية، فهل الدول تتحرك في سياستها الخارجية بما يضمن مصالحها أم وفقًا لمسؤولياتها.

ومن الواضح ميل ترامب لتبني النهج الواقعي في إعلاء المصالح الأمريكية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، من خلال التركيز على المصالح الأمريكية والتأكيد على أهمية الاستقرار واتخاذ مواقف متشددة من الحركات والجماعات الإرهابية والممارسة للعنف بعيدًا عن القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. لذلك على دول المنطقة أن تستفيد من هذا النهج الواقعي بعيدًا عن الاستخدامات المتناقضة للأفكار المتعلقة بالتيار الليبرالي والتي كانت تستخدم في السابق بشكل أضر دول المنطقة وأسهم في بروز الإرهاب على هذا النحو الخطير وأدى إلى ظهور داعش على هذا النحو.

وفيما يتعلق بملامح التدخل الأمريكي المتوقع في مجال مكافحة الإرهاب فقد أكد ترامب على رغبته في عدم الانغماس في الصراعات الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط وكذلك إعادة بناء الدور الأمريكي كفاعل رئيسي في النظام الدولي. حيث يميل ترامب إلى تحميل الإدارة السابقة مسؤولية التدهور الكبير الذي شهدته المنطقة في ظل توجهها نحو التعاون مع التيارات الإسلامية والعمل على دعم الديمقراطية في المنطقة مما أدى إلى انتشار الحروب الأهلية وظهور تنظيمات إرهابية مثل داعش.

وفي ظل التطور الذي تم في العراق فيما يخص معركة تحرير الموصل فإن هذا يعني أن محاربة داعش خلال الفترة القادمة ستركز أكثر على سوريا وهو ما يتطلب تنسيق أمريكي عسكري مع كل من روسيا وتركيا ، ولأن هزيمة داعش تتطلب تدخلا بريًا؛ وهو أمر لن يقوم به، سيعتمد على قوات الدول الإقليمية.

خاتمة

كافة المؤشرات كما عكستها نتائج تلك الزيارة تؤكد أننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الخليجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، وهو أمر يجب استثماره، مع عدم التعويل كثيرًا على تصريحات ترامب الانتخابية فهو أكثر ميلاً الآن لتحقيق مصالح بلاده بعيدًا عن أي اعتبارات أو تصريحات.

فهناك فرصة مهمة للتعاون الخليجي الأمريكي ومن شأن هذا التعاون التعامل الإيجابي مع عدد مهم من الملفات العالقة وفي مقدمتها الملف الإيراني والتعاون نحو الحد من الدور الإيراني وتدخلها السافر في شؤون دول المنطقة. كما أن الولايات المتحدة يمكنها القيام بدور في الأزمة السورية وهو أمر أيضًا يجب العمل على تحقيقه والاستفادة منه.

* رئيس قسم الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض

واقع العلاقات الخليجية - الأمريكية وآفاق تطورها

ما بعد قمة الرياض: مجهود خليجي للتفاهم مع أمريكا على قاعدة المصالح الكبرى

الكتابة حول العلاقات الخليجية الأمريكية في الوقت الراهن (عهد الرئيس دونالد ترامب) هي كالمشي في حقل ألغام، لا تعرف متى يمكن أن تكون على الطريق الصحيح فتنجو، ومتى تزل قدمك أو (قلمك) فتخرج إلى متاهة الخطر، إن كان للمراقب أن يبدأ بفكرة عامة، فإن العلاقة الخليجية/ الأمريكية في عصر الإدارة الحالية لا يمكن أن تكون أسوأ مما وصلت إليه في الزمن القليل السابق، إبان معظم العقد الماضي، لأنها وصلت في عهد الإدارة السابقة (إدارة الرئيس باراك أوباما) إلى مدارك لم تصلها قط من عدم الثقة خلال فترة امتدت أكثر من ثلاثة أرباع القرن على وجه التحديد، هي تاريخ مجمل العلاقة الحديثة بين دول الخليج (خاصة المملكة العربية السعودية) وبين الولايات المتحدة، والمقال ماثل للكتابة أعلن في واشنطن أن الرئيس دونالد ترامب سوف يقوم بزيارة المملكة العربية السعودية في ٢٣ مايو ٢٠١٧م، وهي المحطة الأولى له في أول خروجه إلى الخارج.

د. محمد الرميحي

كانت سياسية السيد أوباما في الشرق الأوسط غير واضحة على أقل توصيف، ومتذبذبة، ومناورة على أكثر التوصيفات حذرًا، فقد بدأت تلك الإدارة من مكان عال من التفاؤل، وكان خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩م، هو قمة التفاؤل، سمت تلك الخطبة وقتها إنها (بداية جديدة) حث فيها على الشراكة في مواجهة التطرف بين العرب والمسلمين وبين الغرب، كما شدد على أهمية الحوار وتحدث عن رغبة في حل القضية الفلسطينية، وقد اختار القاهرة لأنها (قلب العالم العربي الإسلامي) كما قالت الحملة الإعلامية المصاحبة، وبعدها انحدر ذلك الأمل تدريجيًا ،حتى تحول إلى شك، حيث كانت الإدارة غير حاسمة في عدد من المواضيع، على رأسها الموقف مما عرف بالربيع العربي، فلم يكن لها خطة بديلة أو واضحة للتعاطي مع المتغيرات، بل ترك الأمر يسير وفق الصدف، كما أن تلك السياسية ظهر ترددها في ملف المحادثات مع إيران، حيث استبعدت كليًا منها دول الخليج، كانت قد طالبت أن تكون قريبة من تلك المحادثات وأن يطرح بجانبها الأمن الإقليمي، فلما رفض طلبها، طلبت من الولايات المتحدة أن لا يناقش أي شيء قريب من مصالحها في غيابها، وبعد أن انتهت المحادثات، أبدى بعض المسؤولين في إدارة السيد أوباما قولا هو نصف الحقيقة: انتم رفضتم الحضور!! والحقيقة الرفض جاء من الإدارة الأمريكية بعد ذلك طلبت دول الخليج أن لا يناقش مع إيران شؤون الإقليم! في الأشهر الأخيرة من الإدارة السابقة ترددت أيضًا في أخذ موقف واضح من ما يحدث في سوريا على سوئه من الناحية الإنسانية على الأقل، حتى الخطوط الحمر التي رسمتها الإدارة بكامل حريتها على أساس أنها (مواقف مبدئية) تراجعت عنها، ثم خرج الأمر إلى العلن في تصريحات أوباما الصحفية التي شكلت رؤية فوقية غير مسبوقة تجاه الحليف الخليجي، مثل القول (انتهاء الركوب المجاني) إشارة إلى السياسات الدفاعية عن الخليج الواقعة على عاتق الولايات المتحدة! أو القول (نحن نحمي الخليج من التهديدات الخارجية، ولكن لا نحميه من التهديدات الداخلية)إشارة إلى قصور في التطور السياسي والاجتماعي الداخلي، حتى الاجتماع الذي تم في بين قادة دول الخليج وبين السيد باراك أوباما (بعد تاريخ خطاب القاهرة المتفائل بست سنوات تقريبًا) في ١٣ و ١٤ يونيو في كل من

البيت الأبيض و كامب ديفيد عام ٢٠١٥م، كانت حصيلته النهائية غير مريحة على أقل تقدير. أمام كل تلك العلاقة الملتبسة تأتي الإدارة الجديدة، التي توقع البعض أنها سوف تكون (متفهمة أكثر) للمشكلات التي تواجهها شعوب المنطقة، وأهمية الدور الأمريكي فيها، وهي مشكلات ليست هينة ولا يسير حلها، تأتي لينتظر الإقليم ما سوف تتمخض عنه التصورات الجديدة لهذه الإدارة، إلا الرسائل القادمة من تلك الإدارة الجديدة على أقلها ملتبسة وبعضها متناقض.

القادم الجديد

ليس سهلا فهم الآليات التي جعلت من السيد دونالد ترامب تحقيق انتصار على منافسته في حلبة السباق إلى البيت الأبيض، السيدة هيلاري كلنتون، هي من داخل المؤسسة الرسمية، زوجة رئيس سابق و عضو نشط في مجلس الشيوخ عن مدينة مهمة هي نيويورك، وزيرة خارجية عرفت معظم قيادات العالم، مؤلفة كتب تحمل خبرات ناضجة، وتتسلح بمعارف مختلفة، وهو (السيد دونالد ترامب) رجل أعمال لم يعمل في عمل رسمي حكومي سابق، أظهر ميلاً شديدًا أثناء الحملة الانتخابية إلى (الشعوبية) بإطلاق شعارات بدت خارج السياق، ولم يتردد في التصريح في ملفات شائكة بطريقة (بعيدًا عن اللغة الدبلوماسية) ودخل في معركة تصفية أولية مع كبار قادة الحزب الجمهوري، وفاز عليهم جميعًا ، كان الرهان على أن يفوز في الانتخابات العامة ضعيفًا لدى كل المتابعين والمحللين، ومع ذلك وصل إلى البيت الأبيض وبمجرد أن وصل إلى البيت الأبيض اتخذ الرئيس الجديد مجموعة من القرارات الرئاسية، وصل جُلها إلى طريق شبه مسدود، خاصة في الشؤون الداخلية، مثل تغيير منظومة الرعاية الصحية (أوباما كير) أو مثل تقييد دخول مواطنين من بعض الدول الإسلامية إلى الولايات المتحدة، أو حتى الخارجية مثل الموقف السلبي (في البداية من حلف الأطلسي)، مما أرسل رسائل على الأقل (مشوشة) حول توجهات الإدارة الجديدة في عدد من الملفات الهامة. على الصعيد الخارجي، استقبلت الإدارة عددًا من قادة العالم، من بينهم قادة عرب من السعودية ومصر و الأردن وفلسطين من أجل (استكشاف متبادل) للتوجهات، بعض تلك الاجتماعات صدر عنها خطاب متفائل وبعضها فضل الصمت على العلنية.

أمريكا مؤسسات أم دولة زعامات

سوف يظل النقاش دائرًا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة دولة مؤسسات، أم دولة زعامات، نتيجة التغيرات التي تحدث هناك ،ومع تتبع مسيرة القرارات للإدارة الجديدة، هناك من يرى أن الولايات المتحدة تحكم الكثير من سلوكها السياسي المؤسسات، المتمثلة في المؤسسات المنتخبة وفي القضاء المستقل، و في الإعلام وفي مؤسسات أخرى غير رسمية أو شبه رسمية الرأي العام و أيضًا المؤسسات الصناعية والعسكرية، لذلك فإن الرئيس لا يستطيع أن يفرض وجهة نظره بالمطلق أو ينفرد بقرارات تهم المصالح العليا دون أن يحسب لتلك المؤسسات حساب، يدلل البعض على ذلك القول إن السيد ترامب حاول أكثر من مرة وفي أكثر من ملف أن يمرر سياساته وقناعاته ويكيف الملفات الكبرى بنظرته أو بما وعد به الناخبين، ولكنه في النهاية اصطدم بالمؤسسات، مثل عدم القدرة على بناء الجدار مع المكسيك، أو مفارقة الحلف الأطلسي أو العجز عن تمرير بديل لقانون الخدمات الصحية (أوباما كير) إلا بصعوبة، أو منع دخول بعض مواطني الدول إلى الولايات المتحدة، التي وقف القضاء ضدها، أو معاقبة المدن التي لا تتخذ خطوات لترحيل المهاجرين غير القانونيين، كل ذلك في المائة يوم الأولى من وصول الإدارة الجديدة إلى البيت الأبيض. آخرون يرون انه استطاع أن يحقق بعض ما وعد، أو بعض ما أراد، وعلى أساس ذلك تعيين قاضي محافظ إكمالا لعدد القضاة في المحكمة العليا الأمريكية (أعلى مركز قضائي) كما يرى هذا البعض أن الرئيس الأمريكي وإن كانت يده شبه مغلولة في الشؤون الداخلية، إلا أن له القدرة دستوريًا أن يتصرف بشكل اكبر في الشؤون الخارجية. سوف يبقى معنا هذا النقاش لفترة ربما حتى الانتخابات النصفية القادمة بعد سنتين من الآن، بعض المحللين يرو أن قدرة الرئيس التصرف في الشؤون الخارجية هي أيضًا قدرة محدودة، يستطيع أن يناور ولكن لا يستطيع أن يتخذ قرارات صعبة كمثل قرار الحرب، إلا تحت ظروف محددة وشروط دقيقة يرى البعض أن السيد ترامب وهو كما قلنا رجل من خارج المؤسسة السياسية التقليدية، لا يكن لتلك المؤسسة الاحترام، بل قال أكثر من مرة انه يريد أن (يجفف المستنقع السياسي في واشنطن) كناية عن أن هؤلاء السياسيون التقليديون قد فشلوا في الاستماع إلى رغبات الأمة (التي انتخبته) كما أن تلك المؤسسة السياسية لا تكن الاحترام الكبير للرئيس القادم من خارجها ولم يعمل في اي وقت في (وظيفة رسمية من أي نوع) هو كما يرى البعض رجل أعمال برع في طريقة عقد الصفقات، أي في التفاوض على الصفقة يذهب إلى حافة الهاوية، ولكن في اللحظة الحرجة يتراجع، وقد فعل ذلك في العديد من الملفات التي قاربها حتى الآن، منها ملفات خطيرة كمثل ملف كوريا الشمالية التي تم التصعيد حولها

أهمية بناء شبكة تفاعلية مع مؤسسات الخبرة والبحث الأمريكية لتكون جسورًا في العلاقات الشعبية والإعلامية

حتى درجة الحديث عن (يوم القيامة) أي الحرب النووية، ثم عاد وقال إنه يشرفه الاجتماع مع الزعيم الكوري الشمالي، و هذا التكتيك استخدمه السيد ترامب في أكثر من مكان، كان قد قال إن إزاحة الأسد من السلطة ليست أولوية ، ثم عاد وكال له الشتائم حتى الخارجة عن الدبلوماسية بعد أن أرسل صواريخ التوماهوك يوم ٧ ابريل ٢٠١٧م، إلى معسكر ومطار الشعيرات القريب من حمص في سوريا، بعد الهجوم الكيماوي الذي قام به النظام السوري في خان شيخون، وكذلك الموقف من إيران التي يصعد الكلام السياسي حولها، إلا أن ذلك لم يتحول إلى سياسات واضحة على الأرض.

كل شيء محتمل من الرئيس!

ظهر حتى الآن أن سياسة الرئيس الأمريكي (الجديد) هي سياسية غير متوقعه Unpredictable حتى مع أقرب الحلفاء، فبعد إشارات مطمئنة أولى من جانب الإدارة تجاه منطقة الخليج، نراه فجأة يتحدث من جديد عما ردده من قبل في حملاته الانتخابية بكثافة، و مفاده أن الولايات المتحدة تخسر أموالا طائلة جراء حمايتها للخليج، مثل تلك التصريحات يعتبرها البعض زلة لسان و آخرون يرون أنها متعمدة لإرسال رسائل من أجل الداخل أولاً، ومن ثم من أجل الخارج، وكانت تلك التصريحات أثناء الحملة الانتخابية متوقعة ومحتملة، أما أن تكرر فان القلق يساور الجميع، في ما إذا كان هناك سياسات معتمدة يمكن الركون اليها والتعامل معها، أم أن الأمر متروك لمزاج السيد الرئيس! هذا المزاج الذي يتحول في أيام قليلة من النقيض إلى النقيض.

طبعًا هناك رأي يقول أن معظم من انتخب السيد ترامب هم من المواطنين الذين يرون أن الأولوية لأي سياسات تتخذها الإدارة يجب أن تكون موجة للساحة الداخلية، أي الاقتصاد والوظائف والبنية التحتية وارتفاع دخل الطبقة الوسطى وتقليص الضرائب، لذلك فإن هؤلاء لا يستسيغوا أن تكون دولتهم هي (شرطي العالم) أو تتورط في حروب بعيدة مكلفة! من جهة أخرى فإن شعار الرئيس (لنجعل أمريكا عظيمة من جديد) جعله يقلص الإنفاق في ميزانيته على أبوب الخدمات الصحية والبنية التحتية، ويُعظم الإنفاق على البناء العسكري، وكان ذلك طبيعيًا لأنه احاط نفسه بمستشارين، كثير منهم من رجال المؤسسة العسكرية، وهؤلاء يعرفون أن التحدي الداخلي هو جزء لا يتجزأ من التحدي الخارجي. السؤال الذي يطرح على الجميع هو هل سوف يستمر السيد ترامب وإدارته في نفس المساق الذي سار فيه في المائة يوم الأولى؟ أم أنه سوف يصل إلى حلول وسط في الكثير من الملفات وخاصة تلك التي ترغب في السير بها المؤسسات المختلفة للدولة الأمريكية؟ يرى البعض أن الإدارة الجديدة بدأت تتعلم من خلال التجربة والخطأ، وأن الرئيس يغادر روح (الانتخابات) الى روح (قيادة دولة عظمى) خاصة أنه محاط بعدد من المستشارين والمساعدين ذوي الخبرة والدراية، كل ذلك ممكن، إلا أن هناك شكوك لدى قطاع من المعلقين العرب أن تتخذ الإدارة الحالية كشريك يحظى بكل الثقة.

ما العمل !

ما لا يدرك جله لا يترك كله، فالزيارة إلى الرياض تأتي أهميتها من أولوياتها لدى الإدارة الجديدة، هناك مجهود سياسي و دبلوماسي بعد الزيارة يجب أن يبذل مع الإدارة الجديدة، من أجل بناء جسور تفاهم مشتركة وعلى قاعدة المصالح في الملفات الكبرى التي تهم المنطقة ومنها الملف الأمني ليس لمنطقة الخليج ولكن للإقليم ككل، وعلى رأسه التدخل الإيراني في المنطقة و أيضًا إطفاء ملفات المجاميع ما دون الدولة (مجموعات الإرهاب المختلفة) وذلك من خلال كتائب دبلوماسية خليجية قادرة على التواصل في واشنطن مع العديد من الأطراف السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك بناء شبكة تفاعلية مع مؤسسات الخبرة والبحث في واشنطن ومع الجامعات الأمريكية الهامة، كما بناء جسور في العلاقات الشعبية، وخاصة الإعلامية، تسبق ذلك معرفة المصالح الاقتصادية المشتركة وتنميتها، ذلك جهد يجب أن يبذل جماعيًا من دول الخليج وبشكل تساندي حتى يؤثر، مع تأكيد شراكة إقليمية فاعلة من الدول الراغبة والقادرة على الفعل تجاه السلام والأمن.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

٣ تحديات تواجه الاقتصاد الخليجي واستدامة التنمية رهن بأصول وإنتاج متجدد

الشراكة الخليجية-الأمريكية: النهوض باقتصاد المعرفة وتوطين تكنولوجيا الصناعات العسكرية

اجتمع بالمملكة العربية السعودية يوم ٢٤ مايو ٢٠١٧م، الماضي رؤساء أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت هذه القمة للتأكيد على العلاقات المتميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج بشكل عام وبينها وبين المملكة بشكل خاص، فهل يجب على دول الخليج استثمار هذه العلاقات المتميزة اقتصاديًا ومعرفيًا وتكنولوجيًا؟ وهل يجب على القادة الخليجيين الاستفادة من هذه العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية في التسريع من تنويع مصادر الثروة والدخل استعدادًا لمرحلة ما بعد النفط؟

د. عبد الله صادق دحلان

سبق وأن دعا المغفور له الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله- للتحول من "التعاون" إلى "الاتحاد"، وذلك كردة فعل لما يجري في دول المنطقة، وإن كانت دول الخليج الست لم تستعد لمثل تلك الدعوة، ولم تكن جاهزة، وكان على رأس هذه الدعوة محاولة تحقيق الوحدة النقدية، وتنفيذ بنود الاتحاد الجمركي، حيث بدأت دول الخليج تبحث عن صيغة تقود إلى تحقيق هذا الاتحاد، ولكن يبدو أن الظروف الإقليمية والدولية لم تمكن دول الخليج من تحقيق مثل تلك، واكتشفت دول الخليج أن القطاع الخاص لا يتجاوز دوره المنفذ للتشريعات فقط، بل كان خلال الفترة الماضية بعيدًا كل البعد عن دور المبادر في صياغة التشريعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتي تقود إلى التكامل الاقتصادي وكلها كان يحتكرها القطاع العام. ويعد ذلك أحد العوامل الرئيسية التي وقفت عائقًا أمام تحقيق قرار التحول إلى الاتحاد الخليجي، وهو تكامل مطلوب وأساسي بين القطاعين الخاص والعام في كل دولة من دول المجلس. لذلك نجد أن التجارة البينية في دول الخليج هي أقل حتى من التجارة العربية البينية بين الدول العربية عام ٢٠١٠م، تصل النسبة إلى ٨,٣ ٪ بين الدول العربية، بينما تنخفض النسبة بين دول الخليج إلى ٦ ٪، وإن كانت التجارة البينية ارتفعت من ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠م، إلى ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٤م، نصيب السعودية منها ٧, ٧٤ مليار دولار، بينما نجد النسبة بين دول الآسيان تصل إلى ٢٥,٥ ٪ ولكنها ترتفع بشكل كبير بين دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى ٦٧,٤ ٪.

وتعتبر المصالح الاقتصادية أقوى صيغة يمكن أن تقود إلى الاتحاد الخليجي، فالمشاركة في صياغة التشريعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية بجانب الشراكة الكاملة مع القطاع الحكومي تذيب الفوارق بين القطاعين وهي طريق للقضاء على الفساد في القطاع الحكومي.

ولكن يحتاج القطاع الخاص ممثلا في الغرف التجارية الخليجية إلى منحه صلاحيات كاملة لمراجعة برامج التنمية الاقتصادية لتطوير هذا القطاع إلى شراكة كاملة بين القطاعين العام والخاص، وهذه الصلاحيات تفوض القطاع الخاص بإدارة ثروات دول الخليج التي يمكن أن تواجه ممانعة من بعض الجهات السياسية.

ووفق التصنيفات الدولية صنفت وكالة (إم إس سي آي) السعودية وقطر والإمارات إلى درجة الأسواق الناشئة بسبب نشاط البنية التحتية التي تتولاها الحكومات في هذه البلدان، وهناك تقرير جيد عن أداء دول الخليج، يشير إلى الأداء الجيد في النمو الاقتصادي المتصاعد، لكن الانتعاش يتركز بشكل رئيسي في أسواق العقار، بجانب المبادرات الحكومية المستمرة والمعززة للبنية التحتية الاجتماعية، ويمكن أن يقفز حجم الاقتصاد الخليجي إلى ثلاثة تريليونات دولار بنهاية عام ٢٠٢٠م.

فيجب توجيه هذا النمو لصالح الاتحاد الذي بحاجة إلى سرعة اتخاذ قرارات في ظل وجود أجهزة مفرغة من العمل غير متوائمة مع نمو الاقتصاد الخليجي الذي بلغ حجمه عام ٢٠٠٢م،

نحو تريليون دولار بينما بلغ بنهاية عام ٢٠١٢م، نحو تريليوني دولار ثم انخفض في عام ٢٠١٦م، إلى ١,٦ تريليونات دولار يمثل ٥٦ ٪ من إجمالي الناتج العربي. وعندما تتحول دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد فهي مرشحة للتوسع والنمو الاقتصادي أكبر مما هي عليه الآن، ولكن لابد من تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الخليجي.

الفجوة بين الإمكانيات والطموحات:

تقع الأسواق بصفة عامة موقع القلب من الجسد بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهي التي تقوم بالربط بين أطراف المعاملات الاقتصادية، وتبادل السلع والخدمات، وهي المسؤولة عن إتمام عملية تبادل المنافع بين المستهلكين والمنتجين، وبين مالكي خدمات عناصر الإنتاج وطالبيها، ومن خلالها أيضًا يتم توزيع عوائد العمليات الإنتاجية بين عوامل الإنتاج المختلفة.

لا يوجد اختلاف من الناحية الفكرية أو النظرية بين الأسواق الخليجية وغيرها من الأسواق في دول العالم المختلفة سواء المتقدمة منها أو الأقل تقدمًا، ولكن تكمن أوجه الاختلاف الحقيقة في الطموح ووضع الأهداف ومدى القدرة على تحقيقها من خلال استغلال المتاح أمامنا من إمكانيات. وتتمثل أحد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الأسواق الخليجية حاليًا في الفجوة ما بين الإمكانيات وبين الطموحات، فالوضع الحالي لا يعكس بكل تأكيد الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة أو التوقعات الممكنة للأسواق الخليجية، حيث يغلب على التعاملات في تلك الأسواق المضاربات، فتمثيل المعاملات الاستثمارية وتنويع المحافظ المالية نسبة ضئيلة في جملة معاملات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون العربية.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الدخل الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في المنطقة، فإننا في نفس الوقت نلاحظ انخفاض في مستويات مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بصورة كبير في معظم دول الخليج، كما ترتفع مستويات الإنفاق الحكومي بصورة يصعب التحكم فيها، في حين أن الإيرادات العامة تأتي بشكل رئيسي من قطاع اقتصادي واحد هو النفط مما يشير إلى حساسية تلك الدول لتقلبات قطاع اقتصادي واحد، مما يحرمها من فوائد تنويع الاقتصاد بشكل عام.

تطوير أسواق المال شرط مسبق لنجاح تنويع هياكل الاقتصادات الخليجية

ومن أهم الشروط المسبقة لنجاح مساعي دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، هو تطوير النظم المالية، وخاصة أسواق المال سواء أسواق التمويل طويلة الأجل أي سوق رأس المال، أو أسواق التمويل قصيرة الأجل أي سوق النقود، وتنويع أدواتها، بما يتمشى مع احتياجات تأسيس الشركات من أموال، أو توسيع نطاق أعمالها، خاصة وأن القطاع المالي الذي يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية حقق نجاحات ملحوظة وأثبت جدارته إبان الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨م).

وبالتالي إذا ما أرادت الدول الخليجية تنويع اقتصادها وتوسيع نطاق مشاركة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، وقيادة العملية الاقتصادية بالبلاد، فلابد من التصدي لمشاكل التمويل عصب النشاط الاقتصادي، ونسب نجاح المشروعات، وازدهارها، من خلال تطوير الأدوات اللازمة لذلك ومن أهم تلك الوسائل تقوية وتطوير أسواق المال، بشقيها التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل.

تنويع مصادر الدخل: تطوير النظم المالية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص

والجدير بالذكر أن معظم دول الخليج قد بدأت بالفعل الانتباه لتلك المشاكل ومن ثم وضع خطط طموحة لمعالجة تلك المشاكل من أجل بناء اقتصاد أكثر استقرارًا، فعلى سبيل المثال فقط وضعت المملكة العربية السعودية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وخفض الإنفاق العام بنسبة ٤٠٠٪، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط بعد تراجع أسعاره عالميًا، ودعمت هذا البرنامج في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتبرز أهمية أسواق المال عند الحديث عن هذه الخطط من خلال برامج الخصخصة أو التخصيصية، سواء قصد بها تحويل ملكية بعض المشروعات من الملكية العامة أو الحكومية، إلى الملكية الخاصة وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في رأس المال، أو قصد بها إفساح المجال أمام دور أكبر للأفراد والمنشآت الفردية والشركات في الأنشطة الاقتصادية.

ووفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، سوف يتم طرح ١٦ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام إلى المستثمرين المحليين وسوف يلعب سوق المال الدور الرئيسي في ذلك عن طريق الطرح من خلال سوق الأوراق المالية السعودية عن طريق الاكتتاب العام كجزء من خطة لجذب ٨٠٠ مليار دولار. ومن أكبر الشركات التي تسعى الحكومة لخصخصتها هي شركة أرامكو، حيث تعتزم الحكومة السعودية خصخصة جزء من أسهم شركة أرامكو الوطنية عبر طرح حصة منها بمقدار ٥٪ من أسهمها في أسواق المال العالمية، وتقدر مؤسسات قيمة الطرح بنحو ١٢٥ مليار دولار.

ولاتزال التجربة السعودية مثالاً جيدًا لتطوير أسواق المال حيث قررت السعودية الانفتاح على العالم من خلال قرار السماح للمؤسسات الأجنبية بشراء الأسهم مباشرة في عمليات الطرح العام الأولي، من خلال ما يعرف بالسوق الأولية، والتي رغم أهميتها لا تحظى بنفس شهرة الأسواق الثانوية، (البورصات)، وهو ما سوف يساعد الحكومة في بيع حصص في عدد من أكبر الشركات الحكومية حيث ستسري هذه القرارات بداية من العام المقبل وفقًا لما أعلنته هيأة سوق المال السعودية، والجدير بالذكر أن السوق السعودي قد تم فتحه للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بشكل تدريجي ابتداء من ٢٠١٥م، حيث تم السماح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم السعودية وبشكل محدود.

الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط من خلال الاعتماد على الاقتصاد المعرفي

توجد في الواقع عدة تعريفات لمفهوم الاقتصاد المعرفي، منها أنه الاقتصاد الذي تعتمد فيه منشآت الأعمال على قوة الحاسبات الآلية، والعقول البشرية جيدة التعليم في زيادة القيمة المضافة وخلق الثروة، ويرى البعض أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تتعاظم فيه أهمية المعرفة بالمقارنة مع الموارد الطبيعية ورأس المال المادي، والعمالة غير الماهرة في عملية النمو الاقتصادي، وهو التعريف الذي تأخذ به دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من الاختلافات بين دول مجلس التعاون من حيث الحجم، والجوانب الديموغرافية والثروة، إلا أنها تواجه بنفس المشاكل والتحديات، فيما يتعلق بخلق الوظائف وتحقيق تنمية مستدامة، والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

١. صغر حجم مشاركة القطاع الخاص في توليد الناتج وتوفير فرص عمل خاصة بالنسبة للمواطنين، وهو ما يرتبط جزئيًا بحداثة عهد رجال الأعمال بممارسات الأعمال الحديثة. وعلى الرغم مما تقدمه حكومات دول المجلس للقطاع الخاص من حوافز، وتوفير عناصر البنية التحتية، إلا أن القطاع بوضعه الحالي غير مهيأ للمساهمة بشكل فاعل في توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد من مختلف التخصصات الجامعية والعمالة الفنية والشهادات المتوسطة، أو المساهمة في عملية التنمية المستدامة. ورغم تباين مستوى التنوع الذي حققته دول مجلس التعاون إلا أن قطاع الطاقة، ونظرًا لكونه من القطاعات كثيفة رأس المال، لا يزال يمثل القطاع المسيطر على هيكل اقتصاديات دول الخليج العربية، وهو بطبيعته لا يوفر فرصًا واسعة للتشغيل، في الوقت الذي توجه فيه معظم إيرادات النفط إلى تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد.

٢. ويتمثل التحدي الثاني في ضرورة إيجاد قطاعات غير نفطية قادرة على النمو الذاتي وتوفير مصدر دائم للتشغيل والنمو، خاصة عندما تنضب الثروة النفطية. وحتى بالنسبة للدول ذات الوفرة النفطية، فلا تزال مطالبة بتحقيق نوع من المساواة في توزيع الثروة بين الأجيال، ولا سبيل أمامها أفضل من إقامة أصول إنتاجية في قطاعات إنتاجية لها صفة الاستمرارية والاستدامة.

٣. كذلك تواجه دول مجلس التعاون بتحد ثالث ناشئ عن تقلب أسعار النفط العالمية كما هو حادث في الوقت الحالي، حيث

تتراجع الإيرادات العامة، ويتقلص حجم الإنفاق الحكومي، والذي يؤثر سلبًا على معدلات نمو القطاعات غير النفطية، ويتراجع معدل التشغيل حتى في القطاع الحكومي.

لذلك فإن تنويع هيكل الاقتصاديات الوطنية يمثل مخرجًا ومواجهة حتمية مع هذه التحديات حيث يفتح الباب أمام فرص تشغيل مستدامة، ويقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، ويحسن من فرص العمل أمام الأجيال القادمة، ويوسع قاعدة الإيرادات العامة للدولة، ويقلل من الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولا يكون الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الناشئة عن ظروف أسواق النفط العالمية.

الشروط اللازمة للتقدم نحو تنويع هيكل الاقتصاديات الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أسفرت تجربة العقود الأربعة الأخيرة منذ الحقبة البترولية الأولى في العام ١٩٧٤م، وحتى الآن، عن وجود قناعة مشتركة لدى دول مجلس التعاون بضرورة التحول إلى نمط حديث للتنمية، يتسم بالكفاءة والاستدامة، والبحث عن مصادر جديدة للنمو بعيدًا عن قطاع النفط. وتشير تجارب التنمية الناجحة في دول مثل كوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا والبرازيل إلى أن استدامة التنمية رهن بإقامة أصول وقدرات إنتاجية متجددة تتمثل فيما يلي:

١. تكوين أصول إنتاجية مادية في قطاعات إنتاجية حديثة خاصة في مجال الصناعات التحويلية عالية التقنية، ويأتي على رأسها الصناعات الالكترونية، بل ويمكن أن تتسع لتشمل مختلف مجالات عمليات التصنيع، بدءًا من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، إلى الصناعات الهندسية لإنتاج المعدات والأجهزة، وانتهاءً بالصناعات التشغيلية لإنتاج الآلات. وعلى دول مجلس التعاون استغلال ما بينها من صور للتكامل الاقتصادي في التنسيق فيما بينها نظرًا لما تتسم به بعض مراحل التصنيع من الاعتماد على الإنتاج الكبير، فضلاً عن وضع استراتيجيات طويلة الأجل لعملية التصنيع، وتجهيز ما يلزم من مدخلات بشرية أو مادية لضمان قيام مشروعات ذات كفاءة عالية.

٢. تكوين أصول إنتاجية بشرية أي تكوين رأس المال البشري الذي أصبح شرطًا ضروريًا لنجاح أي عملية تنمية حديثة في مختلف الأنشطة الإنتاجية، سلعية كانت أو خدمية والتي تعتمد على مدخلات وتقنيات حديثة، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة إعداد كوادر بشرية مزودة بقدرات معرفية عالية، وتزويدهم بمهارات عمل عالية قادرة على التعامل مع آلات ومعدات متطورة لا يكفي لتشغيلها مهارات عملية تقليدية.

وهنا يصبح تطوير منظومة التعليم واحدة من الشروط المسبقة لنجاح إقامة مشروعات إنتاجية حديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن ثم تنويع هيكل الاقتصاديات الخليجية. ومع التحول في البيئة الاقتصادية والعولمة صار إنتاج ونقل العلوم والابتكار والتقنية إلى قطاعات الأعمال من المهام الأساسية للجامعات حتى يمكن أن تسهم بفاعلية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، فيما يعرف بالجامعة الريادية entrepreneurial university. وانبثق من هذه المهمة دورًا جديدًا للجامعات في نظام الابتكار الوطني، وتطوير الأعمال والاستثمار، ويبرز هذا الدور في الدول النامية على وجه الخصوص، مع حاجة قطاعات الأعمال إلى بناء قدراتها المعرفية والتقنية ورفع قدراتها التنافسية حتى تستطيع أن تجد لها مكانًا في الأسواق العالمية.

ورغم أن المهام الرئيسية في معظم الجامعات على مستوى العالم تشمل الآن عمليات التعليم، والتدريب والبحث العلمي، إضافة لنشر التقنية الجديدة التي تنتجها الجامعات من خلال باحثيها والمراكز البحثية التابعة لها، وتحويلها إلى منتجات في الأسواق، إلا أن الوصول إلى هذه القناعات واجه عدة مصاعب كان من أبرزها: تباين ثقافات ومصالح الجامعات بالمقارنة مع الأعمال، ومصاعب نقل الابتكارات والتقنيات من المعامل إلى الصناعة، ومصادر تمويل إقامة شركات التقنية الجديدة. كذلك تشير التجارب الدولية إلى أهمية أن تتضمن سياسات الابتكار والانتفاع التجاري تسهيلات وإقامة مؤسسات وسيطة لنقل المعرفة الأكاديمية التي تنتجها الجامعات إلى قطاعات الأعمال (نقل التقنية)، وتشمل طرق نقل التقنية بيع أو تخصيص حقوق الملكية الفكرية، الترخيص، أو إقامة شركات التقنية وغيرها من صور التعاون بين الجامعات والأعمال، وتعاون الشركات مع النظام التعليمي.

استغلال الإنفاق العسكري وصفقات السلاح في نقل التكنولوجيا:

الواقع على الساحة العالمية للإنفاق العسكري، يشير إلى أن الدول المتقدمة تخصص ميزانيات ضخمة للصناعات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، فهناك تصاعد متعاظم للإنفاق العسكري في معظم البلدان، بل وأصبح هذا الإنفاق يشكل عبئاً يرهق كاهل موازنات الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

تنويع اقتصاد الخليج وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص مرهون بالتصدي لمشاكل التمويل ونجاح المشروعات وازدهارها

وعلى الرغم من أن الطفرة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في التسعينيات من القرن الماضي كانت ثمرة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة، حيث أن جزءًا أساسيًا من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح، أخذت تتوجَّه نحو مشاريع تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية. غير أن تلك الحقبة الذهبية لم تستمر طويلاً. فنهاية الحرب الباردة لم تجلب السلام النهائي للعالم، وسرعان ما احتدمت التناقضات بين الدول، وانتشرت النزاعات وتفاقمت الصراعات ووقعت الحروب، وتسارعت عجلة سباق التسلُّح، سواء بين الدول الكبرى، أم بين دول نامية وفقيرة ذات دخول منخفضة ومتوسطة، في آسيا وإفريقيا بشكل واضح.

ولعل أبرز ما يشير إلى تعاظم الإنفاق العسكري على مستوى العالم ما ورد في أبحاث معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI). حيث تبين أن الفترة من (١٩٨٩-٢٠٠٨م) قد شهدت ارتفاعًا لافتًا للنظر في النفقات العسكرية على مستوى العالم. وكان قصب السبق فيها بالطبع للولايات المتحدة التي شكَّل الإنفاق العسكري فيها قرابة نصف مجموع الإنفاق العسكري على مستوى العالم ككل حيث قُدِّر الإنفاق العسكري العالمي بنحو ١٤٦٤ مليار دولار العام ٢٠٠٨م، بزيادة مقدارها ٤٪ بالأسعار الحقيقية، مقارنة بإنفاق العام ٢٠٠٧م، وزيادة بنسبة ٤٥ ٪ على فترة السنوات العشر ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م. وقد شكَّل ذلك قرابة ٢,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ما يعادل ٢١٧ دولارًا لكل فرد. وبقيت الولايات المتحدة الدولة الأكثر إنفاقًا في العام ٢٠٠٨م، حيث استأثرت بـ ٤١,٥ ٪ من الإنفاق العسكري الإجمالي في العالم، تلتها الصين بنسبة ٥,٨ ٪، ثم فرنسا وبريطانيا وروسيا بنسبة ٤ – ٤,٥٪ لكل منها، ومن جانب آخر، فقد تطور مستوى الإنفاق العسكري في دول الخليج، فتشير المعلومات الواردة والمنشورة إلى تزايد وتيرة الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير إحصائيات ٢٠٠٧م، إلى أنه على سبيل المثال فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية كحصة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٩,٣٪، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عربيًا والثالثة عالميًا. وقد خصصت ٢٥ ٪ من موازنة ٢٠١٦م، أي أكثر من ٢١٣ بليون ريال (٥٧ بليون دولار أميركي) للقطاع الأمني والعسكري. وزاد الإنفاق العسكري والأمني للمملكة في العام ٢٠١٥م، حوالي ٢٠ بليون ريال (٥,٣ بليون دولار) إثر مشاركتها في عملية عاصفة الحزم التي قادت فيها المملكة تحالفًا عربيًا ضد الحوثيين في اليمن.

ومع انخفاض ايرادات النفط الناتج عن انخفاض اسعاره تبنت العديد من دول المجلس سياسات تهدف إلى إنشاء بعض الشركات الوطنية في قطاع الصناعات العسكرية، وذلك من أجل الحد من فاتورة الاستيراد وتضخمها في المستقبل، وهناك العديد من البدايات الناجحة للصناعة العسكرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد المملكة العربية السعودية قد بادرت مبكرًا في التوجه نحو التصنيع الحربي الداخلي، حيث تم إنشاء المؤسسة العامة للصناعات العسكرية، حيث تضم أكثر من ٧٠٠٠ موظف مدني وعسكري ولديها عدة مصانع في عدد من المجالات العسكرية. وتتوفر لدى المملكة عوامل النجاح في مجال التصنيع العسكري والتي تتمثل في القدرة البشرية والبنية التحتية لإنشاء مصانع حربية للأسلحة الثقيلة وقطع الغيار العسكرية، بالإضافة إلى توفر المال والعنصر البشري والعلاقات الجيدة مع الدول الصانعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر المملكة من أوائل الدول التي لها صناعات عسكرية وصيانة، كذلك تعتبر زيادة الإنفاق على التسليح من العوامل المحفزة لبناء القاعدة الصناعية العسكرية، وذلك لدورها في توفير فرص العمل والاكتفاء الذاتي من العديد من المعدات العسكرية.

ومن جانب آخر فقد سارت دولة الإمارات العربية المتحدة في ذات الاتجاه وفق استراتيجيتها الجديدة الخاصة بالصناعات العسكرية وذلك من خلال بناء قواعد صناعات عسكرية وتشجيع الشركات الوطنية للدخول في هذه الصناعة. وبالتالي فإن الاهتمام بقطاع التصنيع العسكري يندرج ضمن منظومة متكاملة للتطوير الصناعي مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرها. وبالتالي فإن فرص بناء شراكات قوية مع هذه الدول قائمة مما يعزز من فرص نجاح هذا القطاع الوليد في دولة الإمارات العربية المتحدة وتتوفر له فرص النجاح.

وبالتالي فإن الصناعات الحربية تعد أحد قطاعات الإنتاج الصناعي الرئيسية في دول المجلس، حيث تعد ذات أهمية اقتصادية كبيرة توفر العائد اللازم لتمويل التنمية نفسها. ولقد بدأ التعاون بين دول المجلس قبل أكثر من ثلاثة عقود في مشاريع مشتركة للإنتاج العسكري تجلت بداياتها في الهيأة العربية للتصنع الحربي في مصر التي اتخذت من مصر مقرًا لها. حيث تم إنشاء تسع شركات ولكل شركة مصنع خاص بها، حيث بدأت بعدد من المشاريع في عدة مجالات مثل: صناعات قذائف مدفعية ودبابات، وصواريخ (أرض جو)، و(أرض-أرض)، محركات طائرات، ناقلات جند، إلكترونيات عسكرية، رادارات، وسائل اتصالات عسكرية، وصناعة وتجميع الطائرات. إلا أن هذه التجربة انتهت بزيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، بعد ذلك شكلت كل من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، قطر، والإمارات مؤسسة عربية أخرى للإنتاج العسكري اتخذت من الإمارات مقرًا لها برأسمال قدره ٨ مليارات دولار، إلا أن هذا

طرح ١٦ مؤسسة قطاع عام للمستثمرين في إطار رؤية ٢٠٣٠ وسوق المال يلعب الدور الرئيسي في طرح الاكتتاب لجذب ٨٠٠ مليار دولار

المشروع لم يكتب له النجاح. ومن هنا بدأت كل دولة من دول مجلس التعاون السعي لتطوير صناعاتها العسكرية وفق رؤيتها.

لا شك أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه عدة معوقات في مجال التصنيع العسكري ولعل أبرز هذه المعوقات تتمثل في عدم توطين التكنولوجيا حيث يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الصناعات العسكرية إلا أن الحرص على توفير السبل لتوفير توطين تكنولوجيا الصناعة وتوفير الخبرات يعد من العوامل الداعمة لإقامة المشاريع الصناعية، نظرًا لتوفر العديد من مقومات الصناعة الأخرى. كذلك من بين معوقات الصناعة العسكرية تتمثل في نقص الإمكانيات والخبرات الفنية اللازمة للمنافسة في مجال التصنيع، إلا أن فرص حل مثل هذه الإشكالية تتمثل في إقامة مراكز الأبحاث والتطوير وتبادل الخبرات بين دول المجلس والاستفادة من العلاقات الجيدة مع الدول الصناعية والتعرف على الميزات المتوفرة في كافة دول المجلس التي تدعم التوجه نحو الصناعة العسكرية. كذلك من بين معوقات التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون هو قانون برنامج المساعدات الأمريكية لبعض الدول العربية. حيث يجبر هذا القانون الدول العربية التي تتلقى مساعدات أمريكية من عدم شراء أسلحة ومعدات غير أمريكية. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتخذ التجربة التركية نموذجًا للنهوض بالاقتصاد ككل والنهوض بقطاع الصناعة العسكرية بشكل خاص. فالتجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع تعد أحد أهم النماذج في المنطقة وفي العالم الإسلامي، حيث شهدت في السنوات الماضية طفرة اقتصادية واجتماعية متسارعة، وضعت تركيا بين أكبر الدول العشرين في العالم.

إن تزايد النفقات العسكرية على مستوى العالم يتصاعد باستمرار في جميع دول العالم، وبالتالي فإن غالبية الدول العربية تسير على ذات المنهج، فكل الإحصائيات والدراسات تشير إلى ارتفاع الإنفاق العسكري ويقتطع معدلات ملحوظة من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي تأتي أهمية توطين الصناعات العسكرية في الدول العربية وعلى وجه العموم في دول مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. وبالتالي فإن رؤية السعودية ٢٠٣٠ جاءت لتفسر أهمية توطين الصناعة العسكرية ولقد ركزت الرؤية على أن الأثر الإيجابي لتوطين الصناعات العسكرية لا يقتصر على توفير جزء من الإنفاق العسكري فحسب بل يتعداه إلى إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات، مما يسهم في خلق فرص عمل ذات نوعية في الاقتصاد الوطني.

إن الهدف الاستراتيجي في رؤية المملكة هو توطين ما يزيد عن ٥٠٪ من الإنفاق العسكري بحلول عام ٢٠٣٠، حيث تم البدء بتطوير بعض الصناعات الأقل تعقيدًا من قطع غيار ومدرعات وذخائر. ويتواصل المسار حتى الوصول لتوسيع دائرة الصناعات الوطنية حتى الوصول إلى الصناعات الأكثر تعقيدًا مثل صناعة الطيران العسكري وبناء منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير فائض الإنتاج إلى دول المنطقة. ولتحقيق ذلك فقد ركزت رؤية المملكة على خلق استثمارات مباشرة في هذا المجال مع إيجاد شراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع من أجل نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع والصيانة والبحث والتطوير، وتأهيل وتدريب المواطنين للعمل في المجمعات الصناعية العسكرية.

وبالتالي فإن بناء هذه الرؤية وفق المفاهيم أعلاه يسهم بلا شك في تشغيل الكثير من الموارد البشرية الوطنية التي يتم تأهيلها وبالتالي يسهم في تقليل نسب البطالة، كما يؤدي إلى تحقيق المردود الاقتصادي وذلك خلال خفض نسبة الأموال الضخمة التي تصرف على استيراد الأسلحة النوعية والذكية بالإضافة إلى كونه يساهم في زيادة حصيلة الدولة من فائض صادر الإنتاج إلى دول المنطقة. كما خصصت المملكة العربية السعودية في ميزانية العام ٢٠١٧م، ١٩١ مليار ريال، حيث تضمنت الميزانية مشروعات جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لتوفير متطلبات الجهات العسكرية من التجهيزات والمعدات والتسليح والذخيرة ورفع القدرات العسكرية.

وفي الختام نجد أن هناك عدة مقومات وعوامل تدفع دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمملكة خاصة في الاستفادة من علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة يأتي على قمتها النهوض باقتصاد المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا الناتجة عن شراء الأسلحة، ولو استطاعت دول الخليج تحقيق هذين الهدفين فإنها قادرة على تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والاستعداد بقوة لمرحلة ما بعد النفط.

* رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة ـ كاتب اقتصادي

واشنطن تخطط لعودة التحالف الخليجي الأمريكي لمواجهة التهديدات الإيرانية

الإدارة الأمريكية في طور بلورة رؤية سياسية لتجاوز "مرحلة أوباما" المترددة

الحذر من الغزو الخارجي له وجود في منطقة الخليج العربي، وإذا كانت هناك شعوب تعاني من "القابلية للاستعمار" طبقًا للمفهوم الذي طرحه العالم الفذ مالك بن نبي، فإن هناك شعوب لديها قابلية للغزو. والغازي الذي يهدد المنطقة إيرانيًا أو عراقيًا أو غربيًا، توطن مع مرور الزمن في الوجدان الجمعي الخليجي وأوجد نموذجًا من الفكر والحركة، وأصبح من جرائها الشعب الخليجي يقبل بالحدود التي يرسمها له الغازي ويفكر داخلها، بل ويدافع حتى لا تزول تلك الحدود التي أقتنع بها، وحينها نكون هنا أمام شعب يعاني من "القابلية للغزو".

د. ظافر محمد العجمي

قابلية الغزو الخليجية

قابلية الغزو الخليجية أججتها واشنطن ، وارتفعت وتيرتها مؤخرًا جراء الاستدارة الاستراتيجية الأمريكية بعيدًا عن الخليج، ثم وصول دونالد ترامب للسلطة متوعدًا دول الخليج برفع الكلفة الأمنية في تعامله مع الحرب كمنتج تجاري .لذا يجدر بنا مراجعة القدرات الأمريكية في التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج، ومدى ثقتنا فيها ،عبر تتبع الدور الأمريكي السابق والحالي والمستقبلي في تحقيق التوازن الاستراتيجي بمنطقة الخليج ، وقدرة واشنطن على لعب هذا الدور في المستقبل ، إن كانت قد تراجعت عنه بإرادتها أم مجبرة تحت ضغوط معينة. وهل مازالت دول الخليج تعول على الدور الأمريكي. وما هي البدائل الخليجية لمواجهة المتغيرات والتحولات التي ضربت المنطقة أو المتوقعة بعد عودة إيران إلى لعب دور غير مسبوق في المنطقة؟

تحقيق التوازن الاستراتيجي في الخليج:

التوازن الاستراتيجي هو قدرة دولة ما أو عدة دول على إعداد وتكوين قوتها بما يضمن حماية قيمها وغاياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية، بحيث تضمن ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها للوصول لحالة الاستقرار. وقد نجحت كيانات أكثر انكشافًا استراتيجيًا من الخليجيين في وقف الانسياق لحالة التقهقر وحققت التوازن مع من ينافسها، مما يجعل دول مجلس التعاون قادرة على تعديل ميلان التوازن الاستراتيجي لو حدث مع إيران مثلا من خلال إتباع إجراءات **أولها** الاعتماد على الذات عبر تسخير القدرات لحالة تعبئة تفرض لفترة محددة، وجعل وسائل الردع العسكري في حالة تأهب، بالردع الاستباقي وهو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، وعلى من يجادل في ذلك النظر مليًا إلى «عملية عاصفة الحزم» وما تركته من آثار سياسية، حيث أثبتت أن التفوق الكيفي وزخم الهجوم الكمي ليس من العسير خلق عقيدة قتالية تقلب مرحلة التردد رأسًا على عقب، وأن تصيب في مقتل مبدأ الاعتماد على الدعم الخارجي خاصة من واشنطن. **وثانيها** بناء هياكل وحدوية وتعاون إقليمي مع كيانات صغيرة، فبإعطاء الكيانات الصغرى عناصر القوة جراء تنافس القوى الكبرى لاجتذابها تتراجع سطوة الكبار. وخلق الظروف التي لا تسمح بتغيير الوضع الراهن «Status quo» طالما يخل بالتوازن الاستراتيجي. **وثالثًا** بتحويل الحالة من «توازن استراتيجي» إلى «توازن رعب» بالاحتماء بمظلة نووية أو بامتلاك سلاح نووي، والدخول بحقبة من حقب الحرب الباردة، بما فيها من تصعيد

السيناريوهات الخليجية لملء الفراغ تشمل تعزيز القدرات العسكرية الذاتية وإنشاء الجيش الخليجي الموحد و تحالفات إقليمية

وتهدئة، سيقود الطرفين على ضفتي الخليج إلى نوع من «اتفاقية سالت» والوفاق القسري لمنع كل لاعب من التصرف وفق مصالحه الضيقة.

الدور الأمريكي السابق والحالي

لم يكن الجزء الأكبر من القرن ٢٠ إلا قصة مبادئ أمريكية أو سيرة ذاتية لرؤساء ما جعله (القرن الأمريكي). ولم يكن الخليج العربي استثناء من التأثر بقرارات رجال بقامة تاريخية من عيار رفيع. فلوقف المد الشيوعي كان هناك الرئيس نيكسون ومبدأ الدعامتين ١٩٦٩م، ولحماية تدفق نفط الخليج، عبر منع الحروب وعدم الاستقرار اعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ١٩٧٧م، على عقيدة كارتر الذي ربط أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي ،فقد كان الخليج العربي منطقة مصالح حيوية لواشنطن و القوى الكبرى، فضلاً عن أن جواره الإقليمي يعاني العديد من التوترات. مما يضع واشنطن في وسط سيل من التجاذبات فهناك ارتباطها بمصادر الطاقة و صفقات التسليح.

مما دفع أمريكا لإيجاد تبرير سياسي وعسكري لوجودها بالخليج منذ حرب تحرير الكويت ١٩٩١م، خصوصًا بعد زيادة سباق التسلح العسكري بين الخليجيين وإيران في العقدين الماضيين، ثم محاولة الأخيرة امتلاك السلاح النووي من مسببة اختلال بالتوازن الاستراتيجي. لكن من المأثور عن ونستون تشرتشل قوله "أن الأمريكان لن يستخدموا الطرق الصحيحة لحل المشاكل إلا بعد أن يستنفدوا جميع الطرق الخاطئة" حيث فشل في قيادة عربة التاريخ الأمريكي في الخليج الرئيس السابق باراك أوباما. فوفق انتهازية متهافتة تم إخراج عقيدة أوباما، التي تقوم على "التعدد المتداخل الأطراف والقيادة من الخلف وتقليل الكلفة وعدم التدخل في الصراعات الإقليمية." وفي عصره تهاوت ثقة الخليجيين بالقدرة الأمريكية على تحقيق أمن الخليج أمام إيران؛ حيث لم تُخفِ إدارة أوباما حرصها على سحب قواتها من المنطقة بحجة أنها استنزفت قدراتها، بل لم تعتبر عمليات عدوانية إيرانية سافرة خطرًا يستدعي ردًا عليها، كمعاملتها المهينة للمارينز الأمريكان الذين قبض عليهم ٢٠١٦م،

بل ومضايقتها للسفن وحاملات الطائرات الأمريكية، ثم مد الحوثة بأسلحة ثقيلة هاجموا بها مدمرة بحرية أمريكية.

الدور الأمريكي المستقبلي

مع وصول ترامب للبيت الأبيض تقوم الإدارة الأمريكية ببلورة رؤية سياسية مستقبلية تميل للاستراتيجية التقليدية عبر تجاوز "مرحلة أوباما" المترددة ، وتخطط لعودة التحالف الخليجي الأميركي لمواجهة التهديدات الإيرانية. فإدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب أكثر توافقًا مع الرؤية الخليجية في تقييم مخاطر السياسات الإيرانية على الأمن والاستقرار وضرورة القيام بمواجهة التدخلات الإيرانية في المنطقة بصورة مشتركة. وعليه فمن غير المُرجَّح تخفيض التواجد العسكري في المنطقة. لكن ربما خفض التواجد وفق مبادئ السياسة الخارجية الابتزازية التي يتبناها الرئيس ترامب.

القرن الـ ٢١ أمريكي

ظهر مصطلح "القرن الأمريكي" في عام١٩٤١م، لإخراج الولايات المتحدة من انعزاليتها لكي تلعب دورًا أساسيًا في الحرب العالمية الثانية، والمشاركة في الأحداث الدولية، ولا تزال هي اللاعب المهيمن في توازن القوى العالمي. فهل تراجعت واشنطن عن دورها في الشرق الأوسط ؟ وفي الخليج العربي خاصة ؟ يرى "جوزيف ناي" Joseph Nye أن مفهوم "التراجع" هو مفهوم مربك ومضلل، لأنه يدمج شيئين مختلفين معًا، وهما: "التراجع التام" و"التراجع النسبي". فالتراجع التام هو الذي يؤدي إلى تفوق الدول الأخرى على دولة كانت تتمتع بهيمنة عليها، ولكنها تراجعت نتيجة إعاقة داخلية. أما التراجع النسبي، فهو يحدث عندما تتراجع هيمنة دولة ما نتيجة تحقيق الدول الأخرى نمو أفضل منها، وليس نتيجة انهيار الأولى. وما يحدث في تقديرنا هو إعادة تموضع للقوة الأمريكية فأميركا صامدة وقد مضى عقدين من القرن ٢١ وهي لا زالت في الصدارة. وسيبقى تأثيرها على تسيير أحداث الخليج العربي مستمرًا لأسباب عدة منها كبر الولايات المتحدة وحاجتها للطاقة، وقوتها الاقتصادية والعسكرية كالتالي:

– يتوقع خبراء السكان أن الولايات المتحدة ستبقى ثالث أكبر دولة بالعالم بعد الصين والهند حتى عام ٢٠٥٠م، لتزايد معدلات الهجرة إلى الولايات المتحدة ، فهي كدولة كبرى لن تتخلى عن منطقة تعد مصدرًا من مصادر قوتها دافعت عنها في الحرب الباردة بعزيمة صلبة.

– ستبقى أمريكا مكتفية ذاتيًا من الطاقة حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بسبب ثورة "النفط الصخري"، لكونها رائدة في مجال الأبحاث والتطوير.لكن تطور تكنولوجيا النفط يعني اكتشاف مزيد من الحقول في الخليج والتي استعصت على وسائل الكشف القديمة.

– القوة الاقتصادية الأمريكية أدت لارتفاع مقدار دخل الفرد أربعة أضعاف الدخل في منافستها الأقرب وهي الصين. والتي معظم صادراتها تتكون من منتجات رديئة الجودة، منخفضة القيمة، ستدفع الاقتصاد الصيني نحو الهبوط . وللقوة الشرائية للخليجيين ستبقى منطقتهم إقليم جذب للبضائع الأمريكية، والمنتجات عالية الجودة.

– لا تزال الميزانية العسكرية الأمريكية تعادل أربعة أضعاف أقربها إليها وهي الصين .لكن الصين تسعى لزيادة اعتمادها على نفط الخليج، بينما تقلل الولايات المتحدة من تركيزها عليه، وسيشكل ذلك خطرًا على التواجد الصيني في هذه المنطقة المراقبة أمريكًا.

ولم يعد الأمر مجرد تحليلات مبنية على مؤشرات متناثرة تقود إلى أن إدارة ترامب مقبلة على القيام بتغيير في علاقات واشنطن بدول الخليج العربي وإن لم يكن بأسلوب الانكفاء الذي ميز عهد أوباما. بل بالانخراط التام في قضايا المنطقة لكن تقرب ترامب من الخليجيين لن يكون على نفس القيم التي بني عليها مبدأ نيكسون ومبدأ كارتر إلا أن تلك المبادئ لم تخل من قيم الحرية والديمقراطية وحفظ سيادة الدول وحقوق وكرامة الإنسان، حيث أن نظرة ترامب تقوم على دفع قيمة كل ما يقدم لدول الخليج من منتجات أمنية محولاً التعاون من تبادل مصالح إلى عملية بيع وشراء مهددًا عامل الثقة. ومقدمًا قيم البيع والشراء وأفضل العروض.

من ينازع أمريكا على الخليج

تراجع الاهتمام الأمريكي في شؤون الخليج في عصر أوباما، فتح الأبواب على مصراعيها أمام الأطماع الإقليمية والدولية. وساهمت في الاختلال الاستراتيجي الذي أصاب المنطقة لمصلحة القوى المنافسة كإيران وروسيا والصين. وكل المُعطيات تؤكد أن مجال إعادة التوازن ممكنة من خلال تفعيل الدور الأمريكي بالتعاون مع الخليجيين من جديد. يدعم ذلك تأكيدات بعض المسؤولين الأمريكيين عن استمرار الاهتمام في توازنات المنطقة ويؤيدها التحركات الأمريكية الأخير في الجوار الإقليمي الخليجي عبر التحركات العسكرية في العراق وسوريا أو بالزيارات العملية التي قام بها وزيرا الخارجية والدفاع الأمريكيين ثم ختمها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه للملكة العربية السعودية. وتأتي الصين على رأس القوى التي تتقرب لمنطقة الخليج العربي

عبر طرق عدة؛ منها تواجدها الكثيف في إفريقيا وعلى ضفاف البحر الأحمر وفي تقربها الاقتصادي والتجاري من دول الخليج عبر شراكات استراتيجية مشتركة ومنفردة مع دول الخليج. كما تسعى بكين إلى زيادة قوتها الناعمة وتعد استراتيجية دمج القوة الناعمة مع القوة الصلبة بأساليب ذكية، لكن بكين أمامها معوقات كثيرة للحلول محل واشنطن في الخليج . فسيرة الصين محفوفة بالمخاطر وتتسم بمناحي قصور لا يستهان بها، لذا من الصعب التكهن بالدور الذي ستتبوؤه في خليج القرن الحادي والعشرين رغم أن القوة الصينية تندفع في القرن ٢١ في تحدي للصيرورة التاريخية للقوى الدولية بسبب تزايد نموها الاقتصادي والعسكري والسكاني، وثمة تنبؤات تشير إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصرٍ ستكون فيه الصين لاعبًا مهمًا وإن لم يكن مسيطرًا كالولايات المتحدة إلا أن تراجعت واشنطن كقوة عالمية.

دول الخليج تعول على واشنطن

كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما مصرًا على عقد اتفاق نووي مع إيران بأي ثمن وبشكل سلمي لينهي طموحات إيران النووية مضحيًا بدول الخليج التي تجاهلها خلال عقد الاتفاق، كما تجاهل تدخلات إيران في المنطقة ومساعيها لزعزعة استقرار دول عربية والهيمنة عليها. تلك السياسية كانت تُظهر واشنطن بمظهر الملتزم بـ «الصبر الاستراتيجي» مع من لا ينفع معه الصبر من جهة أخرى صبر أهل الخليج على تحولات إدارة أوباما ودفعوا الكلفة الباهظة لعملية التحول.

وتعول دول الخليج على دعم أميركي أكبر في مواجهة طموحات طهران التوسعية في المنطقة. لذا لم تفقد الأمل حتى وصل ترامب للبيت الأبيض وحيث يعمل الطرفان على إعادة ترميم العلاقة التي طغى عليها شعور الخليج بالتهميش، حيث تجد في إدارة ترامب آذانًا صاغية تتفاعل مع قلقها الأمني، يشجعها على عدم فقدان الأمل تكثيف رجال ترامب اتهاماتهم لطهران كمصدر لعدم الاستقرار للمنطقة وتلويحهم باتخاذ إجراءات بحقها. وتأتي زيارة ترامب للمنطقة في سياق سعى الإدارة الجديدة إثبات جديتها في مواجهة النفوذ الإيراني بمحيطها الإقليمي. لكن البوصلة الترامبية في العلاقات الدولية غير مستقرة، و تتجاذبها أهواء الرجل أكثر من آراء مستشاريه حتى الآن مما يجعل واشنطن تعيش حالة ارتباك في علاقاتها ليس مع دول مجلس التعاون بل ومع حلفائها في حلف شمال الأطلسي، وفي الفلبين واليابان وكوريا الجنوبية، فما يقلقنا هو أن البأس العسكري قد يضيعه البؤس السياسي الذي يمارسه رجل البيت الأبيض.

البدائل الخليجية لتجاوز السلبية الأمريكية

لمواجهة المتغيرات والتحولات التي ضربت المنطقة أو المتوقعة بعد عودة إيران إلى لعب دور غير مسبوق في المنطقة. لا يظهر صانع القرار الخليجي قليل الحيلة قاصر العزم بل لديه العديد من البدائل الخليجية لتجاوز السلبية الأمريكية، ومنها:

– إيران تبحث عن أمة شيعية كي تتزعمها. ومن المعروف أن رجل السياسة يلجأ إلى توظيف حالة نشر الفوضى لعله

المُعطيات تؤكد أن مجال إعادة التوازن ممكنة من خلال تفعيل الدور الأمريكي بالتعاون مع الخليجيين من جديد

يستطيع الاستفادة منها في الوقت المناسب، وبعد خطاب الأمير محمد بن سلمان في مقابلته التلفزيونية مع داوود الشريان يبدو أنه تم إهدار دم نظام طهران عبر نقل المعركة لداخل إيران من خلال خلق أطراف إيرانية تتحرك لتقويض نظام الملالي.

– في واشنطن ينظر البنتاغون للخليج كمن لم يبلغ سن الرشد العسكري القتالي بعد، ومن المرجح أن تعمل دول الخليج على تبني نهج واشنطن في مواجهة إيران من خلال محاولة عزلها على الصعيد الدولي، لكن الأهم هو إقناع واشنطن "وكمصلحة أمريكية" بتقديم دعم عسكري واستخباراتي أكبر للتحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن، لمواجهة مليشيات الحوثي، إضافة إلى مواجهة المليشيات الموالية لها في العراق وسوريا.

– بسبب العقوبات المفروضة عليها لم تستطع إيران الإنفاق على مجال الدفاع والحصول على معدات متفوقة .فيما تتمتع دول الخليج العربي بتفوق مرشح للاستمرار في مجال القوة الجوية ؛ بفضل ما استحوذت عليه من أسلحة غربية ومن أكبر شركات السلاح العالمية، فالترسانة الخليجية تكفي لخفض ميزان القوة لعقدين قادمين.

– كما أن السيناريوهات الخليجية المطروحة للتعامل مع ملء الفراغ في المنطقة، وخلق التوازن الاستراتيجي تشمل تعزيز القدرات العسكرية الذاتية الخليجية، بالتوسع في التكامل العسكري الخليجي المشترك بالتوجه نحو إنشاء الجيش الخليجي الموحد. بالإضافة إلى الدخول في تحالفات إقليمية جديدة وجادة وأن تكون الأولوية في هذه التحالفات مع القوى العربية الفاعلة، ثم الدول الإسلامية، والدول الصاعدة.

– مع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات العسكرية و انخفاض أسعار النفط، يتطلب الأمر ضرورة توطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون، ويشجع على ذلك توفر المال والعلاقات الحسنة بالدول المصنعة، كما أن تكنولوجيا الدفاع لم تعد حكرًا على الغرب. فقد استطاعت السعودية من خلال الهيأة العامة للصناعات الحربية منذ١٩٨٢م، لنجاح عبر خمسة مصانع للأسلحة والمعدات الحربية. والنجاح الخليجي الآخر نجده في الإمارات حيث تحول معرض الدفاع الدولي "آيدكس" في أبوظبي لنافذة تعرض منتجات عصب المجمع الصناعي العسكري وهما شركتي الإمارات للصناعات العسكرية "إديك"، ومؤسسة الإمارات لتكنولوجيا الدفاع "إنيغما"،بالإضافة إلى صناعات عسكرية في دول خليجية أخرى بدرجات أقل.

الخلاصات

يعاني الخليج من شعور بقابلية الغزو أججتها واشنطن، وارتفعت وتيرتها مؤخرًا جراء الاستدارة الاستراتيجية الأمريكية بعيدًا عن الخليج. لكن دول الخليج قادرة على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إيران ،فقد نجحت كيانات أكثر انكشافًا استراتيجيًا من الخليجيين في وقف الانسياق لحالة التقهقر وحققت التوازن مع من ينافسها. ويرجع الارتباط الأمني الخليجي بالولايات المتحدة إلى أن القرن ٢٠ كان قرنًا أمريكيا بامتياز ترددت في ثناياه قصة مبادئ أميركية أو سيرة ذاتية لرؤساء أمريكا. ولم يكن الخليج العربي استثناء من التأثر الذي شمل العالم .لكن الرئيس السابق باراك أوباما فشل في قيادة عربة التاريخ الأمريكي في الخليج. وفي عصره تهاوت ثقة الخليجيين بالقدرة الأمريكية على تحقيق أمن الخليج أمام إيران. لكن وصول ترامب للبيت الأبيض وقيام الإدارة الأمريكية ببلورة رؤية سياسية مستقبلية تميل للاستراتيجية التقليدية مع الخليجيين عبر تجاوز "مرحلة أوباما" المترددة، وتخطط لعودة التحالف الخليجي الأمريكي لمواجهة التهديدات الإيرانية وإعادة الأمل بالتعاون البناء بين الطرفين. وعليه فمن غير المُرجَّح للدور الأمريكي المستقبلي تخفيض التواجد العسكري في المنطقة. لكن ربما خفض التواجد وفق مبادئ السياسة الخارجية الابتزازية التي يتبناها الرئيس ترامب. وسيكون القرن الـ٢١ أمريكي السمات فما يحدث في تقديرنا هو إعادة تموضع للقوة الأميركية فأمريكا صامدة وقد مضى عقدين من القرن ٢١ وهي لا زالت في الصدارة. وسيبقى تأثيرها على تسيير أحداث الخليج العربي مستمرا لأسباب عدة منها كبر الولايات المتحدة وحاجتها للطاقة، وقوتها الاقتصادية و العسكرية. ولن تتجاوزها الصين التي تتقرب لمنطقة الخليج العربي عبر طرق عدة رغم تزايد نموها الاقتصادي والعسكري والسكاني. وستبقى دول الخليج تعول على واشنطن في مواجهة طموحات طهران التوسعية في المنطقة. خصوصًا أنها تجد في إدارة ترامب آذاناً صاغية تتفاعل مع قلقها الأمني. كما أن دول الخليج لا تخلوا من تدبيرات جادة لخلق البدائل لتجاوز السلبية الأمريكية حال حدوثها كما حصل في عصر أوباما .حيث لم يظهر صانع القرار الخليجي قليل الحيلة قاصر العزم بل لديه العديد من البدائل لتجاوز تلك السلبية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

أمريكا لا تحمي حلفاءها "لوجه الله" بل دفاعًا عن مصالحها

واشنطن تسعى لاستعادة موقعها في الشرق الأوسط وإحياء علاقاتها مع الحلفاء التقليديين

إن البحث في واقع العلاقات الخليجية الأمريكية ينبغي أن يعتمد على ركيزتين: الأولى، استخلاص خبرة تطور هذه العلاقات في العقود الخمسة الأخيرة وتحديدًا من بداية السبعينيات بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج والدروس المستفادة منها. والثانية، تقدير التغير الذي أدخلته إدارة الرئيس دونالد ترامب على هذه السياسة، ولاسيما بعد زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة العربية السعودية في مايو ٢٠١٧م، ولقائه بقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وعقد قمة عربية إسلامية، ودلالة هذا التغير ومدى استمراره والتداعيات المترتبة عليه في ضوء تصريحات ترامب حول السعودية والخليج.

د. علىّ الدين هلال

أولاً: خبرة العلاقات الخليجية الأمريكية

ينبغي بادئ ذي بدء التمييز بين علاقة السعودية بأمريكا وبقية دول الخليج بها. إذ تضرب الأولى بجذورها إلى أربعينيات القرن الماضي في لقاء الملك عبد العزيز آل سعود مع الرئيس تيودور روزفلت في البحيرات المرة بمصر عام ١٩٤٥م، وزيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز لأمريكا ومشاركته في مؤتمر سان فرانسسكو الذي أنشأ الأمم المتحدة في العام نفسه . أما أغلب الدول الخليجية الأخرى فقد تطورت علاقاتها مع أمريكا بعد حصولها على الاستقلال في حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وبصفة عامة، يمكن تلخيص أهم عناصر هذه الخبرة فيما يلي:

١. تُمثل دول الخليج مصلحة حيوية Vital Interest من منظور الأمن القومي الأمريكي وتبلور ذلك بشكل واضح ابتداءً من الرئيس ريتشارد نيكسون حتى اليوم، فكان هناك ما يسمى مبدأ نيكسون، مبدأ كارتر، مبدأ ريغان...إلخ، وتشير كلها إلى أن أمن منطقة الخليج يُعتبر من المصالح الأساسية للأمن الأمريكي، وأن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام جميع الأدوات لحماية مصالحها في هذه المنطقة، بما في ذلك الأداة العسكرية. وتراوحت السياسات التي اتبعتها واشنطن لتحقيق ذلك مثل سياسة الدعامتين The Two Pillars Policy، إي الاعتماد على السعودية وإيران (قبل عام ١٩٧٩م)، وسياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment بالنسبة لإيران بعد الثورة والعراق في عهد صدام حسين، وسياسات بيع السلاح وإقامة قواعد عسكرية ودعم النظم السياسية الحاكمة في دول المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة على استعداد للتدخل العسكري إذا ما تم تهديد مباشر لأمن الخليج مثلما حدث من جراء الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، والذي ترتب عليه تكوين تحالف عسكري من دول عربية ضم عددًا كبيرًا من الدول بقيادة الولايات المتحدة والذي شنَّ حرب تحرير الكويت في ١٩٩١م.

٢. تركز المصالح الأمريكية في دول الخليج على تلك الاقتصادية في المقام الأول والتي تتمثل في السعي للسيطرة على صناعة النفط؛ إنتاجًا ونقلاً وتسعيرًا، والاستفادة من أسواق الخليج المزدهرة في مجالات تصدير السلع والآلات والخدمات وأعمال التشييد والمقاولات، وضمان استثمار أكبر قدر من رؤوس الأموال العربية أو ما كان يسمي "الفوائض النفطية" في البنوك التجارية وسندات الخزانة الأمريكية والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣. إلى جانب المصالح الاقتصادية، برزت مصالح استراتيجية في العلاقة الخليجية الأمريكية ارتبطت بحرية انتقال النفط في الممرات البحرية كـ"مضيق هرمز" و"باب المندب"، وضمان أمن

دول الخليج من التأثيرات الثورية النابعة من إيران والتي تبنت مبدأ "تصدير الثورة" إلى الدول المجاورة وتبنت خطابًا طائفيًا في مخاطبة المجتمعات الخليجية. واستمر الإدراك المشترك للخطر الإيراني يجمع بين الجانبين الخليجي والأمريكي حتى بدء مفاوضات الولايات المتحدة -والدول الكبرى الأخرى- مع إيران بهدف الوصول إلى اتفاقية بشأن السلاح النووي في عهد الرئيس أوباما، فقد ظهر وكأن الولايات المتحدة قد أعطت الأولوية للوصول إلى اتفاق مع إيران على حساب مصالح حلفائها الخليجيين وتأثير هذا الاتفاق على تمدد الخطر الإيراني عليهم.

٤. بروز دول الخليج العربية باعتبارها الدول الأكثر استقرارًا من الناحية الداخلية، ابتداءً من عام ٢٠١١م، عندما اجتاحت المنطقة العربية أعاصير الثورات والانتفاضات والمظاهرات الشعبية، ونجحت هذه الدول بالنأي بنفسها عن تداعيات هذه الأعاصير، وبرز دور مجلس التعاون الخليجي كعنصر فاعل في صنع القرار العربي وفي الجامعة العربية.

٥. شهدت الأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٦م، تراجعًا محسوسًا في العلاقات الخليجية الأمريكية، فإلى جانب الاختلاف بين الطرفين حول عواقب الاتفاق النووي مع إيران. فمن المنظور الخليجي، فإن هذا الاتفاق أعاد إيران إلى الأسرة الدولية ووفر لها الشرعية اللازمة لإدارة سياسة خارجية نشطة ولم يأخذ في اعتباره الأخطار الإقليمية التي تمثلها إيران وسعيها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ازداد التساؤل حول مدى مصداقية الالتزام الأمريكي بأمن الخليج في ضوء ازدياد الحديث عن انتقال بؤرة الاهتمام الأمريكي إلى آسيا Pivot to Asia ورغبتها في التحلل من التزاماتها العسكرية في المنطقة، وعدم التورط في النزاعات العسكرية والحروب الداخلية والتي تبدو وكأنه لا نهاية لها.

وزاد من تراجع هذه العلاقات تداعيات مشاركة شباب خليجي في الهجوم على مركز التجارة العالمي في سبتمبر ٢٠٠١م، واستغلال قطاع من الإعلام والسياسيين الأمريكيين بمزاعم حول الإشارة إلى علاقة بعض هؤلاء المتهمين بمسؤولين خليجيين، والاستمرار في المطالبة بالإفصاح عن الصفحات المحذوفة والتي لم يتم الكشف عنها -عدد ٢٩ صفحة- من تقرير تقصى الحقائق بشأن هذه الحادثة، وما تلى ذلك من صدور قانون "جاستا" في نهاية عام ٢٠١٦م، وإثارة موضوع احترام حقوق الإنسان في الدول الخليجية بين الفينة والأخرى.

ثانيًا: إدارة ترامب والعلاقات الخليجية الأمريكية

لأول وهلة يبدو أن إدارة ترامب قد قلبت السياسية الأمريكية تجاه الخليج رأسًا على عقب، وأنها تبنت مواقف مختلفة عن تلك التي التزمت بها إدارة أوباما، وأن سياساتها أكثر قربًا وتوافقًا مع وجهة النظر الخليجية.

فمن ناحية أولى، أشار كبار المسؤولين الأمريكيين إلى أن إيران دولة راعية للإرهاب وأنها خالفت بعض بنود الاتفاق النووي وأنها تمثل تهديدًا للأمن الإقليمي، ومن أمثلة تصريحات ترامب في هذا الصدد ما ورد في التغريدة التي نشرها على حسابه الخاص على موقع تويتر في ٧ فبراير ٢٠١٧م "هل يحق لأوباما أن يعقد صفقة مع إيران، الدولة الإرهابية الأولى، بلا مشكلة!"، وما ذكره في ٢١ أبريل من العام نفسه "إن إيران لم تلتزم بروح الاتفاق النووي الذي وقعته مع القوى الكبرى". مضيفًا "أن طهران تلحق ضررًا بالغًا بالاتفاق المبرم بينها وبين القوى العالمية الست الكبرى.. وأنه ما كان ينبغي التوقيع عليه". ووصف وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إيران بأنها "أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم"، وجاء ذلك بعد يوم واحد من فرض الولايات المتحدة عقوبات عليها بسبب تجربتها صاروخًا باليستيًا.

ومن ناحية ثانية، لم يعد موضوع حقوق الإنسان من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وأن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر أن نشر مبادئها ومثلها العليا بمثابة مسؤولية أو مهمة ينبغي أن تقوم بها، وبقول آخر فإن الإدارة الأمريكية تقبل العالم كما هو وتتعامل معه على هذا الأساس. وعلى سبيل المثال، فقد رفض ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكي، خلال جلسة الاستماع في الكونغرس قبل إعلان النواب موقفهم من ترشيحه لمنصب وزير الخارجية، توجيه اتهامات للسعودية بانتهاك حقوق الإنسان، واصفًا سياسة إطلاق الأوصاف المماثلة بأنها "قصيرة النظر"، وأشار أن "السعودية تحقق تقدمًا في مجال حقوق الإنسان لكنه تقدم بطيء". مضيفًا أن "هزيمة داعش يجب أن تكون أولويتنا المطلقة في الشرق الأوسط وهي خطوة أساسية في ضرب إمكانيات سائر التنظيمات والأفراد الذين يخططون لضرب حلفائنا أو ضربنا هنا في أمريكا".

ومن ناحية ثالثة، أفصحت الولايات المتحدة عن عزمها المشاركة العسكرية في صراعات المنطقة، وتنشيط التحالف الدولي ضد الإرهاب للقضاء على داعش، فوافق ترامب على زيادة عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق وسوريا للعمل كمستشارين، وعلى زيادة عدد الطلعات الجوية الموجهة لدعم الجيش العسكري في حملته لتحرير الموصل، والاستمرار في استخدام الطائرات بدون طيار ضد نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، وعلى تسليح قوات سوريا الديمقراطية -والتي يمثل الأكراد عصبها- بأسلحة ثقيلة باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على هزيمة داعش وتحرير مدينة الرقة، إضافة إلى استمرار الدعم الأمريكي لطائرات التحالف العربي في اليمن بالمعلومات والذخائر. أضف إلى ذلك سرعة القرار الأمريكي في توجيه ضربة صاروخية إلى مطار الشعيرات التي اعتقدت الولايات المتحدة أن الطائرات التي استخدمت الأسلحة الكيماوية في مدينة خان شيخون انطلقت منه.

وفي البيان الذي أصدره ترامب بشأن زيارته الأولى خارج الولايات المتحدة والتي شملت السعودية وإسرائيل والفاتيكان، أشار إلى أن هدفه من زيارة السعودية هو "تأسيس قواعد جديدة للتعاون والدعم مع حلفائنا المسلمين لمواجهة التطرف والإرهاب والعنف، ولتوفير مستقبل أكثر أملاً وعدلاً للشباب المسلم في بلاده. مهمتنا ليست الإملاء على الآخرين كيف يعيشون حياتهم، بل بناء تحالف من الأصدقاء والشركاء الذين يشاركوننا هدف محاربة الإرهاب وتحقيق الأمان والفرص والاستقرار في الشرق الأوسط الذي يدمره الإرهاب".

ومع الأخذ في الاعتبار بهذه العناصر الإيجابية، إلا أنه من الضروري وضعها في إطار فهم الرئيس ترامب للمصالح الأمريكية واعتبارات الأمن الأمريكي، وتحديدًا تلك المتعلقة بموضوع المشاركة في الأعباء Burden Sharing والتي يقصد بها في السياسة الأمريكية ضرورة تحمل الدول الحليفة الغنية كدول الخليج واليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي نصيبها من تكلفة الدور الأمريكي في حماية أمنها واستقرارها. وهي فكرة لم يبتكرها ترامب. ولكنه كان أكثر الرؤساء الأمريكيين صراحة في الحديث عنها وإصرارًا على ضرورة أن تتقاضى الولايات المتحدة المقابل المادي عن دورها في حماية حلفائها وتأمينهم. ويتضح هذا المعنى بشكل جلي في تصريحات ترامب كمرشح للرئاسة وكرئيس. فخلال حملته الانتخابية، أشار إلى هذا الموضوع أكثر من مرة، فذكر في ١٦ أغسطس ٢٠١٥م، أثناء مقابلة مع قناة NBC، أن "السعودية دولة ثرية وعليها أن تدفع المال لأمريكا مقابل ما تحصل عليه منها سياسيًا وأمنيًا". وكرر نفس المعنى في ٧ يناير ٢٠١٦م، أثناء مقابلة مع شبكة CNN، قائلاً "إن السعودية دولة ثرية وعليها أن تدفع المال لأمريكا لحماية المملكة من إيران". وقال في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، خلال المناظرة الانتخابية الأولى مع المرشحة الديمقراطية "هل تتخيلون أننا ندافع عن السعودية دون مقابل وهم لا يدفعون لنا شيئًا"، ثم أشار خلال المناظرة الانتخابية الثالثة في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م، إلى أن "أمريكا تحمي السعودية الغنية بأموال طائلة ولكنها لا تدفع لنا شيئًا، وعليها دفع مبالغ مقابل حمايتها".

ولم يتوقف ترامب عن تكرار هذا المعنى بعد توليه الرئاسة في يناير ٢٠١٧م، ففي ٢٧ أبريل خلال مقابلة مع وكالة رويترز الإخبارية، أفصح عن ضجره بحجم التعاملات المالية السعودية مع أمريكا وقال "بصراحة.. إن السعودية لم تعاملنا بعدالة، لأننا نخسر كمًا هائلاً من المال للدفاع عنها". ويشير هذا صراحة إلى رغبة ترامب في زيادة صفقات المملكة مع الشركات الأمريكية، يدل على ذلك ما ورد في البيان الذي أصدره البيت الأبيض في ١٥ مارس ٢٠١٧م، في أعقاب استقبال ترامب لولي ولي العهد السعودي، من دعم الرئيس لبرنامج أمريكي سعودي جديد يركز على الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا، باستثمارات تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١م.

إن تحليل تصريحات ومواقف الرئيس ترامب والأعضاء البارزين في إدارته تشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى لاستعادة موقعها المركزي على خريطة الشرق الأوسط وأن تسترجع نفوذها ومكانتها التي اهتزت بسبب ما تردد بشأن الاتجاه إلى آسيا والاتفاق النووي مع إيران، وإحياء العلاقات الوثيقة مع الحلفاء والشركاء التقليديين، وأنها تعطي الأولوية لقضية الأمن بالمعنى العسكري المباشر وتسعى لإلحاق الهزيمة بأعداء الولايات المتحدة وفي مقدمتهم تنظيم داعش، وأنها تركز على الأداة العسكرية في تحقيق أهدافها، ومن ثم تعقد صفقات سلاح كبيرة مع دول الخليج لدعم قدراتها العسكرية ولتشغيل مصانعها.

كما تغيرت السياسة الأمريكية من أوباما إلى ترامب فإنها يمكن أن تتغير في المستقبل بين ترامب ومن سيخلفه

ويبقى بعد ذلك المعنى الذي كرره ترامب بشكل منتظم وهو ضرورة المشاركة في تحمل أعباء الأمن وأن أمريكا لن توفر الأمن أو الحماية بدون مقابل. وهذا القول رغم ما يبدو عليه من وجاهة فإنه يستند إلى مغالطة، فالولايات المتحدة لا تحمي أمن حلفائها في العالم "حبًا فيهم أو لوجه الله"، وليس تعبير عن قيم أخلاقية أو مبادئ مثالية، وإنما تفعل ذلك دفاعًا عن مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وكرمز لقيادتها للعالم الغربي في فترة الحرب الباردة، وكتعبير عن تربعها على قمة العالم في السنوات التالية لتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

ومما لاشك فيه أن العلاقات الخليجية الأمريكية تمتعت بقدر كبير من القوة والصلابة على مدى عقود –استثناء السنوات الأخيرة من عهد الرئيس أوباما–، ومن الأرجح أنها سوف تشهد مزيدًا من التقدم وتأكيد المصالح المشتركة في السنوات القادمة. ولكن من الضروري الإشارة إلى أن العلاقات بين الدول هي علاقات مصالح متبادلة، ومصالح الدول لا تتطابق تمامًا، فمثلاً فإن للرئيس ترامب اجتهادات بشأن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يختلف مع حل الدولتين الذي أكده مؤتمر القمة العربي في الأردن ٢٠١٧م، وعن المبادرة العربية للسلام. وينطبق نفس الشيء على قضايا أخرى، وكما تغيرت السياسة الأمريكية من أوباما إلى ترامب، فإنها يمكن أن تتغير في المستقبل بين ترامب ومن سيخلفه.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

التأثير على الرأي العام الأمريكي تجاه السعودية يتطلب جهدًا ووقتًا

الإعلام السعودي لم ينجح في تغيير الصورة السلبية عن المملكة في أمريكا

منذ بداية العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣م، ظلت السعودية واحدة من أقوى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم، وظل الأمر على هذا الحال حتى مع حدوث خلافات حول أحداث تاريخية مختلفة وحول بعض السياسات وعلى الرغم من تباين الإدارات الأمريكية. وقد كانت زيارة دونالد ترامب إلى المملكة إلى حدٍ كبير نموذجًا لهذا التعارض الواضح، فالسعودية لم تتغاضى وحسب عن تصريحات ترامب الاستفزازية عن الإسلام وتعليقاته السلبية عن المملكة التي صدرت عنه قبل وأثناء حملته الرئاسية، بل تحولت زيارته للسعودية إلى احتفال بـ"العلاقة المميزة" التي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية حيث تغاضت الأخيرة عن تصريحات الرئيس ترامب باعتبارها مجرد تصريحات دعائية قبل الانتخابات، وقد توّجت الزيارة بالاتفاق على صفقة أسلحة بمليارات الدولارات. فالأمر يبدو وكأن تلك العلاقة التي تجمع بين البلدين على المستوى الرسمي لا يمكن لها أن تنفصم.

أيلين بايرن

حيث أن المملكة هي شريك للولايات المتحدة، وتقوم بدور مهم لمكافحة التطرف وتثبيت السلم والأمن الدوليين، إلا أن غالبية الرأي العام الأمريكي تجاه المملكة لا تزال سلبية بعض الشيء وغير منصفة. فوفقًا لاستطلاع رأي أجراه مركز بيو للأبحاث بنهاية عام ٢٠١٣م، والذي يجمع معلومات عن رأي الشعب الأمريكي بخصوص حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين، أظهر ٢٧٪ فقط من الأمريكيين موقفًا إيجابيًا تجاه المملكة، وهي النسبة الأقل من موقفهم تجاه روسيا والصين، وهي دول لم تجمعها بالولايات المتحدة علاقات ودية على مر التاريخ. وقد أظهر الاستطلاع أيضًا أن ٥٧٪ لديهم آراء سلبية تجاه السعودية، بينما كانت النسبة المتبقية من نصيب غير المهتمين. ومن الواضح أن السعودية –مع علاقتها الجيدة بالولايات المتحدة على مستوى الحكومات– لن تحقق أو تضمن أن تسود الصورة الإيجابية عن المملكة عند الوعي الأمريكي على نطاق واسع. فمثلاً كانت الاستعدادات التي أجريت من أجل زيارة ترمب إلى المملكة جزءًا من جهد ملموس للغاية للحفاظ على شراكة راسخة بالفعل، والذي أفضى إلى نتائج أكثر واقعية في صورة صفقة تجارية واضحة المعالم. غير أن تقييم الرأي العام ليس بالأمر الذي يخضع للقياس بهذه السهولة، كما أن التغيرات في آراء ووجهات نظر المواطنين العاديين لا تحدث بنفس السرعة التي يتم بها إبرام صفقة تجارية بين القيادة التنفيذية لكلا البلدين. ولكن ما هي الأسباب الحقيقية لهذا الموقف السلبي؟ وإذا كانت السعودية فعلاً تريد "إعادة تشكيل" صورتها عند الشعب الأمريكي، فهل هو أمر ممكن أو حتى يستحق هذا العناء؟

واحدة من الصعوبات الرئيسية التي يتعين حلها عند تناول التصور السلبي لدى العامة هو تحديد ماهية هذا التصور ومصدره. وفي الولايات المتحدة يحمل الأمر تحديًا أكبر في وقت يسوده الاستقطاب السياسي، وأيضًا لأن المجتمع الأمريكي شديد التباين في ذاته من حيث الخلفيات الدينية والثقافية، ومن حيث التوجهات المحافظة أو الليبرالية وما إلى ذلك. فيمكن لشرائح

المواطن الأمريكي يشكل رأيه عن السعودية عبر الإعلام

ومن الضروري تنظيم زيارات للأمريكيين للمملكة

متنوعة من المجتمع الأمريكي أن تتبنى وجهات نظر سلبية تجاه المملكة لأسباب مختلفة. فضلاً عن أن نظرة الفرد الشخصية تجاه قضية معينة تتشكل ذاتيًا من خلال التصورات المسبقة أو خبرة شخصية مباشرة. وبما أن المواطن الأمريكي العادي لم يسافر غالبًا إلى المملكة العربية السعودية ولم يتعامل مباشرة مع السعوديين أنفسهم، فيمكن القول بأن نظرته ستتشكل إلى حد كبير من طريقة تصوير الإعلام للمملكة، والذي ينصب عند إذاعة أخبار عن السعودية على قصص عن انتهاكات حقوق الإنسان خاصةً حقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية، واتهامات للمملكة بأنها راعية للإرهاب.

ومن ناحية أخرى، بعد سنوات من انتقاد مزاعم ولاية الرجل على المرأة في السعودية، وحتى بعد تخفيف السعودية للقيود في نظام ولاية الرجل في بداية مايو الماضي، وبدلاً من أن يشيد الإعلام الأمريكي بقرار الحكومة السعودية، كان هناك احتجاجًا في الإعلام بعدم كفاية هذه الخطوة. إن الانتقادات التي توجه إلى السعودية هي انتقادات يمكن أن تكون مشروعة أو غير مشروعة مثلها مثل أي دولة أخرى، ولكن الفكرة هي أن التغطية الإعلامية للسعودية تكاد تكون سلبية بالكامل، ولذلك، فليس من المستغرب أن يتبنى معظم الأمريكيين نظرة سلبية تجاه المملكة. إن فهم مدى عمق تلك النظرة السلبية يتجلى في ذلك الازدواج بين عدم وجود إعلام محايد وصعوبة الذهاب نسبيا إلى السعودية بالنسبة لمعظم الأمريكيين. فلو كان في إمكان الأمريكيين السفر إلى السعودية بمثل السهولة التي يسافرون بها إلى الإمارات أو قطر مثلا، لاستطاعوا تكوين رأيهم الشخصي تجاه المملكة استنادًا إلى خبراتهم المباشرة، عوضًا عن تلقيها من أفواه الآخرين. فصحيح أن السفر إلى المملكة سيظل حصرًا على من لديهم الإمكانية لذلك، ولكن مثل هذا التغيير قد يؤدي على الأقل إلى بعض التطورات الإيجابية.

لقد أدركت حكومة الولايات المتحدة بالفعل أهمية العلاقة فيما بين المواطنين أو أفراد الشعبين عندما يتعلق الأمر بتحسين صورة الولايات المتحدة داخل المجتمع السعودي. وهو

أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في تشجيع العديد من الشباب السعودي لاستكمال دراستهم الجامعية والدراسات العليا في الجامعات الأمريكية. فوفقًا لوكالة الأنباء السعودية، الولايات المتحدة هي الدولة التي يوجد بها أكبر عدد من المبتعثين السعوديين على مستوى العالم، والبالغ عددهم ١٢٥,٠٠٠ طالب. وحيث أنه من غير المرجح تمامًا أن يلجأ الكثير من الأمريكيين للدراسة في المملكة، إلا أنه من غير المستبعد ظهور عدد كبير من برامج التبادل الطلابي في السعودية. وقد أفادت مؤخرًا الجمعية الأمريكية للغات الحديثة أن اللغة العربية هي أسرع اللغات انتشارًا في مجال دراسة اللغات الأجنبية في الولايات المتحدة إلى حد كبير، بينما كشف مركز بيو للأبحاث العام الماضي أن اللغة العربية هي أسرع اللغات المنطوقة انتشارًا في الولايات المتحدة. ولذلك فلا يوجد مبرر لأن تفوت السعودية فرص الاستفادة من الطلب المتزايد على برامج دراسة اللغة العربية بالخارج، خاصةً أن الكثير من البرامج في المناطق المعروفة تاريخيًا مثل مصر والأردن وسوريا قد تم إغلاقها أو فقدت طلاب كان من المحتمل توافدهم بسبب من المخاوف الأمنية في تلك المناطق. إن السماح للأمريكيين برؤية المملكة ومعايشتها بأنفسهم يمكن أن يفضي إلى تحسين صورة المملكة بالخارج، تمامًا مثلما فعلت الولايات المتحدة بتوظيف برامج التبادل الطلابي الممولة من وزارة الخارجية لتحسين صورتها وتعزيزًا للقيم الديموقراطية.

غير أنه من الضروري أيضًا توخي الواقعية بخصوص إمكانية تحسين الرأي العام تجاه السعودية داخل الولايات المتحدة. فسيظل الواقع أن هناك خوف قائم ومتجذر من الإسلام (أو ظاهرة الإسلاموفوبيا) عند الكثير من الأمريكيين، وهو الخوف الذي يشكل نظرتهم عن المملكة ذاتها، فكون المملكة العربية السعودية حاضنة الحرمين الشريفين، ستبقى المملكة رمزًا للدين الإسلامي أو على الأقل ممثلا له. ولذلك، وبصرف النظر عن جهود المملكة في تحسين صورتها، فإن هؤلاء الذين يكنون بالفعل كراهية للإسلام سيكون لديهم بالتبعية نفس الكراهية تجاه السعودية، ومن الصعب معالجة ذلك مالم تتحسن النظرة العامة تجاه الإسلام أيضًا. فطبقًا لاستطلاع رأي آخر أجراه مركز بيو للأبحاث في ٢٠١٧م، أن ٤٨٪ من الأمريكيين فقط يتبنون موقفًا إيجابيًا عن الإسلام، غير أن هذه النسبة زادت ٨٪ في السنوات الثلاثة الأخيرة. واستنادًا إلى نسبة ٢٧٪ من الأمريكيين المذكورة آنفا، ممن يتبنون وجهة نظر إيجابية تجاه الإسلام، فيبدو أنه ربما يكون هناك أمريكيون لديهم آراء إيجابية عن الإسلام ولكن سلبية عن السعودية أكثر من العكس.

وإذا كانت السعودية ترغب بالفعل في تحسين الرأي العام تجاهها بالخارج خاصةً في الولايات المتحدة، فستحتاج المملكة إلى أن تدرك أنه لا يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على المنهج المتجه من القمة الى القاعدة في العلاقات الدبلوماسية رفيعة المستوى. فعلى الرغم من الأهمية الفعلية لمواقف القيادة التنفيذية في الولايات المتحدة، فإن ذلك لن يغير من آراء الملايين من الأمريكيين في شيء، علاوة على أن القيادة الأمريكية ستستمر في التغير، ولذلك فإن الاعتماد على زعيم واحد أو حكومة واحدة لتغيير الرأي العام الأمريكي هو أمر من المستبعد حدوثه. فدونالد ترامب نفسه لديه واحدة من أقل معدلات القبول وأكثرها انقسامًا سياسيًا على نحو أكبر، وذلك مقارنةً بغيره من الرؤساء القريبين بالعهد، وفي مراحل مشابهة في السنة الأولى من الرئاسة، وهذا وفقًا لدراسة أجراها مركز بيو للأبحاث في فبراير ٢٠١٧م، ولذلك فإن توفير الدعم الكامل لترمب لن يؤدي بالضرورة إلى ردود فعل إيجابية من الأمريكيين على النحو الذي تتطلع إليه المملكة. وكما يتضح من "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب" (جاستا) الصادر مؤخرًا من الكونجرس، والذي سمح بمباشرة دعوى قضائية من قِبل هؤلاء الذين يقتنعون بأن السعودية مسؤولة جزئيًا عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، حيث يزعمون أيضا أن السعودية كانت تدعم القاعدة، فالضغط الشعبي يتوافق في النهاية مع المشرعين في الولايات المتحدة. ويمكن لمبادرات مثل مبادرة المركز العالمي لمكافحة الإرهاب التي انطلقت مؤخرًا أن تؤدي إلى قبول قصير المدى من الشعب الأمريكي حول هذا الشأن، ولكن مالم يترتب عن هذه المبادرة نتائج فعلية، فلسوف يستغل الإعلام ذلك لتوجيه المزيد من الانتقادات نحو المملكة. وعليه، فمن الضروري الآن أن تركز السعودية على الدبلوماسية على مستوى المواطنين حتى لا يحتكر الإعلام قدرته على التأثير على الرأي العام الأمريكي تجاه المملكة، وذلك مثلما حاولت الولايات المتحدة أن تفعل مع المواطنين السعوديين استكمالاً لتدابير دبلوماسية قائمة بالفعل. إن التغير في الرأي العام لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، فهو يأتي بالتدريج، ولذلك فإن الاستفادة من الدبلوماسية على مستوى المواطنين أو الشعوب هو المفتاح نحو علاقات مستقبلية ناجحة بين البلدين.

* باحثة أمريكية في العلاقات الدولية ـ مستشار لدى الناتو

٣ محطات و٣ منعطفات في تاريخ العلاقات الخليجية - الأمريكية

ترامب يبدد سياسة الغموض ويصنف منطقة الخليج جزءًا من الأمن القومي الأمريكي

يمكن أن نؤرخ للعلاقات الأمريكية المتنامية مع دول منطقة الخليج، مع بداية حقبة النفط بالمنطقة مع بدايات القرن الماضي، وبشكل خاص مع المملكة العربية السعودية، وصداقة الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م) حيث تم إرساء وتطوير التعاون في مجالات الإستخراج والتكرير والبتروكيماويات ، مع بدء تطوير البنى التحتية من مطارات وموانئ. واكب ذلك تباعًا تحرير باقي (إمارات) ودول الخليج من الإنتداب البريطاني ليتحول الوضع السياسي والعسكري إلى تعاون اقتصادي، ثم ظهر الاهتمام الأمريكي (الثاني) بالمنطقة بعد قيام إسرائيل عام (١٩٤٨م)، قبل أن يظهر الإهتمام (الثالث) بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩م)، مع تنامي القوة الإيرانية الشاملة، وخاصة العسكرية، لتهدد منطقة الخليج وتحتل جزءًا من أراضيها (الجزر الإماراتية) قبل أن تتمدد إقليميًا لنشر عقائدها المذهبية والسياسية التي تهدد المنطقة، مع البدء في مشروع نووي طموح، ثم إيقافه في المراحل الأخيرة باتفاق (٥+١) وتداعياته، التي أوجدت شرخًا في العلاقات الأمريكية الخليجية، حيث أعتبر الإتفاق أنه خصم من الرصيد الاستراتيجي الأمريكي لصالح إيران.

لواء أ.ح. د. محمد عبد الخالق قشقوش

تدرج التعاون الإستراتيجي العسكري الأمريكي مع منطقة الخليج، بدءًا بالتسهيلات، ثم مرحلة التخزين للأسلحة والمعدات التي أنتهجتها الولايات المتحدة، بعد فشلها في إعداد قواعد عسكرية خلال حرب أكتوبر (١٩٧٣م)، إلى مرحلة التواجد العسكري الفعلي في شكل قواعد عسكرية، خلال أزمة احتلال العراق للكويت ثم تحريره (١٩٩٠ - ١٩٩١م) قبل احتلال الولايات المتحدة للعراق نفسه (٢٠٠٣ م) ثم الانسحاب (٢٠١٤ م).

بوصول إدارة الرئيس الجديد (ترامب) إلى السلطة، بدأت مرحلة جديدة تجاه العلاقات الأمريكية الخليجية، وخاصة العسكرية، تدعو إلى القلق، وخاصة ماقاله (ترامب) أثناء الحملة الإنتخابية والمائة يوم الأولى في البيت الأبيض منذ (٢٠١٧/١/٢٠م)، لذلك كان لزاما على الدراسة، أن تجيب على بعض التساؤلات الهامة لإستشراف الوضع المستقبلي للعلاقات الأمريكية الخليجية وخاصة العسكرية، وهل مازالت منطقة الخليج ضمن مجال الأمن القومي الأمريكي؟ مع بعض المآخذ والمحاذير الخليجية، لنصل إلى شكل التوازن العسكري في المنطقة في ضوء تلك المتغيرات.

محتويات الدراسة :

الخلفية التاريخية – التهديد الإيراني – التواجد الأمريكي والغربي بالمنطقة – التوازن العسكري الحالي وتحليله – التهديد الإيراني للمنطقة بعد الأزمة السورية – التوازن المتوقع بعد صفقات السلاح الضخمة المتوقعة – مستقبل التعاون الإستراتيجي العسكري (الأمريكي – الخليجي).

أولاً: الخلفية التاريخية للتعاون الإستراتيجي العسكري:

١- **ونبدأ من مرحلة غزو العراق للكويت**، ثم تحريره بواسطة التحالف (الغربي والعربي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠ – ١٩٩١م) على الترتيب، ودون احتلال العراق الذي كان في المتناول، للإبقاء على نوع معين من توازن الضعف بين كل من العراق وإيران، من جهة، مع الإبقاء على حالة التخوف الخليجي من تكرار التهديد العراقي من جهة أخرى، بما يحقق هدفين، **الأول**: عدم ترك فراغ أمني عسكري باحتلال العراق أو هزيمته الكاملة، بما يخل بالتوازن في المنطقة لصالح إيران، **والثاني**:

أن التخوف والقلق الخليجي، سوف يدفع دوله إلى الإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي بشكل خاص، والغربي بشكل عام، لضمان الحماية في مواجهة العراق وإيران، ولفترة انتقالية، حتى تتمكن دول الخليج من بناء قدراتها العسكرية الذاتية، القادرة على حماية أمنها القومي، رغم تحديدات قلة القوة البشرية التي لاتمكن من بناء قوات عسكرية متفوقة.

٢- حققت الولايات المتحدة بتواجدها وتحالفها مع دول مجلس التعاون الخليجي، عدة مزايا استراتيجية أهمها:

- التواجد في أهم مناطق إنتاج النفط في العالم، مع تأمين مروره خلال الممرات الاستراتيجية، وصولا إليها أو إلى حلفائها في أوروبا.
- التواجد القريب كظهير لإسرائيل التي عانت من بعد المسافة إلى الولايات المتحدة لإمدادها بالسلاح والعتاد خلال حرب أكتوبر (١٩٧٣م) مما حسم المراحل الأولى للقتال لصالح مصر.
- إمكانية الردع المحلي تجاه أي من العراق أو إيران.
- قرب المسافة من قواتها المتواجدة شرق إيران آنذاك في كل من باكستان وأفغانستان، وقبل الانسحاب من الأخيرة لاحقًا.

٣- كان الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣م) خارج سياق التحالف الإستراتيجي في الخليج، ولكن كان دافعه هو امتصاص غضب الشعب الأمريكي بعد أحداث (٢٠٠١/٩/١١م) والبحث عن كبش فداء، وكذلك القضاء على أي قدرات صاروخية عراقية، قد تهدد الخليج أو إسرائيل، كما حدث إبان حرب تحرير الكويت، رغم أن النتائج كانت معنوية أكثر منها عسكرية.

٤- تمدد حلف الناتو إلى منطقة الخليج في صيغة (٦ + ١) بعد مبادرة اسطنبول (٢٠٠٤).

٥- تم سحب القوات الأمريكية من العراق (٢٠١٤م) وقبلها من أفغانستان (٢٠١١م) في عهد الرئيس أوباما، وذلك لأسباب داخلية أمريكية، من رفض الرأي العام الأمريكي ودافعي الضرائب تحمل تلك النفقات، والتي يعتبرونها لا تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الأمريكي، وكذلك عدم تقبل الخسائر البشرية الأمريكية، بما يمكن أن يستعاض عنه بالحروب بالوكالة (Proxy War)، إذا لزم الأمر، ولم يؤثر سحب القوات الأمريكية من العراق على قوات التحالف الأمريكي في الخليج، إلا أنها خسرت إحتياطي استراتيجي قريب، سواء في مواجهة إيران أو الإرهاب.

غزو العراق خارج التحالف في الخليج ودوافعه امتصاص غضب الأمريكيين بعد ١١ سبتمبر والبحث عن كبش فداء

إيران تظل في سوريا للبحث عن البترول وشبكات الجوال .. وقوات الحرس تنتظر إلى حل الأزمة

٦- **إتفاق (٥ + ١)، لإيقاف المشروع النووي الإيراني الوشيك**، كان له أثر سلبي على دول الخليج، حيث اعتبرت أن ذلك تقاربًا أمريكيًا - إيرانيًا على حساب دول الخليج، وهو ما لم يلق الرضا من أطراف أخرى خارج منطقة الخليج، مثل إسرائيل ومصر وتركيا بدرجات متفاوته.

٧- **زيارة رئيسة وزراء بريطانيا للخليج**: حيث حضرت السيدة (تريزا ماي) كضيفة شرف على القمة الخليجية في المنامة في ديسمبر ٢٠١٦م، وافتتحت القاعدة البريطانية في المنامة، وأدلت بعدة تصريحات هامة كالآتي:

- التعهد بترسيخ شراكة استراتيجية مع دول الخليج لتعزيز الأمن والمشاركة بثلاثة مليارات استرليني لذلك.
- تعزيز التعاون الاقتصادي، حيث دول الخليج هي ثاني أكبر مستورد من بريطانيا، وحجم الاستثمارات المتبادلة عام ٢٠١٥ م، بلغ (٣٠) مليار استرليني، كما أن حجم الإستثمارات الخليجية في بريطانيا يصل إلى (١٥٠) مليار استرليني، مع حجز أولوية بريطانية في الخليج ، خاصة إذا ما خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.
- ملحوظة: بريطانيا هي الحليف الرئيسي للولايات المتحدة، وهي القوة الثانية بعدها، سواء في تحرير الكويت أو غزو العراق، وربما يكون هذا الدور مخطط لملء أي انكماش أمريكي محتمل في الخليج، وحتى لا تشغله روسيا الاتحادية مستقبلا، وحتى لا يعطي ذلك ميزة لإيران على حساب دول المجلس.

٨- **وصول إدارة الرئيس ترامب إلى السلطة :**

- ينتمي ترامب إلى اليمين السياسي، ولكنه لا يعتبر نفسه أهوجا كجورج بوش الابن، كما أنه عمل بالحزب الديموقراطي لفترة سابقة، وبالتالي فهو محافظ، ولكن ليس كأوباما، متردد في سياسته الخارجية وخاصة العسكرية، ولكنه بين اليمين المعتدل والمحافظين النشطاء، بالإضافة إلى أنه رجل أعمال كبير يمكن أن تتأثر سياسته بحسابات المكسب والخسارة، كما صرح به تجاه منطقة الخليج (يجب على دول الخليج أن تدفع ثمن تأمينها، وليس على كاهل الولايات المتحدة !!) وفي الحقيقة أن دول الخليج تدفع كل تكلفة تأمينها والتواجد العسكري الأمريكي على أراضيها!!) إذًا مثل تلك التصريحات كانت (SHOW) داخلي أمريكي، مفاده أنني لن أحمل المواطن الأمريكي أي تكلفة، وهو مثال على مخاطبة وجدان المواطن الأمريكي ، بأنك لن تتحمل كما تحملت سابقًا!! وربما كان التعبير الذي يقصده ترامب هو (توازن المصالح).
- بوصول ترامب إلى السلطة تغيرت نبرته، تجاه المنطقة وبدت أكثر موضوعية، حيث أكد في أول اتصال تليفوني بالملك سلمان بن عبدالعزيز، على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والخليج، وأهمية التعاون ضد الإرهاب وخاصة (داعش) والتعاون تجاه الأزمة السورية والتهديد الإيراني، كما أعقب ذلك إتصال بين وزيري الدفاع في كل من السعودية والولايات المتحدة ، شمل أهمية تطوير التعاون الاستراتيجي بينهما في كافة المجالات، مع التركيز على الموقف الإيراني، وإعطاء أمثلة بالدعم الحوثي في اليمن، وحزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق.

ثانيًا: التهديد الإيراني المتنامي في الخليج وشبه الجزيرة العربية:

١- **التهديد المباشر**: وهو استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مع التدخل في شؤون بعض دول الخليج لدعم الأقليات الشيعية، بما يوجد بذور الشقاق في النسيج الإجتماعي القومي كما حدث بشكل أكثر وضوحًا في البحرين، مع الاستمرار في بناء قوات عسكرية ضخمة، وخاصة في مجالات الصواريخ البالستية، والقوات البحرية، والأقمار الصناعية، (وهو ما سنوضحه لا حقا في إطار التوازن العسكري في المنطقة حتى ابريل ٢٠١٧ م).

٢- **التهديد غير المباشر**: وهو مايحيط بدول مجلس التعاون، وكذلك شبه الجزيرة العربية، في دائرة (العراق - سوريا - لبنان- قطاع غزة بنسبة محدودة - اليمن) وصل إلى حد الدعم بالقوات الإيرانية والحرس الثوري، في العراق، والقتال المشترك مع قوات حزب الله في سوريا، مع الدعم الكبير للقوات الحوثية في اليمن لمواجهة (عاصفة الحزم) أو التهديد المباشر للمناطق الحدودية السعودية الجنوبية.

في حالة تقسيم العراق إلى شمال كردي، ووسط سني، وجنوب شيعي، ستولد دويلة شيعية تدين بالولاء إلى إيران، وتقع على الحدود المباشرة لمنطقة الخليج وخاصة كل من السعودية والكويت.

٣- **التهديد الكامن في مبادئ الأمن القومي الإيراني وتشمل :**

- في حالة الإنسحاب الأمريكي والغربي من الخليج، تكون إيران على استعداد لملء هذا الفراغ، بالإضافة إلى أي فراغ في آسيا الوسطى (بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة).
- تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون لها اليد العليا في المنطقة، مع الاستعداد لمواجهة القوى الدولية والمحلية في المنطقة.
- الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية في الداخل ، ونشرها في الخارج.

ثالثًا: التواجد العسكري الأمريكي والغربي لتأمين الخليج:

١- بعد تحرير الكويت، تم إرساء تحالف استراتيجي عسكري أمريكي غربي، خليجي لضمان أمن الخليج، ضد أي تهديد مباشر من كل من العراق أو إيران.

٢- يتواجد في المنطقة عدد (٨) قاعدة عسكرية تشمل (٥) قواعد أمريكية، (٢) قاعدتين بريطانيتين، (١) قاعدة فرنسية.

٣- تتواجد القيادة المركزية الأمريكية في قطر (CENTCOM)، بعد انتقالها إليها خلال (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) ، كما تتواجد قيادة الأسطول الخامس في البحرين.

٤- هناك قواعد عسكرية أمريكية خارج الإطار الجغرافي لمنطقة الخليج، لكنها تؤثر في أعمال التأمين العسكري للمنطقة، حيث قاعدة (ديجو جارسيا) جنوب الجزيرة العربية وفي المحيط الهندي، وكذلك القاعدة الأمريكية في جيبوتي، والمعنية حاليا بمقاومة القرصنة وتأمين خطوط الملاحة البحرية، إلى كل من شرق وجنوب إفريقيا، وكذلك جنوب البحر الأحمر ومدخل باب المندب.

رابعًا: التوازن العسكري التقليدي في منطقة الخليج، حتى (أبريل ٢٠١٧ م):

وطبقًا لمصدر عالمي المصداقية (Global Firepower) وخاصة أننا استعنا به في دراسة سابقة (أبريل ٢٠١٦ م) للوقوف على مدى التغير وتحليله، حيث ستكون الدراسة عددية كمية، وتغطي الأسلحة التقليدية فقط (برية - جوية - بحرية) مع رصد لميزانيات الدفاع، وترتيب جيوش تلك الدول ضمن أقوى جيوش العالم ونستخرج منه ترتيبًا محليًا إقليميًا لمنطقة الخليج، حيث سيشمل التحليل (دول الخليج مجتمعة - إيران - العراق) بعد استبعاد إسرائيل، ثم التعليق على نظم التسليح فوق التقليدية، وأخيرًا النووية، ضمن أسلحة الدمار الشامل (Mass Destruction). بتحليل الجدول (ملحق (أ) المرفق) يتضح الآتي:

١- **القوة البشرية العاملة:** احتفظت إيران بالمركز الأول، قبل مجلس التعاون، وأتى العراق ثالثًا.

٢- **القوة البشرية الاحتياطية:** احتفظت إيران بالمركز الأول، وجاء العراق ثانيًا، بينما احتلت دول مجلس التعاون المركز الثالث، نظرًا لاعتمادها أساسًا على نظام التطوع، كما أن هناك دول ليس لديها قوات احتياطية، مثل الإمارات وقطر.

٣- **دبابات القتال الرئيسية (MBT):** جاءت دول مجلس التعاون في المركز الأول كعدد وأنواع متقدمة، وجاءت إيران ثانيًا والعراق ثالثًا، واجتمعت الأخيرتان في عدم امتلاك أنواع متطورة، كما أنهما يعانيان من التقادم، نتيجة الظروف السياسية والعسكرية.

٤- **عربات القتال المدرعة (AFV):** جاءت دول مجلس التعاون في المركز الأول بتفوق ضخم في العدد وفي النوعيات ، وتلتها العراق، ثم أخيرًا إيران، بعدد محدود، يقارب ١٠٪ مما تملكه دول الخليج مجتمعة.

٥- **المدفعية:** ونعني بها المجرورة وذاتية الحركة (SP) ذات الأعيرة الكبيرة، وتفوقت إيران لتعويض الضعف في مصادر النيران الجوية، وأتت دول مجلس التعاون ثانيًا، والعراق ثالثًا.

ملحق رقم (١): القدرات العسكرية التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي + (إيران - العراق)

القدرات	القوة البشرية		أسلحة برية			أسلحة بحرية			القوات	الجوية	ميزانية الدفاع	التصنيف	تصنيف
الدول	العاملة	الإحتياطية	دبابات	عربات قتال مدرعة	مدفعية	فرقاطات	غواصات	زوارق حربية	طائرات عسكرية	مروحيات	مليون دولار	العالمي	داخلي
السعودية	٢٣٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١,٢١٠	٥,٤٧٢	١,٢٧٨	٧	٠	٣٩	٧٢٢	٢٠٤	٥٦,٧٢٥	٢٤	٢
الكويت	١٥,٥٠٠	٣١,٠٠٠	٣٦٨	٨٦١	١٢٥			١٠٦	١٠٦	٤٢	٥,٢٠٠	٧٩	٦
عمان	٧٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٩١	٩٥٠	١٩٥			٨	١٠٩	٤٥	٦,٧١٥	٧٧	٥
الإمارات	٦٥,٠٠٠	٠	٥٤٥	٢,٢٠٤	٣٣٦			١٢	٥١٥	١٩٩	١٤,٣٧٥	٦٠	٤
البحرين	١٥,٠٠٠	١١٢,٥٠٠	١٨٠	٢٧٧	٤٨			٢٥	١٠٤	٦٢	٧٣٠	٣٩	٧
قطر	١٢,٠٠٠	٠	٩٢	٤٦٤	٥٧			٦٩	٨٦	٤٥	١,٩٣٠	٩٠	٨
GCC	٤١٤,٥٠٠	١٨٨,٥٠٠	٢,٥٨٦	٨ ١٠,٢٢	٢,٠٣٩	٧	٠	٢٥٩	١,٦٤٢	٥٩٧	٨٥,٦٧٥		
ترتيب	٢	٣	١	١	٢	١	ـــ	١	١	١	١		
إيران	٥٤٥,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٦٥٨	١,٣١٥	٣,٨٧٢	٦	٣٣	٢٥٤	٤٧٩	١٢٨	٦,٣٠٠	٢٠	١
ترتيب	١	١	٢	٣	١	٢	١	٢	٢	٣	٢		
العراق	٢٧٢,٠٠٠	٥٢٨,٥٠٠	٢٩٧	٥,١٧٣	٢٩٨	٠	٠	٢٣	٢٦٠	١٥٩	٦,٠٥٥	٥٥	٣
ترتيب	٣	٢	٣	٢	٣	ـــ	ـــ	٣	٣	٢	٣		

مصدر القدرات: global firepower 4/2017

٦- **الفرقاطات البحرية:** تفوقت دول مجلس التعاون، وأتت إيران ثانيًا، ثم العراق ثالثًا، (لمحدودية شواطئه).

٧- **الغواصات:** انفردت إيران بتفوق كبير لعدد (٣٣) غواصة، بينما لا توجد غواصات لدى دول مجلس التعاون، أو العراق، لقلة أعماق المياه المحيطة نسبيا بعكس إيران.

٨- **الزوارق الحربية:** تفوقت دول مجلس التعاون لشواطئها الممتدة، وكثرة الجزر في مياهها الإقليمية، عكس مالدى إيران والعراق.

٩- **الطائرات العسكرية:** تفوقت دول مجلس التعاون كمًا وكيفًا، وتكافئ أربعة أضعاف مالدى إيران، وخمسة أضعاف مالدى العراق، مع تقادم الأخيرتين.

١٠- **المروحيات (الهليوكوبتر):** تفوقت دول مجلس التعاون كمًا وكيفًا، وتكافئ خمسة أضعاف ما لدى إيران، وأربعة أضعاف ما لدى العراق.

١١- **ميزانيات الدفاع بالمليار دولار أمريكي:** تأتي دول مجلس التعاون في المقدمة بتفوق واضح (٨٥,٧) وأتت إيران في المركز الثاني (٦,٣) وأخيرا العراق (٦,١).

١٢- **الترتيب الدولي ضمن أقوى الجيوش في العالم**، طبقا لـ (GFP) (٤/ ٢٠١٧):

- دول احتفظت بمراكزها بالمقارنة بـ (٢٠١٦/٤) وهي السعودية (٢٤) وسلطنة عمان (٧٧).
- دول تقدمت: قطر من (٩٣) إلى (٩٠) ، إيران من (٢١) إلى (٢٠)، العراق من (٥٩) إلى (٥٠).
- دول تأخرت: الكويت من (٧٨) إلى (٧٩) ، الإمارات من (٥٨) إلى (٦٠)، البحرين من (٩١) إلى (٩٣).

١٣- **الترتيب على المستوى الإقليمي الفردي، وجاء كالتالي:**
إيران (١)، السعودية (٢)، الإمارات (٣)، العراق (٤)، سلطنة عمان (٥)، الكويت (٦)، قطر (٧)، البحرين (٨).

خامسًا: التوازن العسكري فوق التقليدي للمكونات الأساسية:

الجديد عن (٢٠١٦/٤م): أنه جاري استكمال القبة الصاروخية الخليجية، والتي تعطل إنهاؤها لبعض الوقت، لاعتبارات سياسية خليجية، كما أوردت الولايات المتحدة، وينتظر بعد استكمالها أن تكون قادرة على الإنذار المبكر فور إطلاق الصواريخ الإيرانية، خاصة أن الثواني والدقائق الأولى بعد الإطلاق، يكون الصاروخ البالستي في أضعف مراحله، وخاصة تلك الصواريخ التي تعمل بالوقود السائل، حيث يمكن اعتراضها في تلك المرحلة بالصواريخ الذكية (كروز).

وستكون القبة الصاروخية الخليجية (تحت الإستكمال) ومثيلتها الإسرائيلية تحت قيادة أمريكية موحدة داخل الإقليم.

القدرات / الدول	الصواريخ	مضادات الصواريخ	الأقمار الصناعية	الطائرات	القبة
	البالستية	البالستية	العسكرية	بدون طيار	الصاروخية
مجلس التعاون الخليجي GCC	✓	✓	—	—	تستكمل
إيران	✓	—	✓	✓	
العراق	أعداد محدودة	—	—	—	
إسرائيل	✓	✓	✓	✓	

سادسًا: ملخص التوازن العسكري الإيراني الخليجي حتى (٤/ ٢٠١٧):

١- تتفوق دول مجلس التعاون مجتمعة، في القوة الجوية كمًا ونوعًا، ومضادات الصواريخ البالستية، وخاصة بعد استكمال القبة الصاروخية، كما تتفوق في معظم الأسلحة التقليدية كمًا ونوعًا، وتعاني ضعف القوات الاحتياطية والافتقار إلى الغواصات، نظرًا للطبيعة البحرية المحيطة.

٢- تتفوق إيران في القوة الصاروخية البالستية المتدرجة في المدى، كمًا وليس نوعًا، كما تتفوق في القوة البحرية وخاصة الغواصات، وتمتلك قوة بشرية كافية لبناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية بالإضافة إلى الحرس الثوري، ولكنها تفتقر إلى القوة الجوية كمًا ونوعًا، وكذلك معظم الأسلحة التقليدية غير متطورة، ويعاني بعضها من التقادم، كما أن استكمال القبة الصاروخية الخليجية، سوف يعترض ويحيد العديد من القدرات الصاروخية البالستية، مما قد يضطرها إلى الإطلاق بكثافة لمئات الصواريخ من عشرات منصات الإطلاق (ليفلت) جزء منها إلى الأهداف الخليجية المساحية الإستراتيجية، القريب معظمها من الشاطئ الغربي للخليج.

سابعًا: الأبعاد المتوقعة للتهديد الإيراني لمنطقة الخليج، بعد سورية:

١- **تدخلت إيران وبكثافة في سوريا منذ ٢٠١٣م**، لدعم نظام الأسد، وضمت تحت لوائها قوات حزب الله اللبناني، ثم زاد من الفعاليات القتالية الإيرانية، تدخل القوات الروسية بكثافة منذ خريف ٢٠١٥ م، حيث قدمت القوات الجوية الروسية، التمهيد النيراني والغطاء الجوي الفعال، مما أتاح للقوات الإيرانية فعالية كبيرة في أعمال القتال البرية.

تخطط إيران للبقاء في سوريا، ضمن أنشطة اقتصادية كبيرة، مثل البحث عن البترول قرب تدمر، وإنشاء شبكات محمول جديدة، وقد يبقى جزء من قواتها المسلحة والحرس

الثوري، متزامنا مع حلول الأزمة، على أن تعود باقي القوات إلى إيران.

ستؤثر القوات الإيرانية العائدة من سورية بعد قتال لعدة سنوات، في تعاون وثيق مع قوات دولة كبرى كروسيا، في الإرتقاء بالكفاءة القتالية للجيش الإيراني، والحرس الثوري الإيراني، وخاصة في أعمال القتال الميدانية، وهو مايمكن أن يؤثر في شكل توازن القوى في منطقة الخليج، في مقابلها الخبرات القتالية خلال عاصفة الحزم باليمن، لبعض القوات الخليجية، وخاصة السعودية والإمارات، وإن كان أغلب تلك الخبرات، أعمال جوية، وأقلها أعمال بحرية وبرية.

٢- **تطور العلاقات العسكرية الروسية الإيرانية في المنطقة:** قد يسفر التعاون الاستراتيجي الإيراني الروسي في سوريا، وخاصة برًا وبحرًا، إلى قيام تحالف استراتيجي (مرن) شرق الخليج، تتعاظم معه مبيعات السلاح الروسية المتطورة، وخاصة في نظام الدفاع الجوي والقوات الجوية، وهو ما يعيد الحرب الباردة بشكل جديد في التنافس على مناطق النفوذ الاستراتيجية، شرق الخليج بوجود إيران المدعومة من روسيا وربما الصين جزئيًا، وغرب الخليج لدول مجلس التعاون الخليجي المدعومة من الولايات المتحدة، وبعض الحلفاء الغربيين الرئيسيين مثل بريطانيا ثم فرنسا، وهو مايشير إلى أن المنطقة ستظل في حالة عدم استقرار وتصاعد استراتيجي سياسي وأمني عسكري لفترة زمنية ممتدة.

ثامنًا : التوازن العسكري في ضوء صفقات السلاح الأمريكية الضخمة المتوقعة للخليج :

من المتوقع أن تسفر مباحثات قيادة الدولتين، السعودية والأمريكية (الملك سلمان – الرئيس ترامب) وما استتبعها من مباحثات تفصيلية بين وزيري الدفاع في البلدين (الأمير محمد بن سلمان والجنرال جيمس ماتيس) عن أكبر صفقة سلاح في تاريخ الإقليم (صفقة القرن) حيث من المنتظر أن تصل إلى ١١٥ مليار دولار، سيكون معظمها أسلحة ومعدات عالية التقنية بشكل كبير، ومن المتوقع أن تحزو معظم الدول الخليجية وخاصة الإمارات حزو السعودية، لزيادة ضخامة تلك الصفقات، والتي يمكن أن تسفر عن الآتي:

١- البدء في إنشاء (جيش/جيوش) ذكية قليلة القوة البشرية، ولكنها عالية التقنية والكفاءة القتالية المؤثرة، بما يعوض قلة القوة البشرية لدول مجلس التعاون، في مواجهة تفوق إيراني كبير.

٢- يمكن لهذا للجيش الذكي أن يوفر لدول الخليج القوة البشرية التي تحتاجها في سوق العمل، وإدارة عجلة الإنتاج والتنمية، بدلاً من وضعها تحت السلاح كقوة عاملة أو احتياطية.

٣- استمرار تفوق القوة الجوية الخليجية في مواجهة إيران، وكذلك الأسلحة والمعدات التقليدية كمًا ونوعًا، مع زيادة فعالية الاعتراض الصاروخي البالستي باستكمال القبة الصاروخية، وزيادة كفاءة القوة البحرية، مع استكمال بناء القيادة الخليجية العسكرية الموحدة، وتجاوز الخلافات التنظيمية والهيكلية.

تاسعًا : مستقبل التعاون الاستراتيجي العسكري (الأمريكي- الخليجي) في عهد ترامب:

اختلف الخطاب الرسمي للرئيس ترامب، في مرحلة الدعاية الانتخابية، ثم مع بدء دخول البيت الأبيض، إختلف عنه بعد مضي (١٠٠) يوم في (٢٠١٧/٤/٢٩م)، حيث تحول من السقف الدعائي المرتفع، وإظهار الإرادة السابقة بالجمود، حيث تحول إلى الهبوط إلى أرض الواقع، فمثلا لم يلغ (٥+١) ولم ينقل سفارته إلى القدس، بمجرد وصوله إلى البيت الأبيض كما قال!!

وإننا نرى أن توجه ترامب في السياسة الخارجية، تجاه الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج بشكل خاص، يمكن أن يبدد جزءًا من حالة الغموض التي واكبت مجيئه إلى السلطة حيال منطقة الخليج، كالآتي:

١- أعتبر أن منطقة الخليج مازالت جزءًا من البعد القومي الأمريكي.

٢- إن العلاقة مع منطقة الخليج، هي علاقة تحالف استراتيجي مستقر، لضمان أمن وسلامة دوله وضد أي تهديد خارجي، ولضمان التدفق الآمن للنفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

٣- محاولة الرد على المآخذ الخليجية، مثل (٥+١) ومحاولة البرهنة على أن ذلك لتحجيم إيران نوويًا، وأن الإتفاق لا يعني تحول أمريكي تجاه إيران، أو خصمًا من العلاقة الاستراتيجية المستقرة بين الولايات المتحدة والخليج، كما أن التأخر النسبي في إرساء وتشغيل القبة الصاروخية، لم يكن بسبب الولايات المتحدة، ولكن لبعض الخلافات الهيكلية والتنظيمية الخليجية.

٤- رغم مبيعات السلاح الأمريكية الضخمة إلى المنطقة، كأحد أكبر وأهم أسواق السلاح في العالم، إلا أن الولايات المتحدة عازمة على إمداد الدول الخليجية بأحدث ما في الترسانة الأمريكية من تقنيات عسكرية وتكنولوجية، لضمان بناء قوات مسلحة ذكية، قادرة على التصدي للتهديدات.

٥- تتراوح العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج وخاصة بريطانيا وفرنسا، بين الشراكة والتحالف الاستراتيجي المستقر.

٦- البرهنة على التعاون المتصاعد في التصدي للإرهاب في المنطقة، كما أن المستقبل سوف يفصح عن تطور واستقرار العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، فلننتظر.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة

أمريكا ونفط الخليج:

النفط ركيزة العلاقات الأمريكية - الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة

ارتبطت دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة استراتيجية متينة في مجالات النفط والغاز والاقتصاد تخطت ثمانية عقود، حيث ترجع بواكير هذه العلاقة إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين، وتحديدًا عام ١٩٣١م، مع اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، ومنح الملك عبد العزيز آل سعود - يرحمه الله - حق التنقيب عن النفط لشركة أمريكية، واكتشاف كميات كبيرة من النفط في البحرين عام ١٩٣٢م، وتبع ذلك وصول شركة ستاندرد أويل Standard Oil of California للخليج عام ١٩٣٣م، لتبدأ المنطقة بذلك تحولاً على الصعيد الإقليمي، حيث باتت المجهز الرئيسي للطاقة على الصعيد العالمي. ويشكل اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي فرانكلن دي روزفلت بالملك عبد العزيز آل سعود على الطّرادة الأمريكيّة «كوينسي» حيث ربَط ذلك الاجتماع نفط الشّرق الأوسط بالأمن القومي الأمريكي ارتباطًا دائمًا، وساعد أيضًا على تشكيل أحد أبرز العلاقات الاستراتيجية في القرن العشرين، حيث توفّر السعودية النفط بأسعار منخفضة للأسواق العالميّة مقابل الأمن الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكيّة لمنطقة الخليج العربي.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وغني عن البيان، فإن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ببغداد في العاشر من سبتمبر عام ١٩٦٠م، يُعد تحولاً تاريخيًا في علاقات دول الخليج العربي تجاه الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام، وذلك كنتيجة مباشرة للهيمنة التي كانت تمارسها آنذاك شركات النفط العالمية، مما دفع بالدول المنتجة للنفط ومن بينها دول الخليج العربي للتخلص من هذا الاحتكار، حيث شاركت المملكة العربية السعودية والكويت، في تأسيس المنظمة، ثم سرعان ما انضمت لهما قطر عام ١٩٦١م، ثم الإمارات عام ١٩٦٧م.

وشكلت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، نقطة تحول في العلاقات الخليجية - الأمريكية إذ استخدمت دول الخليج العربي ولأول مرة في التاريخ سلاح النفط كوسيلة فعّالة للضغط على إدارة صنع القرار في الولايات المتحدة من خلال حظر تصدير النفط مقابل وقف تزويد إسرائيل بالسلاح لترجيح كفتها على حساب القوات المصرية، ونجح السلاح الخليجي في تحقيق أهدافه وتحوّلت دفة تحديد الأسعار والتحكم في السوق النفطي العالمي إلى يد الدول المنتجة وفي مقدمتها دول الخليج العربي.

وانعكست عوائد النفط الضخمة التي حصلت عليها دول الخليج العربية بعد تصحيح أسعار النفط من ٥ دولارات إلى (١٣) دولارًا في منتصف سبعينات القرن الماضي في شكل نوع جديد من الشراكة الخليجية - الأمريكية المرتكز على تطوير القدرات الأمنية والعسكرية لدول الخليج العربية، ثم التعاون في مجالات الحفر والتنقيب وتكنولوجيا النفط والغاز مع كبريات الشركات الأمريكية للعمل بالخليج العربي، ويتفق الجانبان الخليجي و الأمريكي على أن قضية الأمن الخليجي لا تختلف إطلاقًا عن الاقتصاد الخليجي، فلهما أولوية مشتركة في أجندة العمل المشترك، فباستقرار الأمن ينمو الاقتصاد، وبنماء الاقتصاد يتعزّز الأمن.

وجدير بالذكر، فقد شكلت حماية نفط دول الخليج العربي أحد ركائز السياسة الأمريكية وتجلت في تعهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في مطلع ثمانينات القرن الماضي بالتصدي لأي عملية تعيق انسيابية تدفق النفط بسلاسة إلى السوق العالمية، وهو ما أكد عليه الرؤساء الأمريكان الذين جاؤوا من بعده، بمن فيهم الرئيس الحالي دونالد ترامب.

إذًا فإن علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربية تتسم بأنها علاقات استراتيجية ترتكز بصفة رئيسة على مقولة النفط مقابل الأمن، أي أن دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية تؤمن انسيابية سلسلة لتوفير النفط وبأسعار متزنة، وبالمقابل توفر الولايات المتحدة الأمريكية مظلة أمنية تحمي دول الخليج من التهديدات والمخاطر الخارجية لاسيما من دول الجوار، وتجلى ذلك بصورة بارزة للعيان عند الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م، فبادرت الولايات المتحدة لحماية مصالحها النفطية في المنطقة إلى الإسراع في إخراج العراق بعد معركة عاصفة الصحراء في مطلع عام ١٩٩١م، وذلك للمحافظة على تدفقات النفط . وكذلك كان النفط أحد أسباب احتلال الولايات المتحدة للعراق في مارس عام ٢٠٠٣م.

وشهدت العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين حدوث عدد من المتغيرات في مسار العلاقة النفطية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي بدأت تؤثر على شكل العلاقة بينهما، ومساراتها المستقبلية، وفيما يلي توضيح لهذه المتغيرات:

المتغير الأول- انخفاض الواردات الأمريكية من نفط الشرق الأوسط:

تبنت الولايات المتحدة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة استراتيجية ترتكز على تخفيض وارداتها النفطية من الشرق الأوسط بما في ذلك من المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي، حيث قامت الولايات بتنويع مصادر استيراداتها النفطية لتشمل دولاً مثل المكسيك وفنزويلا ونيجيريا والمملكة المتحدة والنرويج وأنغولا والجزائر وكولومبيا .وكان حصاد هذه الاستراتيجية انخفاض وارداتها من النفط الخام السعودي الذي وصل إلى(١,٣) ملايين برميل يوميًا مقارنة بـ(٢,٢٪)مليون برميل يوميًا عام ٢٠٠٣م، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو(٩٠٪)، وباتت كندا اليوم تشكل المورد الرئيس للنفط الخام للولايات المتحدة، حيث استوردت منها الأخيرة نحو (٣,٣) ملايين برميل يوميًا تمثل نحو (٤١٪) من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الخام للعام ٢٠١٦م، وهي نسبة تفوق نسبة صادرات جميع دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك" مجتمعة مع الولايات المتحدة.

المتغير الثاني - انتقال الولايات المتحدة من مرحلة استيراد النفط إلى مرحلة تصديره:

ألغت الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٥م، الحظر الذي فرضته على تصدير نفطها قبل أربعين عامًا، وبذلك تحولت الولايات المتحدة من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر للنفط، حيث صدرت الولايات المتحدة أول شحنة من نفطها بعد إلغاء حظر أربعة عقود، حيث غادرت شاحنة نفط تابعة لشركة "كونوكو فيليبس" الأمريكية مدينة كوربوس كريستي في ولاية تكساس قاصدة أحد الموانئ الإيطالية، حيث ستستلم شركة "فيتول" السويسرية الهولندية ما تحمله من النفط والمكثفات، وأن الولايات المتحدة ستقوم بتوريد شحنة نفط واحدة على الأقل لشركة "فيتول"، وهي إحدى أكبر الشركات المتخصصة بتجارة النفط. وتصدر الولايات المتحدة النفط الخام أيضًا إلى جزيرة كوراكاو في البحر الكاريبي، حيث يجري استخدامه لتخفيف النفط الفنزويلي الثقيل بقصد تكريره.

علاقات أمريكا بدول الخليج استراتيجية ترتكز بصفة رئيسة على مقولة النفط مقابل الأمن

ومن المتوقع بأن تتجاوز صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال العام ٢٠١٧م، إنتاج أربع دول من أعضاء منظمة "أوبك"، وربما تزيد بوتيرة أكبر إذا التزم ترامب بتعهداته بتخفيف القيود المفروضة على عمليات الحفر وتعظيم الإنتاج. ويتوقع أن تبلغ مبيعات أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم ما يصل إلى ٨٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط في الخارج خلال العام ٢٠١٧م. أما صادرات الولايات المتحدة فقد بلغت ٥٢٧ ألف برميل يوميًا في الأحد عشر شهرًا الأولى من عام ٢٠١٦م.

المتغير الثالث- اكتشاف النفط الصخري :

شهدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، اكتشاف كميات ضخمة من النفط الصخري Shale Oill في الأراضي الأمريكية، والذي أدى إلى تربع الولايات المتحدة ولأول مرة في التاريخ على عرش الإنتاج العالمي من النفط الخام والذي وصل إلى (١٣,٧) مليون برميل عام ٢٠١٥م، متخطية المملكة العربية السعودية (١١,٩) مليون برميل وروسيا (١١) مليون برميل. وقد ساهمت زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي من الزيت الصخري من (٥,٦) مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٠م، إلى (٩,٦) مليون برميل عام ٢٠١٥م، في زيادة عرض النفط على الصعيد العالمي مما كان له دور فاعل في هبوط أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤وعام ٢٠١٥م، مما أثر كثيرًا على إيرادات دول الخليج العربي من تصدير النفط والتي تقلصت كثيرًا ، وكانت لها آثار كبيرة على الموازنات العامة لها والتي شهدت عجوزات خلال الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦م.

وفي ظل التوقعات بزوال فائض المعروض من النفط من الأسواق العالمية في عام ٢٠١٧م، نتيجة لاتفاق دول الأوبك بتخفيض الإنتاج بمعدل (١,١) مليون برميل لمدة ستة أشهر، والتوقع بتمديد العمل باتفاق تخفيض الإنتاج خلال النصف

الثاني من العام الحالي، سيصبح عندئذٍ المحدد الرئيسي للأسعار هو تكلفة المنتجين الهامشيين وهم في هذه الحالة شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكية، وتقدر هذه التكلفة حاليًا بنحو ٥٥ إلى ٦٠ دولاراً.

وغني عن البيان، فإن سعر تعادل النفط الصخري الأمريكي أصبح المحدد الرئيسي لأسعار النفط، ومن المتوقع أن يظل هذا السعر بين ٥٥ و٦٠ دولارًا للبرميل، مما يُبقي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ما بين (٥٠-٥٥) دولار للبرميل خلال العام الحالي. إن بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية قد وجه ضربة موجعة لمنتجي النفط الصخري الأمريكي والذي بات جزءًا كبيرًا منه غير مجد من الناحية الاقتصادية، ولذلك انخفض حفر الآبار الجديدة بنسبة تراوحت بين (٢٣و٧٠٪) في بعض الشركات الأمريكية.

ويمكن القول بأنه من الخطأ الاعتقاد عند الكثيرين بأن الحد من الحساسية الأمريكية تجاه الاضطرابات النفطية المحتملة، يتطلب تقليص واردات الولايات المتحدة من النفط، من خلال زيادة إنتاجها المحلي. فتلك الحجة -من وجهة نظرهم- تغفل طبيعة وآلية عمل سوق النفط العالمية، فالنفط لا يُباع إلا في سوق عالمية، وسعره يتحدد في السوق العالمية طبقًا لمعطيات العرض والطلب العالميين، وأي اضطراب في السوق من شأنه تقليل الإمدادات سيشمل المستهلكين كافة، فحتى لو انخفضت واردات الولايات المتحدة من نفط دول الخليج العربي إلى الصفر، فستتأثر الولايات المتحدة بالاضطرابات التي ستحدث في السعر العالمي.

وتتفاوت توقعات الخبراء المختصين باقتصاديات النفط بشأن الخسائر الاقتصادية التي قد تنجم عن اضطراب الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، ولكن أفضل التقديرات تشير إلى أن تخفيض (١٪) من العرض والإنتاج سيسفر عن زيادة قدرها ٨٪ في سعر النفط العالمي. وطبقًا لذلك التحليل، فإن نقص الصادرات النفطية بمقدار عشرة ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل (١٠٠٪) من حجم الصادرات السعودية أو (٦٠٪) من الصادرات عبر مضيق هرمز، سيتسبب في مضاعفة أسعار النفط، وتقليص الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة (٣٪)، والتي تعادل (٥٥٠) مليار دولار أمريكي.

وتأسيسًا على ما تقدم سيبقى الأمن الطاقوي ركيزة أساسية في بنية علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي، وتعمل الإدارة الأمريكية الحالية التأكيد على أهمية هذه الركيزة بوصفها إحدى الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة إزاء منطقة الخليج العربي، وهو ما قد يكون تم التأكيد عليه في القمة الخليجية الأمريكية التي عقدت أثناء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض نهاية شهر مايو ٢٠١٧م.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن ما يُدّرس في جامعة هارفارد أن سعر النفط وكمية إنتاجه هي من ركائز الأمن القومي الأميركي والتي لا تجيزه الولايات المتحدة الأمريكية لأحد بما فيهم المنتجين للنفط وأصحابه، وهذا هو الذي يدفع الإدارة الأمريكية الجديدة إلى التمسك بموضوع المحافظة على الأمن الطاقوي، لاسيما وأنها تعرف حق المعرفة بأن النفط الصخري لن يتخطى عشر الإنتاج العالمي من النفط الخام قبل العام ٢٠٢٦م.

وعليه، فستبقى مسألة تعزيز العلاقات الأمريكية الخليجية على رأس أولويات الإدارة السياسية في كل الجانبين لاسيما الولايات المتحدة لأن ذلك يخلق لها شعور أقوى بأمن الطاقة لاسيما وأننا نعرف بأن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام يبلغ حوالي (١٧,٥) مليون برميل يوميًا، وهو ما يشكل قرابة ربع الإنتاج العالمي، وهو يمثل ركيزة أساسية في تحديد سعر النفط. وتعتبر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج العربي اقتصادية، إذ أن الاحتياطي المؤكد لدول مجلس التعاون الخليجي من النفط يقدر بنحو (٤٩٥,٣) مليار برميل من النفط الخام أي ما نسبته (٣٣٪) من الاحتياطيات النفطية المؤكدة على الصعيد العالمي والمقدرة بنحو (١٤٩٢,٦) مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٦م. كما سجل إنتاج الغاز الطبيعي المسال في دول مجلس التعاون حوالي (٤٠٩,٦) مليار متر مكعب، برميل في عام ٢٠١٥م، بالإضافة إلى ثاني أعلى احتياطي من الغاز الطبيعي بعد روسيا والذي يقدر بنحو (٤١,٧) مليار متر مكعب.

ويقينًا، فإن الموارد الهيدكربونية الهائلة لدول الخليج العربية، تشكل مركز اهتمام دائم للولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تمتلك سوى (٣٦,٣) مليار برميل من الاحتياطيات النفطية في مطلع عام ٢٠١٧م. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم إذ بلغ حجم استهلاكها السنوي نحو(١٩,٣) مليون برميل يوميًا بنهاية عام ٢٠١٦م، تستورد نحو (٧,٣) مليون برميل يوميًا من الأسواق الخارجية ضمنها (١,٥) مليون برميل يوميًا من دول الخليج العربي وفقًا لإحصاءات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام ٢٠١٦م.

كما تُعد دول مجلس التعاون الخليجي شريك تجاري مهم جدًا للولايات المتحدة الأميركية، خلال الثلاثين سنة المنصرمة، وقد تم تأسيس منتدى الحوار الاقتصادي الخليجي الأمريكي عام ١٩٨٥م، ليكون بمثابة القوة الرئيسة التي تبحث من خلالها دول الخليج العربية والولايات المتحدة سبل زيادة التبادل التجاري والاستثماري بما يعزز العلاقات التجارية والاقتصاد. وقد ساهمت جولات الحوار الاقتصادي الخليجي الأمريكي التي عقدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في ارتفاع حجم التبادل التجاري الخليجي الأمريكي من قرابة عشر مليارات دولار عام ١٩٨٦م، إلى (٨٨) مليار دولار عام ٢٠١٦م، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (١) التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (١٩٨٦-٢٠١٦) مليار دولار

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	التبادل التجاري السلعي
١٩٨٦	٤٣٦٢	٥٠٨٦	٩٤٤٨
١٩٩٠	١٢٣٧٦	٦١٨٩	١٨٥٦٥
١٩٩٥	١٠٣٧٩	١٠٣٨٠	٢٠٧٥٩
٢٠٠٠	١٧٤٠٦	٩٧٦٧	٢٧١٧٣
٢٠٠٥	٣٣٠٣١	٢٢٣٩١	٥٥٤٢٢
٢٠١٠	٣٧٤٣٥	٣٤٦٧٣	٧٢١٠٨
*٢٠١٦	٢٦٦٠٠	٥١٣٠٠	٧٧٩٠٠

Source: Gulf Organization For Industrial Consulting(GOIC), Gulf Statistical Profile, Various Years.
* https://www.bea.gov/international/index.htm#trade

وعلاوة على الثقل الذي تمثله دول الخليج العربي في الجغرافيا الاقتصادية للنفط والغاز على الصعيد العالمي، فإن استثمارات الصناديق السيادية لدول الخليج العربي لها ثقلها الكبير في الاقتصاد الأمريكي، حيث تقترب قيمة الأصول المالية لهذه الصناديق من تريليوني ونصف دولار في أواخر ٢٠١٦م.

وجدير بالذكر لا تزال التوقعات على المدى الطويل لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي إيجابية ولن تتأثر إلى حد كبير بتراجع أسعار النفط. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في عام ٢٠٤٠م، إلى (١٠٤,٤) ملايين برميل يوميًا، مقارنة مع المستوى الحالي عند (٩٠) مليون برميل يوميًا، علمًا بأنه لتلبية هذا الطلب، فإن جميع الأنواع كالنفط التقليدي من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، والنفط غير التقليدي مثل: الزيت الصخري من الولايات المتحدة ومصادر أخرى؛ نفط البحر العميق في البرازيل؛ النفط الرملي في كندا؛ والنفط من منطقة القطب الشمالي ستكون مطلوبة، مع الإشارة إلى أن النفط غير التقليدي يحتاج إلى سعر ٦٠ دولارًا للبرميل، وبما أن الأسعار الحالية للنفط لا تدعم تطوير هذه الموارد، وهناك بالفعل مؤشرات على التباطؤ في الاستثمار في طرق الإنتاج غير التقليدية، فإنه من المتوقع أن يستقر سعر النفط عند مستوى عادل في المدى الطويل. وأمام هذا المشهد، فإن الكلام الذي يردد كثيرًا من خلال وسائل الإعلام المختلفة عن النفط الصخري كبديل أو منافس أمر غير واقعي مع الأخذ بنظر الاعتبار الكلفة المرتفعة نسبيًا لإنتاج برميل من النفط الصخري قياساً بالإنتاج التقليدي للنفط في دول الخليج العربي والذي تتراوح كلفة إنتاج البرميل الواحد منه ما بين ٥ إلى ١٣ دولار للبرميل. يتطلب الأمر أسعار مرتفعة للنفط تتخطى الـ (٦٠) دولاراً لضمان إنتاج كميات تجارية من النفط الصخري الأمر الذي لا يخدم مصالح بعض الجهات لاسيما الدول المستوردة.

وعليه، يمكن القول بأن التقدم التكنولوجي في مجال ثورة النفط الصخري لن تؤثر سلبًا على مجلس التعاون الخليجي للعشرين عامًا المقبلة على الأقل، بسبب ارتفاع تكلفة النفط الصخري، وبسبب النمو المتوقع لاستهلاك النفط في آسيا لاسيما دول كالصين والهند وكوريا. بل طبقًا لتقرير شركة آسيا للاستثمار، فإنه من المتوقع أن يتفوق معدل نمو استهلاك النفط في آسيا على استهلاك الغاز الطبيعي في الفترة نفسها، وهذا بالتأكيد سوف يدعم استدامة صادرات النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي التي ستبقى على دورها المحوري كرائد في تصدير الطاقة عالميًا. وستمنع التكلفة العالية للانتقال من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الغاز الصخري، بالإضافة إلى إنشاء إطار تنظيمي أكثر صرامة لعملية التكسير الصخري، بسبب المخاوف البيئية المتزايدة، وارتفاع الطلب الآسيوي، المشهد الحالي لموارد الطاقة من الاختلاف بشكل كبير.

ومن نافلة القول بأن أهمية النفط في دول مجلس التعاون ليست تكمن في مساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما كذلك في الدور المستقبلي الذي سوف يلعبه في تلبية الاحتياجات العالمية بشكل عام. فوفرة احتياطاته، وتوفر البنى التحتية لمرافق تصديره القادرة على استيعاب الكميات الكبيرة المتوقع تصديرها منه في المستقبل، حيث تشير معظم توقعات المنظمات والهيآت المتخصصة بالطاقة في استشراف الطلب المستقبلي على الطاقة إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) لعدة عقود قادمة، ومن المتوقع أن يحافظ الوقود الأحفوري على حصة (٨٠٪) في مزيج الطاقة العالمي في المستقبل. ومن المتوقع أن يستحوذ النفط والغاز وحدهما وسوف يشكلان ما نسبته ٥١٪ من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة بحلول عام ٢٠٣٥م.

وختامًا نقول، بأن عنصر النفط سيبقى يشكل ركيزة أساسية في العلاقات الأمريكية الخليجية خلال العشرين سنة القادمة سواء من خلال دوره المباشر في تلبية احتياجات السوق الأمريكية من النفط الخام الخليجي ذو السعر المعتدل، أو بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام العوائد المالية المتأتية من تصديره في تعزيز التبادل التجاري بين الجانبين وتشجيع الصناديق الخليجية السيادية على استثمار المزيد من الأموال في الاقتصاد الأمريكي. كما وأن زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة من الزيت الصخري ستلعب دورًا كابحًا لارتفاع أسعار النفط بصورة سريعة على الصعيد العالمي، حيث أن ارتفاع سعر النفط سيقود إلى زيادة الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجها من النفط ، وهو ما سيدفع النفط للانخفاض.

* أستاذ الاقتصاد- بالمعهد الدبلوماسي ـ قطر

الشراكة الأمريكية ـ الخليجية الجديدة شراكة فرص وليس شراكة أعباء

التأسيس الثاني للعلاقات الخليجية - الأمريكية

ليس من قبيل المبالغة القول بأن ما تم في قمم الرياض الثلاث في مايو الماضي هو بمنزلة "التأسيس الثاني" للشراكة الاستراتيجية الخليجية – الأمريكية، وذلك بعد تدشين التأسيس الأول لهذه الشراكة عام ١٩٤٥م، بين الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، خلال قمتهما التي عقدت على متن الطراد يو إس إس كوينسي في البحيرات المرة بقناة السويس، وهي القمة التي أسفرت عن اتفاق سمي باتفاق كوينسي، وأسست لتحالف استراتيجي سعودي ـ أمريكي انسحب فيما بعد على علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربية كافة، وشكل أحد أعمدة السياسة في الشرق الأوسط على مدى ٧٠ عامًا.

د. معتز سلامة

لقد ركزت أغلب التوقعات في السنوات الماضية على ما سمي بـ "الاستدارة شرقًا"، في إشارة إلى توجهات إدارة أوباما ناحية الشرق الآسيوي، وجرى رصد مؤشرات فعلية على سعي واشنطن لتقليص التزاماتها إزاء الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، إلا أنه لم يعد هناك أدنى شك – بعد القمم السعودية الخليجية الإسلامية الأمريكية– في أن التحليلات التي أشارت إلى اعتزام الولايات المتحدة تقليص التزاماتها إزاء المنطقة، أصبحت جزءًا من الماضي. ويؤكد ذلك أن السياسة الأمريكية لا تعرف الحتميات، وأن هناك عنصر إغراء أطلق عليه البعض إسم "النداهة" الخليجية، التي تشير إلى أن هذه المنطقة لديها عناصر إغراء وجاذبية تجعل الانصراف الأمريكي عنها أمرًا مستعصيًا.

لقد شهدت العلاقات الخليجية الأمريكية فترات حرجة، ولكنها تجاوزت هذه الاختبارات، وأكدت استمرار حاجة الولايات المتحدة لدول الخليج والعكس؛ فلقد تعرضت العلاقات لاختبار حاسم خلال الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م، وجاءت حرب التحرير لتؤكد متانة الالتزام الأمريكي، وخلال الفترة التي أعقبت الغزو تمكنت دول المجلس من الدفاع عن علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة وصمدت إزاء مختلف أطياف المعارضة الداخلية من أنصار التيار الإسلامي. وجاء أخطر اختبار تعرضت له هذه العلاقات بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والمشاركة الكثيفة من عناصر تنظيم القاعدة الخليجيين في ضرب مركزي التجارة العالمية في نيويورك، وتعرضت العلاقات لاختبارات جديدة في ظل الثورات العربية ٢٠١١م، حين هددت إدارة أوباما – بموقفها الضعيف– نسيج العلاقات، واستكملت الجهود في هدمها بقانون جاستا في ٢٠١٦م.

وعلى جانب آخر، أثبتت الدبلوماسية الخليجية خلال السنوات الماضية قدرتها على كسب شركاء استراتيجيين متنوعين؛ فتحركت بنشاط ملموس نحو تمتين العلاقات الاستراتيجية مع قوى دولية متعددة؛ فكانت الجولات الرسمية للملك سلمان وولي ولي العهد، ولقيادات الإمارات والكويت والبحرين وقطر لكل من الصين واليابان والهند وروسيا، وكان ملحوظًا القدرة الفذة على تمتين العلاقات مع الشركاء الأوروبيين، واستضافة رئيس فرنسا السابق (فرانسوا أولاند) في القمة التشاورية لمجلس التعاون الخليجي بالرياض في مايو ٢٠١٥م، ورئيسة وزراء بريطانيا (تريزا ماي) في قمة المجلس بالمنامة في ديسمبر ٢٠١٦، وتأكيد الاثنين على أن أمن الخليج من أمن فرنسا وبريطانيا. وهذه الجهود الكثيفة لقادة الملكة ودول المجلس لم تكن بعيدة كخلفيات ودوافع لقرار إدارة ترامب بالاستدارة مجددا نحو الخليج. ولعل الصفقة التي عقدتها إدارة ترامب مع المملكة ودول الخليج في قمم الرياض كفيلة بأن تمكن الدولة الأعظم من أن

"النداهة" الخليجية تؤكد أن هذه المنطقة لديها عناصر إغراء وجاذبية تجعل الانصراف الأمريكي عنها أمرًا مستعصيًا

تبقى على تفوقها الاستراتيجي النوعي لسنوات مقبلة، وأن تؤجل تراجع مكانتها العالمية وأن تلتقط الأنفاس في السباق الجامح مع العدّاء الصيني الذي يتقدم بسرعة مذهلة. وهكذا أدت القمة إلى ضخ دماء جديدة في شرايين العلاقات الخليجية الأمريكية، وأكدت أن الخدمات الاستراتيجية متبادلة وليست من جانب واحد، فالتحول الأمريكي نحو الخليج سيحقق للولايات المتحدة مصالح اقتصادية وسياسية مماثلة للمصالح الأمنية والدفاعية التي تجنيها دول المجلس مع الولايات المتحدة، كما أن فائدة دول المجلس للولايات المتحدة مماثلة للفائدة التي تجنيها دول المجلس من علاقاتها معها.

شراكة فرص لا شراكة أعباء:

إن نظرة إلى واقع دول مجلس التعاون الخليجي الست عام ٢٠١٧ م، تشير إلى أن الشراكة الاستراتيجية معها لم تعد مكلفة لأي حليف استراتيجي، خصوصًا للحليف الأمريكي، الذي يعتمد القسط الأكبر من دوره الأمني والدفاعي عن المنطقة على تاريخه ومصداقيته المؤسسة على تجارب عملية، على نحو يجابه التهديدات دون الحاجة لبذل جهود كبيرة، وهو ما يعني أن الشراكة الخليجية تحقق أرباحًا بلا تكاليف بالنسبة للولايات المتحدة. ويزداد الانطباع العالمي بأن منطقة الخليج هي منطقة خير، وأن الارتباط بها يحقق مكاسب، فقد حققت دول مجلس التعاون على مدى السنوات الماضية قفزات تنموية غير عادية، جعلت بعض دولها تحتفظ لنفسها بمواقع وترتيب بين الدول الأكثر نموًا في العالم التي كانت تحتكر المراتب المتقدمة، وهناك بعض المؤشرات التنموية العالمية الآن تتولى فيها دول المجلس المراكز الأولى، وهو أمر يجعل الخليج منطقة مشعة ومتلألئة بتجاربها وخبراتها، ونماذجها في التعايش والتسامح والاستقرار السياسي والتعليم.

إذا كانت الولايات المتحدة قد تغيرت عما كانت عليه من ٧٠ سنة، فإن دول الخليج هي الأخرى تغيرت كثيرًا، وتمكنت من تجاوز فجوات التنمية وأنماط الحياة بينها وبين دول العالم الأول، بل قلصت الفجوات في الجانب العسكري والتسليحي وفي بناء الدولة الوطنية، ولم تعد حاجة دول المجلس للخارج فقط لأجل الحماية العسكرية والدفاعية، وهو الوضع الذي استمر حتى مطلع الألفية الثالثة، وإنما لأجل الاستثمار واجتذاب الخبرات والقدرات واقتناص الفرص، ومن ثم لا يمكن تفسير العودة الأمريكية للخليج بالرغبة الخليجية فقط في الخدمات الأمنية، ولا يمكن مقارنة الوضع الخليجي الآن بالوضع في الثمانينيات من القرن العشرين، من ناحية مضمون التحالف المرغوب فيه مع الولايات المتحدة، وإنما بالرغبة في الحفاظ على استقرار معدلات التنمية ونمط الحياة والجهوزية العامة. وهناك عنصر إغراء أمريكي إضافي للارتباط بدول المجلس التي حققت طفرات تنموية ومالية تمكنها من ضخ الدماء في شرايين الحياة للاقتصاد الأمريكي. ولم يكن غريبًا أن يصرح الرئيس ترامب نفسه خلال حملته الانتخابية – وقبلها بسنوات في برامج تليفزيونية- بتصريحات يبدو منها انبهاره وإعجابه الخاص بالوضع الاقتصادي في الخليج وبأوضاع الرفاهية القائمة، والتي اعتبرها الأفضل في العالم، حيث تحدث عن المطارات في دول الخليج وعن المباني وناطحات السحاب والبنوك ووسائل النقل والمتاحف ووسائل الترفيه والتسلية والتعليم والاستقرار السياسي وعن سهولة إنجاز الأعمال والمشروعات، مؤكدًا أنها تتفوق على نظيراتها في أمريكا، وأشار تحديدًا إلى أن كل شيء في دبي جديد على نحو مبهر. من هنا يمكن النظر إلى الاتفاقيات السعودية مع الولايات المتحدة على أنها استثمار في علاقة ورابطة مختلفة عن شراكة الـ ٧٠ سنة الماضية للطرفين على حد سواء.

لكل ذلك تبدو الشراكة الأمريكية الجديدة مع دول الخليج كشراكة فرص وليس شراكة أعباء؛ فلا يشكل الخليج الآن عبئًا أمنيًا ودفاعيًا على الولايات المتحدة، وإنما فرصة تفتح نافذة لا مثيل لها للاقتصاد الأمريكي، ولم يكن من السهل أن يدرك ذلك إلا رئيس بمستوى رجل أعمال، يدرك حقيقة الوضع المالي في دول الخليج، التي تراكم لديها خبرات هائلة في كسب وصناعة وإدارة الثروة. هو يدرك ذلك ويعرف أن المقابل الأساسي الذي يتعين على بلاده دفعه ليس سوى توظيف الهيبة والمكانة وقوة الردع في مواجهة التهديدات المحتملة، وهو أمر تحققه الولايات المتحدة دون تكاليف فعلية، مع بقاء تجربة حرب تحرير الكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١م، ماثلة وشاخصة في الذاكرة الإيرانية والعالمية. وفي الحقيقة فإن ما ضمن أمن الخليج منذ تلك الحرب لم يكن وجود القوات الأمريكية وإنما عصا الردع، الذي تأكد من ترسخ القناعة منذ تلك الحرب بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على التحرك في الخليج عندما تصبح الأخطار واقعًا، وهذه "الضمانة بالنموذج" وبسابق الخبرات والسلوك والحرب، هو أمر لا تستطيع أي قوة أخرى أن تقدمه. ويشكل استمرار

توظيف هيبة الردع العسكرية الأمريكية-المتحصلة من تجربة حرب الكويت-أهم عامل ضمان لاستقرار أمن الخليج. وإذا كانت علاقة الولايات المتحدة بدول الخليج تكاد تكون بلا أعباء على الجانب الأمريكي، فإن مردودها ومكاسبها تصل إلى ١٠٠٪ على الجانب الخليجي، ومشكلة إدارة أوباما أنها لم تكن مستعدة حتى لكسب فرص مقابل "اللاتكاليف".

٧٠ سنة شراكة استراتيجية جديدة:

هل الشراكة الخليجية الأمريكية الجديدة قابلة للاستمرار لـ ٧٠ عامًا أخرى، أم أنها يمكن أن تتعرض لاهتزازات جديدة؟

لا يمكن ضمان استمرار العلاقة الخاصة التي تنسجها دول الخليج مع إدارة ترامب، إذا قدمت بعد ٤ أو ٨ سنوات إدارة جديدة بمفاهيم مختلفة، خصوصًا من الحزب الديمقراطي، وهذا أمر يخضع لطبيعة الحياة السياسية الأمريكية. ومن المؤكد أن فترة إدارة ترامب تعطي لدول الخليج فرصة جيدة لترتيب تحالفاتها، لكن من المهم ألا ترتكن في أمنها الخاص منذ اليوم على الضمانة الأمريكية فقط؛ حيث أن تجربة السنوات الماضية أكدت أن هذه العلاقات يمكن أن تتعرض لتطورات مفاجئة في لحظات حرجة. إن ما حققته دول المجلس في السنوات الماضية من شراكات في علاقاتها مع القوى الكبرى (الصين، روسيا، اليابان، الهند، فرنسا، بريطانيا) هو مكسب استراتيجي لا يجب التفريط فيه؛ حيث أنه يشكل عنصر تأمين ضد تقلبات السياسة الأمريكية، فضلا عن أن النشاط السياسي والدبلوماسي الخليجي أضاف حيوية متميزة للعالم العربي، الذي ظل راكدًا لفترة طويلة، ولم يستفد بالثقل الخليجي في قضاياه الحيوية.

لذلك من الأهمية أن يسعى صانع القرار في الخليج إلى الاستفادة من وجود إدارة ترامب إلى أقصى مدى، مع الاستمرار في تمتين تحالفاته الاستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى، وهنا يمكن التحرك بأشكال متعددة على الساحة الأمريكية:

على الساحة المجتمعية: السعي لبسط مزيد من الحيوية على هذه العلاقات في الأوساط السياسية والمجتمعية الأمريكية، لأجل غرس الإيمان بأهمية العلاقات مع دول الخليج في أوساط المجتمع الأمريكي، بحيث تزول الصورة التي تختزل الخليج في المال أو الفوبيا الإسلامية، ويترافق ذلك مع التوعية والتثقيف بأهمية الخليج كأرض للفرص والمال وأنشطة الأعمال، ويمكن في سياق ذلك الاستفادة من الدارسين السعوديين والخليجيين عامة في الولايات المتحدة ليعيدوا التعريف ببلدانهم، وليعكسوا مدى الارتقاء والتقدم في أنماط ونماذج الحياة في الخليج. ويقدم حصاد القمة الخليجية الأمريكية فرصة ذهبية لعمل ذلك وتوثيق العلاقات المجتمعية؛ فالصفقات والاتفاقات التي تم إبرامها تتضمن مجالات متعددة لتشبيك العلاقات غير الجانب العسكري، وسوف تخلق فرصًا لتوثيق العلاقات الشخصية

والمؤسساتية على الجانبين، وتخلق فرصًا ومجالات للاختلاط والعمل المشترك بين آلاف السعوديين والأمريكيين، على غرار الفرص التي تحققت خلال حقبة البحث والتنقيب عن النفط واكتشافه في الخمسينيات والستينيات.

لقد تضمنت الاتفاقيات التي جرى توقيعها خلال القمة: اتفاقية لتصنيع طائرات "بلاك هوك" في المملكة، ومذكرة تفاهم بين الشركة السعودية لتقنية المعلومات وشركة "أبل"، واتفاقية لتوليد الطاقة، واتفاقيتين في مجال الاستثمار بالتقنية والبنية التحتية، واتفاقيتين في مجال تصنيع المنتجات عالية القيمة، واتفاقية في مجال خدمات النفط والغاز، واتفاقية لتأسيس مصنع للإيثلين في أمريكا، و٣ اتفاقيات في مجال التعدين وتطوير القدرات البشرية، واتفاقيات في مجالات الاستثمارات الصحية والنقل الجوي، واتفاقيات في مجالات الرقمنة والاستثمارات العقارية. ويبلغ حجم التقديرات المالية لهذه الاتفاقيات بما بين ٣٠٠ –٤٠٠ مليار دولار، وهو رقم يشير إلى بلدين يتجهان لربط رؤيتيهما الاستراتيجية معًا (٢٠٣٠ و٢٠٥٠ وربما أبعد من ذلك)، ويسعيان لتشبيك العلاقات في مختلف الجوانب. وهو ما ينبغي أن يؤدي لحالة تحالف استراتيجي أشبه بذلك الذي مكن المملكة من بناء نهضتها الأولى، التي برزت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ومكنت المملكة من أن تصل إلى ما هي عليه الآن. ويعني ذلك ضرورة استغلال فترة إدارة ترامب لأجل الاستثمار في النسيج المؤسساتي والمجتمعي والثقافي للعلاقات، على نحو يتجاوز الندوب التي تركتها أحداث ١١ سبتمبر وفترة أوباما وقانون جاستا، وليؤكد في النهاية على أن ما يرغب في الحصول عليه بعض الفاعلين على الجانب الأمريكي من خلال إصدار قوانين لاقتناص المال الخليجي عبر أحكام المحاكم الداخلية وبسبل غير مشروعة دوليًا، يمكن أن تجني الولايات المتحدة أضعافه من خلال بناء علاقات صحية استراتيجية قائمة على الاحترام والمنفعة المتبادلة.

وفي هذا السياق، من المهم العمل خليجيًا لأجل نسج رؤية سياسية للعلاقات مع الولايات المتحدة ترتقي بها إلى مستوى العقيدة السياسية التي تتجاوز الخلافات في رؤى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وتنساب إلى مفاصل ومراكز القرار والنفوذ الأمريكية من أجهزة ووزارات ومؤسسات وجامعات وصحف ووثائق ورؤى واستراتيجيات رسمية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، بحيث تهذب وتشذب الانحرافات في بعض مراكز التفكير الأمريكية التي أثمرتها إدارة أوباما، ومن ثم تكون الرابطة الخليجية الأمريكية مؤمنة من الاضطراب والتوتر إذا حلت بعد ٤ أو ٨ سنوات إدارة جديدة لديها أفكار شبيهة بأفكار إدارة أوباما، ولذلك فإنه لا ينبغي على دول المجلس أن تكف عن جهودها لأجل كسب أنصار جدد في أوساط الحزب الديمقراطي وتدعيم علاقاتها بمؤسسات صنع القرار الأمريكي التي تتجاوز الحزبين، والضخ بأفكار تجدد الثقة بأهمية العلاقات والفوائد منها، كأحد أعمدة المكانة الأمريكية في العالم. وهنا أيضًا من المهم الاعتبار بنموذج الرئيس الحالي(ترامب)؛ حيث يتبين أن الاطلاع على أوضاع الخليج والرهان على الشخصيات المرشحة للصعود السياسي في الولايات المتحدة، هو أمر ذو مردود جيد، ولذلك من المهم استمرار الوصول إلى الشخصيات وشبكات النفوذ السياسي الواعدة والرهان عليها، وتنظيم جولات تعريفية في أوساط المجتمع والنخبة الأمريكية بنماذج الحياة والتنمية والفكر في دول الخليج، تستهدف التأكيد على أن خليج النفط والصور النمطية لم يعد قائمًا، وأنه الآن خليج الازدهار والاستقرار والفكر والتنمية والفرص.

ويظل التحرك الإعلامي على الساحة الأمريكية وفي أوساط مراكز البحوث وبؤر التفكير أمرًا على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصًا من جانب طبقات المتعلمين والمثقفين الخليجيين ممن عاشوا في المجتمع الأمريكي، ومن الأمراء والشيوخ واسعي الثقافة والاطلاع، حيث أن مشاركاتهم في اللقاءات والمحاضرات العامة وعلى الفضائيات الأمريكية يقدم الخليج في صورة جديدة. ومن المؤكد أن عشرات الأفكار الكبرى يمكن أن تكون مجالا للحوار والتشابك الاجتماعي والعلمي والسياسي الأمريكي الخليجي على مدى السنوات المقبلة خصوصًا فيما يتعلق بمؤسسات ومراكز مكافحة الإرهاب (مثل مركز اعتدال الجديد بالمملكة)، والمؤسسات المعنية بأمن الخليج وإيران، ومراكز القرار ومصانع السلاح والتكنولوجيا وتقنية المعلومات والاستثمار، وكافة مجالات الاتفاقيات المتخصصة التي جرى توقيعها. وكل هذه الخطوات من شأنها تثبيت دورة العلاقات الخليجية الأمريكية وتأمينها من التحولات المفاجئة بشكل يتجنب مفاجأة الخليج مرة ثانية برئيس "أوبامي" التوجه.

إن ما يمكن تسميته بـ "استراتيجية الأجنحة المتعددة"، الهادفة لتعزيز شراكات الخليج مع الولايات المتحدة وبين الشرق والغرب، من شأنها أن تجعل منطقة الخليج في موقع المرفق المركزي في تفاعلات العالم، بحيث تؤسس لمكانتها العالمية كمركز ثقل للقوة الناعمة والحضارية في وسط عالم يموج بالاضطراب والتناقضات الحضارية، وهي استراتيجية من شأنها أن تتوج الخليج في موقع الجسر المركزي والعالمي بين تفاعلات القوى الكبرى.

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية ومدير برنامج الخليج العربي بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

الاستثمارات الخليجية - الأمريكية المتبادلة مستمرة رغم التباينات

المصالح الاقتصادية أكثر ديمومة من السياسة المتغيرة وهو ما يدركه ترامب عاجلاً أم آجلاً

تحقق دول مجلس التعاون الخليجي فوائض مالية من عوائد صادرات النفط والغاز، وذلك بعد تمويل مصروفات الموازنة العامة، منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن. وتتبع دول المجلس سياسات مالية حصيفة فيما يتعلق باستثمار تلك الفوائض، سعيًا منها للمحافظة على القيمة الحقيقية لتلك الفوائض في مواجهة التضخم، والاحتفاظ بقدر منها كحق من حقوق الأجيال القادمة في تلك الثروة الناضبة. ويعتبر استخدام الفوائض المالية في بناء أصول إنتاجية، أفضل أوجه الاستثمار على الإطلاق، حيث يتم توريث الأجيال القادمة طاقات إنتاجية في مجالات الإنتاج المختلفة، سواء في قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعات التحويلية، أو في الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، أو في رأس المال الاجتماعي كالطرق والموانئ والمطارات.

د. محمد البنا

لكن نظرًا لظروف كثيرة من أهمها محددات الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الوطنية، لدول مجلس التعاون، الأمر الذي جعل من استثمارات الفوائض المالية في الأوراق المالية، أهم الخيارات المطروحة من صور الاستثمار المالي المتاحة، خاصة في شراء الأوراق المالية الحكومية من سندات وأذون خزانة، نظرًا لما تتمتع به من ثقة وتدني مستويات المخاطر المالية، بجانب الاستثمار في شراء أسهم وحصص في شركات دولية كبيرة.

ولعل من أهم أوجه الاستثمارات المالية التي تمثل امتلاكًا لأصول إنتاجية في الخارج، ما قامت به شركة أرامكو السعودية بتملك أكبر مصفاة بأمريكا بعد شرائها مصفاة "بورت آرثر" بولاية تكساس التي تعتبر "جوهرة التاج" بالنسبة لصناعة النفط الأمريكية حيث تصل طاقتها الاستيعابية إلى ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، الأمر الذي سيسمح لأرامكو بالحصول على موقع استراتيجي يسمح لها بنقل نفطها الخام إليها وتصفيته ومن ثم بيعه في أسواق أمريكا الشمالية.

ولما كانت الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة، بجانب الدول الغربية الأخرى، من أهم المؤسسات المصدرة للأوراق المالية الحكومية، سواء في صورة سندات طويلة الأجل، وأذون خزانة قصيرة الأجل، فمن هنا تركزت استثمارات دول مجلس التعاون في الأوراق المالية الحكومية الأمريكية.

وتشكل الفوائض المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج عنصرًا هامًا في الاقتصاد الأمريكي، رغم ضخامة اقتصاد البلاد، فإن أموال الخليج تعد قطاعًا اقتصاديًا مهمًا بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا يختلف تأثيرها عن أي قطاع حيوي بأمريكا، وهو الأمر الذي يظهر بوضوح في الاهتمام الأمريكي الكبير بدول الخليج، ولكن تبقى هناك عدة أسئلة، أهمها، حجم وأهمية وقيمة هذه الاستثمارات وفي أي المجالات وما هو المردود على دول مجلس التعاون الخليجي، وما هي المخاطر المحيطة بهذه الاستثمارات، وهل تساهم في تقوية العلاقات بين الطرفين، وما مدى أهمية وفائدة ومخاطر ربط العملات الخليجية بالدولار.

وتصدر وزارة الخزانة الأمريكية تقريرًا سنويًا يظهر حجم الأصول التي تملكها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير بيانات التقرير الأخير للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، أن قيمة تلك الاستثمارات تبلغ قيمتها ٦١٢,٣٧١ مليار دولار إلى جانب امتلاكها لسيولة حجمها ٢٨٥,٢٣٨ مليار دولار تضاف إلى امتلاكها لسندات دين آجلة بقيمة ٢٦٤,٧٦٨ مليار دولار وسندات دين عاجلة بقيمة ٦٢,٣٧٠ مليار دولار.

وكشفت وزارة الخزانة الأميركية، عن حجم الاستثمارات السعودية في أذون وسندات الخزانة الأميركية، وقالت إنها بلغت

١١٦,٨ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٦م. وبلغت استثمارات السعودية في الأوراق المالية بالخارج في نهاية مارس الماضي، ١,٤٥٦ تريليون ريال (٣٨٨,٥ مليار دولار).

البعد السياسي للاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة

في عام ١٩٧١م، قرر الرئيس الأمريكي نيكسون إلغاء ارتباط الدولار بالذهب وعدم قابليته للتحويل إلى ذهب، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العسكرية وقيام الولايات المتحدة بطباعة الدولار دون وجود رصيد كافٍ من الذهب، بعد تزايد طلبات التحويل من الدولار إلى الذهب وانتهت بذلك حقبة ربط العملات الوطنية بالذهب، أو بعملات قابلة للتحويل غلى ذهب، وتنحي نظام بريتن وودز.

ومع بعد تحول الدولار إلى عملة إلزامية، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للبحث عن مصادر أخرى للحفاظ على عملتها كأهم عملة في الاحتياطات الدولية، وأهم وسائل تمويل التجارة العالمية، حيث وقعت اتفاقًا مع المملكة العربية السعودية وذلك عام ١٩٧٣م، يقضي بأن تكون مبيعات النفط السعودي بالدولار الأمريكي، وفي عام ١٩٧٥م، تبعتها كل دول أوبك، ونشأت ظاهرة البترو دولار، الذي حفظ للدولار طلبًا عالميًا، ووفر عملة دولية تلبي حاجة السيولة الدولية والمعاملات التجارية العالمية، بعد هذا الاتفاق أصبح كل من يرغب بشراء النفط عليه أن يحصل على الدولار الأمريكي أولاً، ثم يدفعه للدول المنتجة للنفط، بجانب ما تم استحداثه بواسطة صندوق النقد الدولي من عملة حسابية تعرف بحقوق السحب الخاصة وتتكون من سلة من العملات الدولية الرئيسة. ومع تراكم الاحتياطات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط كان لزاما البحث عن أوعية ادخارية، ومنافذ استثمارية لتلك الاحتياطات الدولارية.

كما كان الدور الاقتصادي لدول الخليج الداعم للاقتصاد العالمي في مواجهة التقلبات الدورية والأزمات المالية التي تنتاب الاقتصادات المتقدمة، واضحًا إبان الأزمة المالية الأخيرة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، حيث كان لدول الخليج دور فعال في تخفيف آثار الأزمة، إذ ساهمت المنطقة في إعادة الاقتصاد إلى الاستقرار، استجابة لدعوة رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون لدول الخليج بالمساهمة في تمويل صندوق يهدف إلى إعادة الاستقرار إلى النظام المالي العالمي ومساعدة الدول التي أصابتها الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكانت قد أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن السعودية تحديدًا خلال حملته الانتخابية، ردود أفعال ومخاوف ليس فقط حول مستقبل أموال دول الخليج المستثمرة في الولايات المتحدة وإنما حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما، وهل تتعامل الولايات المتحدة حقيقة، مع أموال الخليج المستثمرة في الاقتصاد الأمريكي بتلك الصورة، حيث اعتبرها ترامب حقًا أصيلاً لبلاده، أو ثمنًا للأمن، الأمر الذي لا يمكن أن يمثل أساسًا لتعامل دول الخليج مع استثماراتها بالولايات المتحدة، ولا يشكل أساسًا لعلاقات اقتصادية أصلها تبادل المصالح والمنافع التجارية.

ولم تكن تصريحات الرئيس الأمريكي وحدها علامة إنذار في مراجعة السياسات الاستثمارية والتنموية في دول الخليج العربية، بل سبقتها تلك الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط، وبدء حقبة جديدة من التوجهات التنموية بعيدًا عن الفوائض البترولية، حيث تعاني السعودية في الوقت الراهن، وهي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، من تراجع حاد في إيراداتها المالية، الناتجة عن تراجع أسعار النفط الخام عما كان عليه عام ٢٠١٤م، تزامنًا مع إعلانها موازنة تتضمن عجزًا يبلغ ٨٧ مليار دولار أميركي للسنة المالية الحالية، بعد تسجيلها عجزًا بـ٩٨ مليار دولار العام الماضي.

الفرصة متاحة لتعميق التقارب الصيني الخليجي بما يلبي احتياجات الصين من الطاقة

وفي حين ربطت بعض الدوائر بين الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة وبين العلاقات السياسية والتطورات الأمنية، وهو ما تردد في أعقاب صدور قانون «جاستا»، فقد كانت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أذون وسندات الخزانة الأمريكية ترتفع بنسبة ٤,٧٪ في يناير الماضي، عن الشهر السابق، كما ورد في بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، حيث أشارت إلى أن الاستثمارات الخليجية ارتفعت إلى ٢١٨,٤ مليار دولار، حتى نهاية يناير الماضي، مقابل ٢٠٨,٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٦م.

وجاءت الاستثمارات السعودية، في الصدارة باعتبارها أكبر الدول المستثمرة في الأذون والسندات الأمريكية، حيث ارتفعت إلى ١١٢,٣ مليار دولار في يناير الماضي، بنسبة زيادة ٩,٢٪ مقارنة مع ١٠٢,٨ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٦م، بينما حلت الإمارات في المرتبة الثانية بـ٦١,٦ مليار دولار في يناير الماضي، والكويت بالمرتبة الثالثة بنحو ٢٩,٤ مليار دولار، ثم عمان بنحو ١٣,٥٦ مليار دولار، وقطر بنحو ١,١٩ مليار دولار، والبحرين بنحو ٦٦٢ مليون دولار فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات السابقة تتركز في أذون وسندات الخزانة الأمريكية، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة، سواءً كانت حكومية أو خاصة، ولعل من أبرزها ما أعلنت عنه الحكومة السعودية من عزمها على استثمار مبلغ ٤٠ مليار دولار استثمارات جديدة في البنية التحتية الأمريكية، بحسب ما كشفت وكالة «بلومبرج»، وهو ما يدعم الخدمات المقدمة للأمريكيين بصرف النظر عن العوائد المتوقعة على تلك الاستثمارات على الجانب السعودي.

وتؤكد مثل هذه الاستثمارات وما يترتب عليها من آثار إيجابية على البلد المتلقي، أن التعاون الاقتصادي أيًا كان شكله، له أبعاد سياسية بجانب الغرض الاقتصادي الرئيس، وهو تحقيق عوائد مناسبة على الأموال المستثمرة، والمحافظة على قيمتها الحقيقية، وتوفير درجة عالية من التأكد وعدم المخاطرة.

ونخلص من ذلك إلى أنه على الرغم من المصالح الاقتصادية المتبادلة في علاقة الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون إلا أن الجوانب السياسية عادة ما تلقي بظلالها على العلاقات الاقتصادية البحتة، ويظهر ذلك جليًا في الحالات والأزمنة التي قد تتضارب فيها المصالح السياسية بين الطرفين، أو تختلف فيها الرؤى السياسية والأمنية بينهما، كما حدث مؤخرًا في علاقة الولايات المتحدة بإيران، أو تباين المواقف من الصراع الدائر في سوريا على وجه التحديد.

والرأي عندنا أنه رغم صعوبة الفصل بين المصالح الاقتصادية والمواقف السياسية، إلا أن المصالح الاقتصادية أكثر ديمومة، بينما يمكن للمواقف السياسية أن تتغير بسهولة أكبر، وهو ما لابد أن يدركه الرئيس الأمريكي الحالي رونالد ترامب عاجلاً أم آجلاً.

محددات السياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من قيام العلاقات الاقتصادية الدولية على مبادئ المنافع التجارية المتبادلة، إلا أن التوافق السياسي يدعم تلك العلاقات وينميها، فضلاً عن تأثرها بأي توترات في العلاقات السياسية، حيث لا يمكن في النهاية فصل المنافع الاقتصادية البحتة عن المصالح السياسية بشكل قطعي.

ففي الوقت الذي تتقارب فيه الولايات المتحدة مع إيران، فإنها تضعف من العلاقات السياسية الأمريكية الخليجية؛ مما قد يدفع بدول الخليج للبحث عن حليف دولي لإعادة التوازن وتدعيم ثقله الإقليمي، وهنا تبرز أهمية التوجه العربي الخليجي نحو الصين كثاني اقتصاد على المستوى العالمي، فضلاً عن كونها مصنع العالم ومتجره.

خاصة وأنه في الوقت الذي كانت فيه الصين تتقارب بحذر مع الخليج، وتنظر إلى إيران كحليف نفطي معاد لواشنطن، فقد أصبح هذا التوجه أقل فاعلية، لاسيما مع دخول الاتحاد الأوروبي كمنافس على حصة النفط الإيراني، فضلاً عن التقارب الأمريكي الصيني.

وتبدو الفرصة متاحة اليوم لتعميق التقارب الصيني الخليجي؛ مما ستكون له تأثيرات إيجابية على أكثر من صعيد، فعلى الصعيد الاقتصادي وفي ملف النفط، ستظفر الصين بحليف استراتيجي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، بينما ستضاعف دول الخليج من حصتها في سوق النفط العالمي، ولا يتوقف الأمر على الملف النفطي، حيث تعتبر الاستثمارات المشتركة أكبر فائدة اقتصادية يمكن أن يجنيها الطرفان.

فعلى الرغم من أن أوروبا وأمريكا كانتا الأكثر جذبًا لأموال الخليج، إلا أن التقارب مع الصين أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية بـ ٧٤٥ مليار دولار أمريكي، يفتح خيارات كبيرة أمام دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت باكورة هذا التوجه قيام شركة أرامكو السعودية كمستثمر في إنشاء مصفاة للنفط في فوجين جنوب شرق الصين، إلا أن قيمة استثمارها لا تتعدى المليار دولار، ومازالت في الأفق فرص استثمارية أكبر بكثير.

وفي الوقت الذي تشكل فيه الصين أرضًا خصبة للاستثمار الخليجي، يمكن للمناطق الحرة في دول الخليج أن تمثل هدفًا ممتازًا للمصانع الصينية، لما يمتاز به الشرق الأوسط من قرب جغرافي من الأسواق العالمية.

وتتوفر عوامل عدة تجعل من عام ٢٠١٧م، أكثر صعوبة اقتصاديًا واستثماريًا على المستويين الإقليمي والعالمي نظرًا إلى كثرة التطورات والأحداث التي شهدها عام ٢٠١٦م، والتي يتوقع استمرار تداعياتها في التبلور، خاصة التصويت بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى انتخاب دونالد ترامب مع عدم وضوح سياساته تجاه الحلفاء، مرورًا بأزمات الشرق الأوسط المتنقلة وانعكاساتها على الأمن والاستثمارات وأسعار النفط.

ويتوقع أن تؤدي زيادة الإنتاج في دول الأوبك، إضافة إلى ضعف الطلب العالمي، إلى بقاء الفائض في ميزان النفط العالمي، إضافة إلى المستويات القياسية لمخزونات الخام التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بسبب تخمة المعروض في السوق، كذلك سيواصل الدولار القوي إضعاف القوة الشرائية للدول المستوردة للنفط.

ومما لا شك فيه، أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة ستكون له انعكاسات مباشرة على ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة في دول المجلس، مما دفع بها لمراجعة أوضاعها المالية، وتوجهاتها الاستراتيجية كما هو حادث حاليًا في المملكة العربية السعودية وتطوير توجهاتها التنموية من برنامج التحول الوطني إلى رؤية جديدة ٢٠٣٠م، للاقتصاد السعودي.

وقد نشر المنتدى الاستراتيجي العربي تقريرًا عن حالة العالم في عام ٢٠١٧ م، توقع فيه أن تتراوح أسعار النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م، ما بين ٥٠ و٥٥ دولارًا للبرميل، قبل أن تعاود الارتفاع في النصف الثاني، لكن دون أن تخترق سقف ٦٠ دولارًا للبرميل. وفقًا للتقرير سيفرض الانخفاض في عائدات النفط على الدول التي تعتمد على تصديره مواجهة تحد سيتوقف جزء كبير من قدرة الدول على تحمل خفض إنفاقها على احتياطاتها النقدية وقدرتها على توفير الأموال؛ إضافة إلى التأثير على توجهاتها الاستثمارية.

واعتبر التقرير أن الخلافات بين القوى الإقليمية ستضعف من آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي في عام ٢٠١٧، حيث أن غياب الغطاء

السياسي القوي سيؤدي إلى جعل الفرص الاستثمارية خارج المنطقة أكثر جذبًا. كما سيُعيد القطاع الخاص النظر في استراتيجيته؛ إذ سيخشى الرؤساء التنفيذيون من أن تُشكّل التوترات التي تحدث في منطقة تُعاني من أطر تنظيمية ضعيفة مصدر خطر لا يمكن تجاوزه.

ويتوقع مصرف كريدي سويس أن يشهد الاقتصاد الأميركي نموًا بحوالي ٢٪، وأن يتأنى الاحتياطي الأميركي في تشديد السياسة النقدية، ويراهن البنك على ارتفاع معدلات سندات الخزانة الأميركية. وفيما يختص بالقطاعات يرى كريدي سويس أن جميع المؤشرات تدل على أن عام ٢٠١٧م، سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى التزامات الشركات الأميركية باستثناء الشركات المصدرة للمواد الأولية الذي يمكن أن يساهم في استقرار الأسواق.

بالنسبة إلى الدولار يوضح البنك أن الظروف يفترض أن تصبح مواتية له. فبعد أن خفت مقابل اليورو والفرنك السويسري والين الياباني عام ٢٠١٥م، سيعود الدولار لتعزيز مكانته مقارنة بباقي العملات الرئيسية عام ٢٠١٧م. بالتالي ينصح الخبراء المصرفيون المستثمرين بالاستفادة من أي انخفاض في الدولار الأميركي لتجميع العملة الخضراء.

مستقبل الاستثمارات والودائع الخليجية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية

ليس من المتوقع أن تحدث تغيرات كبيرة أو واسعة على هيكل الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة في الأجل القصير، فلا الولايات المتحدة قادرة على قطع روابطها باقتصادات دول الخليج، رغم انتهاء حقبة النفط مرتفع الثمن، ولا من مصلحة دول المجلس تسييل استثماراتها في الولايات المتحدة بشكل فوري أو على نطاق واسع.

فالولايات المتحدة لا تزال تعول الكثير على ظاهرة البترو دولار، حيث يمثل الطلب العالمي على الدولار وفاءً للواردات العالمية، مكون رئيسي من الطلب العالمي على الدولار، كما أن توقعات استمرار عجز الموازنة العامة الفيدرالية لسنوات قادمة يؤكد أهمية الاستثمارات الخليجية في الأوراق المالية الحكومية الفيدرالية الأمريكية، كذلك لا تزال الاستثمارات الخليجية في الأصول الإنتاجية ومساهماتها في أسهم شركات كبرى أمريكية عنصرًا مؤثرًا في استقرار الأسواق المالية الأمريكية والعالمية.

وعلى الجانب الخليجي ليس هناك في المنظور قصير الأجل بدائل جاهزة، فضلاً عن أنها ليست في عجلة من أمرها، رغم حتمية تغيير النظرة طويلة الأجل، وتغيير أسس تكوين المحفظة المالية، ومن ثم يبدو من الضروري استدعاء الحكمة التقليدية في تنويع محفظة الأوراق المالية، حيث لا تزال تجد صدً لها أمام تلك المحددات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية.

وأول هذه التوجهات هو الاستثمار في البشر، من خلال تعليم عصري، يوفر مخرجات عالية المهارة مزودة بقدر مناسب من المعارف الحديثة، وقدرة عالية على التفكير والابتكار والتحليل المنطقي. ويرتبط برأس المال البشري الاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير، حيث صار الابتكار مصدرًا لفتح فرص الاستثمار على كافة الأصعدة، وفي شتى المجالات الاقتصادية، والأنشطة الإنتاجية والخدمية، في المنشآت الصغيرة الكبيرة.

كما يمثل الاستثمار المادي بشتى صوره مدخلاً أساسيًا في تنويع محفظة الاستثمارات، ذلك أن تكوين أصول إنتاجية، هو مصدر الأمان لرؤوس الأموال، فضلاً عن دوره في دعم القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الإنتاج والدخل، ويشمل الاستثمار المادي تكوين أصول إنتاجية في مختلف عناصر البنية الأساسية من طرق وكباري واتصالات، وموانئ ومطارات وغيرها، كما يشمل الاستثمار المادي الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من مدارس وجامعات ومستشفيات ومرافق عامة، وأخيرًا يأتي التكوين الرأسمالي في المشروعات الإنتاجية من خلال القطاع الخاص أو بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

فالاستثمارات العامة يمكنها حفز الاستثمارات الخاصة لأداء دور فعّال كما قال بول رومر رئيس الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي حيث يمكن مساعدة الحكومات على أن تتيح للقطاع الخاص المزيد من الفرص للاستثمار مع شعور بالثقة في أن رأس المال الجديد الذي يقدمه سيصب في صالح البنية التحتية للترابط العالمي، فإذا لم توجد شوارع وطرق جديدة، فلن يجد القطاع الخاص حافزًا للاستثمار في رأس المال المادي في المنشآت الجديدة.

وإذا لم يوجد ترابط بين أماكن العمل الجديدة وأماكن العيش والسكن الجديدة، فلن تتاح الفرصة لمليارات من البشر يريدون الانضمام إلى الاقتصاد الحديث للاستثمار في رأس المال البشري الذي ينتج عن التعليم والتدريب وعن التعلم أثناء العمل، فضلاً عن توفير رعاية صحية متكاملة.

تغيير طفيف في الحكمة التقليدية حيث تتحول من تنويع محفظة الأوراق المالية، وعدم وضع البيض كله في سلة واحدة، إلى تنويع محفظة الاستثمارات، بدءًا من الاستثمار في البشر، وتكوين رأس المال البشري، ومرورًا بالاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، وتكوين رأس المال الاجتماعي، وانتهاءً بحفز القطاع الخاص على التكوين الرأسمالي المادي في أنشطة إنتاجية معرفية حديثة.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنوفية -مصر

مستقبل دول الخليج في توطين الصناعة وتجاوز تحدياتها

الاستثمارات الأمريكية في دول الخليج: زيادة التنافسية الإنتاجية والتأسيس لاقتصاد صناعي

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤشرًا دقيقًا نسبيًا مقارنة بنسب التجارة الخارجية، يحدد من خلالها درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي واتجاهه نحو العولمة، وخلق فرص عمل جديدة، والإسهام في تنمية القدرة التنافسية التصديرية، وتسعى دول التعاون من أجل تسليح ذاتها في مضمار التنافس التجاري إلى جذب الاستثمار الأجنبي للاستفادة بأكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة وخاصة مجالات التكنولوجيا، والتي تفتقر إليها رغم أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة نامية. بالإضافة إلى ما نتوقعه من مردود الأموال في علاج العديد من المشاكل الاقتصادية مثل تنشيط حركة الإنتاج، وإيجاد حلول لمشكلات اجتماعية كالبطالة مثلاً، وتبرز أهمية الاستثمارات كونها من العوامل التي تعزز التكامل الاقتصادي بين دول التعاون، وكذلك من عودة رأس المال العربي المهاجر والذي يتطلب حوافز وجهود أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية ومنها الشركات الأمريكية موضوع البحث، ولكون الخصائص الطبيعية والاقتصادية متشابهة في المنطقة، فإن هناك ضرورة تستدعي الدول المعنية بتنسيق سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي لتجنب المنافسة فيما بينها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

د قتيبة العاني

إن الفرق الرئيس بين دول مجلس التعاون يكمن في درجة تنفيذها لخططها التنموية. إذ استطاعت الإمارات وقطر تطبيق الخطط على أرض الواقع بكفاءة وكذلك البحرين إلى حدٍ ضئيل. كما وصلت مستويات جودة البنية التحتية في المملكة وعُمان لمستوى موازٍ لمنطقة اليورو بالرغم من مجيئهم في أسفل القائمة. على الجانب الآخر، يختلف الوضع جذريًا في الكويت، حيثُ لا يتم تطبيق مشاريع التنمية الجديدة وكذلك نوعية البنية التحتية الحالية متهالكة. والشكل رقم (١) يوضح جودة البنى التحتية لدول التعاون.

المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول التعاون:

تعد المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج العربي اقتصادية بالأساس، إذ يقع ٥٤٪ من احتياطي النفط في العالم، و٤٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في منطقة الخليج، وبسبب التطورات السياسية الإقليمية، فثمة ارتباط بين استقرار السوق في الخليج وتعافي اقتصاد الشريك الأمريكي، الأمر الذي طرح أهمية العمل بين الولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والتنويع، فضلًا عن زيادة حجم التبادل التجاري معها، وتمت بلورته في الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون في الرياض في ٣١ مارس ٢٠١٢م، تحت عنوان "اتفاق الإطار الأمريكي الخليجي للتعاون التجاري، والاقتصادي، والاستثماري، والتقني".

ونجحت دول مجلس التعاون بتفادي معظم الآثار السلبية الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية بدعم من قوة مصادرها النفطية والغازية ورؤوس أموالها الاحتياطية المدخرة؛ إلا أن التراجع الذي شهده قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على بعض القطاعات الاقتصادية الخليجية المحتاجة للاستكمال، وخاصة المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

وتعيد صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية بحيث تسهل التبادل التجاري بين أمريكا ودول التعاون. وفي هذا الشأن علق

شكل رقم (١) جودة البنى التحتية لدول التعاون

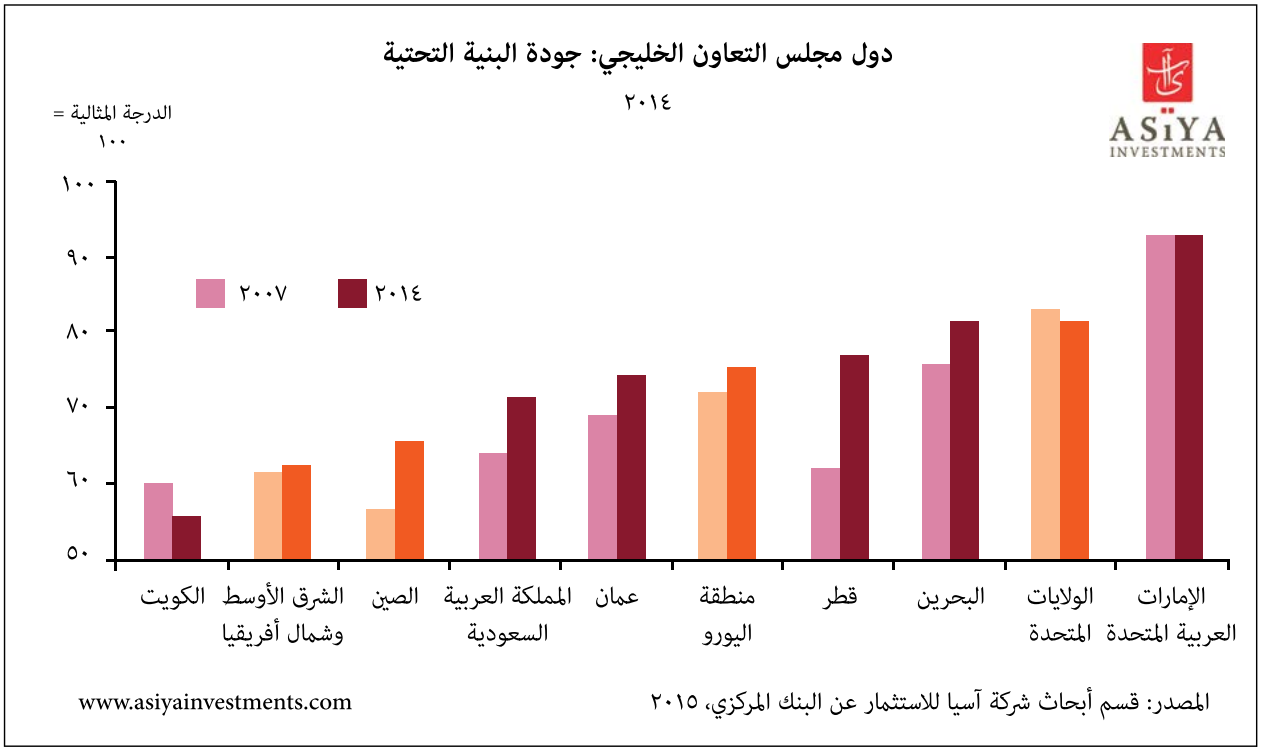

وزير الخارجية السعودي عادل جبير،" إن بلاده شريك اقتصادي قوي للولايات المتحدة وأكبر مصدر للبترول، ومن أكثر المستثمرين في العالم، واصفًا زيارة ترامب للمملكة بأنها "تاريخية بكل المقاييس، ومن المعتقد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حمل خلال زيارته إلى السعودية، مفاجآت اقتصادية، وسط توقعات بالاتفاق على استثمارات ومشاريع ضخمة تصل كلفتها إلى ٢٠٠ مليار دولار. وستشكل القيمة الضخمة للاستثمارات المرتقبة المباشرة وغير المباشرة خلال السنوات الأربع المقبلة، ضمن إحدى المراحل المهمة، في تنفيذ "رؤية السعودية ٢٠٣٠" لتنويع الاقتصاد وتحريره من الاعتماد على إيرادات النفط، وهذا سيوفر أهم فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري السعودي مع الولايات المتحدة.

أهمية الاستثمارات الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي:

لما كانت الحاجة للاستثمار الأجنبي لتنويع القاعدة الإنتاجية الذي يسهم بدوره في خلق وظائف في القطاع الخاص، وزيادة التنافسية والإنتاجية، وتحقيق النمو المستدام، وتأسيس اقتصاد صناعي سيكون ذا أهمية مستقبلية عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض، ومن ثم استقرار معدلات النمو في دول الخليج، وهذه الحاجة تواجه بعدد من التحديات التي تكمن في اتجاهين، الأول في جانب الطلب والمتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي من خلال استقرار السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة لإدارة الطلب الكلي، والثاني في جانب العرض المتمثل في تنمية رأس المال البشري، وإصلاح تشوهات سوق العمل، وبناء حوافز أكثر فعالية ترتبط في حفظ الحقوق للمستثمر الأجنبي وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

وجاءت السعودية في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون بالنسبة لحجم التبادل التجاري غير النفطي مع أمريكا خلال الشهور التسعة الأولى لعام ٢٠١٥ بـ ١٧,٤ مليار دولار بنسبة ٤١,٨ ٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري غير النفطي لدول المجلس مع أميركا خلال تلك الفترة، وتستثمر ٥٠٠ شركة أمريكية بشكل كبير في كل المجالات التجارية، ما يعكس دخول هذه الشركات من خلال استثمارات مفتوحة غطت جميع القطاعات التجارية. وكان لتوجيه الملك سلمان بن عبد العزيز الذي أعلنه في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال أيلول (سبتمبر) ٢٠١٦م، بفتح الأسواق السعودية للاستثمارات العالمية، يتوافق مع التوجهات الدولية بتحرير الأسواق، التي تعد أحد أهداف منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى تحقيقها.

وجاءت الإمارات كأكبر أسواق دول مجلس التعاون المصدرة إلى أمريكا خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٥ م، حيث بلغت صادراتها ١,٩ مليار دولار بنسبة ٤٠ ٪ من إجمالي

صادرات دول المجلس السلعية غير النفطية مع أمريكا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

ويبقى السؤال ما هي العناصر الواجب توافرها عند اتخاذ قرار جذب الاستثمار المباشر؟

إن من أهم العناصر الجاذبة للاستثمار المباشر هو: عنصر الاستقرار، وثقة المستثمر، وسياسة (الانفتاح التجاري)، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي: فالدول ذات معدلات نمو اقتصادية مرتفعة سوف تنجذب اليها الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح. وفي تقرير صادر عن إرنست ويونغ حول محفزات النمو الاقتصادي بعنوان (قوة التكامل) أنه في حال قررت دول مجلس التعاون أن تصبح سوقًا واحدة بدلاً من ست أسواق منفصلة فإنها مجتمعةً ستغدو مباشرةً تاسع أكبر اقتصاد في العالم بحجم يماثل الاقتصاد الكندي والروسي ويقارب حجم الاقتصاد الهندي. وإذا حافظ الاقتصاد الخليجي الناشئ على معدل نمو سنوي قدره ٣,٢ ٪ خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة، فمن الممكن أن يصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ م، وبذلك يكون قد اقترب من حجم الاقتصاد الياباني.

ومقابل ذلك هناك عوائق تحد من تحفيز المستثمر الأجنبي للاستثمار، منها صعوبة الإجراءات الإدارية، وعدم توفر عنصر الشفافية وشمولية الأنظمة والقوانين المتعلقة بفض المنازعات، كما هي مبينة في الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) أهم معوقات الاستثمارات الأجنبية:

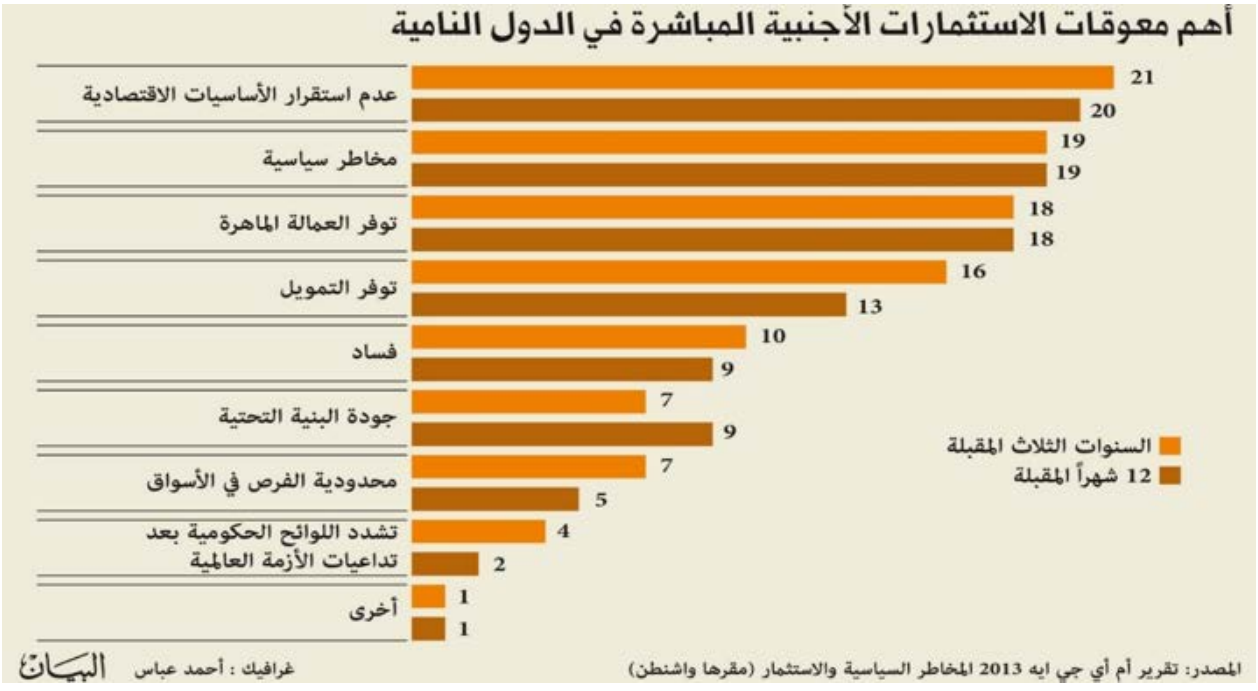

أثر الاستثمارات الأمريكية على دول الخليج العربي كنتيجة لسياسات ترامب الاقتصادية:

عبرّ ترامب بوضوح فيما يتعلق بسياسته التجارية عن نيّته الحصول على (صفقات أفضل). فقد تجاوزت الولايات المتحدة مجلس التعاون على نحو استراتيجي عند التفاوض حول اتفاق تجاري إقليمي وفضّلت اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع حكومات خليجية فردية شملت صفقة مع البحرين في عام ٢٠٠٦ وصفقة مع عُمان في عام ٢٠٠٩م، وعلى نحو مماثل، لم يسارع مجلس التعاون كمنظمة إلى تعزيز اتفاقات التجارة الإقليمية مع الدول والمجموعات الإقليمية الأخرى. وقد تكون هذه الفرصة المواتية لمجلس التعاون لكي يوحّد جهوده ويتوصّل إلى اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة أو الأفضل من ذلك مع المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو يرسّخ جهوده مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على غرار اتفاقه في عام ٢٠١١ م، مع ماليزيا ومع سنغافورة عام ٢٠١٥م.

ولعل أبرز مجال للتغيير ولبروز الفرص سيكون في الوعود التي قطعتها إدارة ترامب بالاستثمار في البنى التحتية. فصناديق الاستثمار التابعة للدولة في مختلف أرجاء مجلس التعاون تراقب هذا المجال عن كثب. وفي حال كانت الفرص حقيقية والمستثمرون الأجانب مرحبًا بهم، لمّح كل من الصندوق السيادي القطري والكويتي عن اهتمامهما. وإلى جانب الاستثمارات السلبية في صناديق البنى التحتية، ثمة اهتمام كبير وفرصة هامة لكيانات دول الخليج لإدارة الاستثمارات في البنى التحتية وتشغيلها في الولايات المتحدة في قطاع النفط والغاز وفي المرافئ.

وهناك برنامج مشترك يستثمر بالبنية التحتية والطاقة بقيمة تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار، خلال السنوات الأربع القادمة. جاء ذلك في الزيارة الأخيرة التي قام بها، ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في دعم نمو الاقتصاد العالمي، وأشار البيت الأبيض إلى أن التعاون الاقتصادي الموسع بين البلدين يمكن أن يثمر إلى ما لا يقل عن مليون وظيفة أمريكية مباشرة في غضون السنوات الأربع المقبلة، والملايين من الوظائف الأميركية غير المباشرة، فضلاً على وظائف في المملكة العربية السعودية. وتُعد المملكة اليوم الشريك التجاري الـ ١٢ لأمريكا فيما تُعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة، كما أن الولايات المتحدة حائزة أيضًا على أكبر حصة من الأسهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة. ويعود ذلك لأن العلاقات بينهما بنيت على أساس متين من الاحترام والمنفعة المتبادلين. والجدول رقم (١) يوضح حجم التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة، فيما يبن الشكل رقم (٣) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لدول التعاون.

جدول رقم (٣) حجم التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية بالمليون ريال:

بيان	الصادرات السعوديّة إلى الولايات المتحدة	الواردات السعوديّة من الولايات المتحدة	حجم التبادل التجاري	الفائض التجاري
2009	85.531	50.999	136.530	34.532
2010	124.657	52.748	177.405	71.909
2011	187.522	61.943	249.465	125.579
2012	208.228	78.770	286.998	129.458

الشكل رقم (٣) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لدول التعاون:

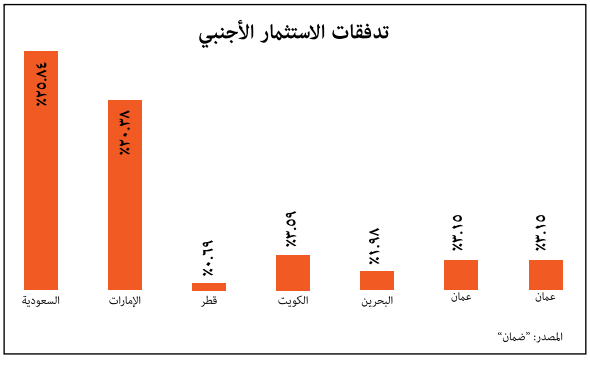

الصناعات الخليجية الجاذبة للاستثمارات:

أدركت دول مجلس التعاون مبكرًا أن الصناعة وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص استثمارية واقتصادية في قطاعات غير النفط والغاز. إلا أن الجهود والتخطيط لنهوض الصناعة لم يكن بمستوى الطموح، وهناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الصناعة، أبرزها انخفاض حجم إسهام قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي النشاط الصناعي بالرغم من أهميته في خلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي.

تعتبر الصناعات المعدنية الأساسية واحدة من أهم الصناعات التحويلية في دول التعاون، حيث تشكل استثماراتها المتراكمة حتى العام ٢٠١١م، البالغة نحو٤٢,٤ مليار دولار ما نسبته ١٣,١ ٪ من إجمالي الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية، وجاءت في المركز الثاني في الأهمية بعد الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط التي شكلت استثماراتها المتراكمة نحو ٥٧,٦ ٪، وذلك وفقًا لإحصاءات إدارة المعلومات الصناعية (IMI) في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك). وتقدر هذه الإحصاءات الطاقة الإنتاجية القائمة حاليًا في دول مجلس التعاون من الألومنيوم الأوليّ بنحو ٣,٦ مليون طن. والجدول رقم (٢) يوضح عدد المصانع والعاملين في مصانع دول التعاون.

جدول رقم (٢) عدد المصانع والعاملين في مصانع دول التعاون

الدولة	عدد المصانع	الاستثمار التراكمي (مليون دولار)	عدد العاملين
الإمارات	٥٧	٣٨٥٣	٥٧١٦
البحرين	١١	١٠٦٦	١٧٥٠
السعودية	٩٠	١١٧٥٨	٢٥٢٠٨
عُمان	١٥	١٣٧٧	٢٩٦٣
قطر	٦	١٠٦٧	٢٣٧٣
الكويت	٥	٢٠٨	١٣٥٩
الإجمالي	١٨٤	١٩٣٢٩	٣٩٣٦٩

المصدر: قاعدة صناعات الخليج، "جويك"

إذ حازت المملكة العربية السعودية على حوالي نصف عدد المصانع العاملة في قطاع صناعة الحديد والصلب الرئيسة، تلتها دولة الإمارات بنسبة ٣١ ٪، ثم باقي دول مجلس التعاون بنسب تقل عن ذلك. كما حازت السعودية على نحو ٦١ ٪ من إجمالي الاستثمارات المتراكمة في هذا القطاع حتى العام ٢٠١١م، تلتها دولة الإمارات بنسبة ٢٠ ٪ تقريبًا، فباقي دول المجلس بنسبة ١٩ ٪ تقريبًا. كما استوعبت السعودية نحو ٦٤ ٪ من عدد العاملين في هذا القطاع للعام نفسه، تلتها الإمارات بنسبة ١٤,٥ ٪،

فعُمان بنسبة ٧,٥ ٪، ثم قطر بنسبة ٦ ٪، فالبحرين والكويت بنسبة ٤,٤ ٪، ٣,٥ ٪ على التوالي. والشكل رقم (٥) يوضح ذلك.

شكل رقم (٤) عدد المصانع والعاملين وحجم الاستثمارات المتراكمة

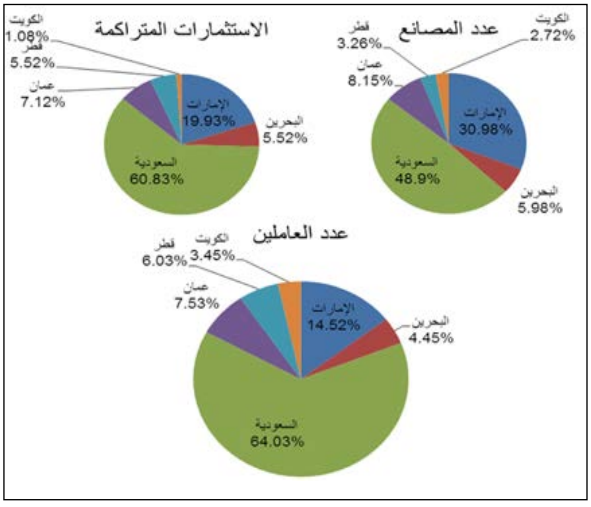

بيّنت دراسة حديثة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، أن حجم الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي تجاوز بنهاية العام الماضي عتبة الـ ٣٢٣ مليار دولار، من خلال تشغيل ما يزيد على ١٤ ألف منشأة صناعية مسجلة وفرت نحو مليون و٢٦١ ألف فرصة عمل، وتوقعت "دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي"، أن يبلغ الاستثمار الصناعي الخليجي قرابة تريليون دولار بحلول العام ٢٠٢٠م، بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية التي يجري العمل فيها حالياً.

ومن النتائج التي خلصت إليها الخارطة أيضاً أن الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من ٨٦٪ من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس، غير أن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة ممثلة بقطاع صناعات البتروكيميائيات الأساسية حيث تمثل أكثر من ٧٨٪ من جملة الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي كما هو موضح في الشكل رقم (٤).

في المقابل، فإن الحراك الذي يسجله تطوير الأراضي الصناعية في السعودية يجري على قدم وساق من قبل الجهات الرسمية، إذ تشير البيانات المتداولة إلى ارتفاع وتيرة التطوير التي جاءت نتيجة الزيادة المسجلة على عدد العقود الصناعية والخدمية واللوجستية، إضافة إلى أن خطة التحوّل الاقتصادي قد أعطت حيزًا كبيرًا للقطاع الصناعي لتطوير آليات وأدوات العمل الحالية. ولفتت إلى أن السعودية تواصل إنشاء مشاريع البنية التحتية الصناعية والمدن الصناعية المختلفة سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو تلك التي يقوم صندوق التنمية الصناعية بتنفيذها. وارتفعت في السنوات الأخيرة قيمة الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي إلى ١,١ تريليون ريال، وحافظت الصناعة على مستوياتها المعتدلة، فضلاً عن أن المملكة تعوّل على البنية التحتية المتكاملة للمضي قدمًا في تأمين فرص عمل جديدة، وتحسين مقومات الاستثمار، وتوفير مناخ استثماري قادر على جذب المستثمر المحلي والأجنبي، ما يضمن استمرار وتيرة النشاط عند حدودها المستهدفة.

أما في عُمان فإن الصورة تبدو أكثر إشراقًا في المجال الصناعي، الذي يشهد المزيد من التحفيز والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، إذ وصلت المساحة الإجمالية المؤجرة في

شكل رقم (٥) الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون

جميع المناطق الصناعية في السلطنة إلى ما يزيد على ٣٣ مليون متر مربع خلال النصف الأول من العام الماضي، فيما تتواصل الجهود والدراسات والمخططات للوصول إلى مناطق صناعية شاملة ومتكاملة خلال الفترة المقبلة، من طريق تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل جديدة لدعم اقتصاد الدولة.

دور الصناعة الإعلامية في جذب الاستثمار:

عندما سئل (هنري فورد) كيف جمعت ثروتك العظيمة؟ أجاب: كنت أصرف ٩٩ دولار من كل مائة دولار للدعاية والإعلان! فعلى الغرف التجارية والصناعية الخليجية تعزيز صناعة الإعلام لمعرفة العالم بما تحتاجه دول التعاون للاستثمارات الهادفة للتنمية الاقتصادية الحقيقة وتهيئة البيئة الداخلية لجذب الاستثمار وقيام البعثات الدبلوماسية والملتقيات التجارية بالترويج للاستثمار الذي يتطلب جهازاً مهنياً وخطة اتصالات تسويقية وإعلامية، ويحتاج إلى طمأنة المستثمرين. آن الأوان لأن يدرك العالم العربي والمستثمرون العرب أهمية هذه الآلة ودورها في جذب الاستثمارات.

الخاتمة:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول التعاون، ليس على أساس حجم الاستثمار المتدفق ودوره في سد الفجوة الاستثمارية، وإنما في زيادة الأصول غير المنظورة. لذا يجب تهيئة الشروط اللازمة لنجاحه، فتوفر الأنظمة والتشريعات الملزمة والواضحة، المنطوية على كيفية ممارسة الدولة لحقها في الرقابة على الاستثمار الأجنبي الوافد إليها. ذلك أن تشجيع هذا النمط من الاستثمارات لا يعني إطلاق الحرية له بغير حدود، وإنما يجب أن يتم في حدود معينة وبهدف التوصل إلى نتائج محددة لا يجوز السماح بتجاوزها، ومن الضروري لدول المجلس التركيز على نوعية الاستثمارات كي لا يكون الاستثمار الأجنبي عبء عليها، فالاستثمارات الأجنبية يجب أن تخلق فرص عمل للمواطنين وتزود السوق المحلي بالخبرات والتقنية المطلوبة من أجل رفع معدل المنافسة مع الأسواق الخارجية، فعلى سبيل المثال ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ -ضمن أهدافها- على جذب الاستثمارات النوعية التي تضيف للاقتصاد وتدعمه بما في ذلك جلب التقنية وخلق فرص العمل، ولتوفير البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق القضاء على معوقات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى السعي نحو خصخصة الصناعات الحكومية غير الناجحة المتخمة بالعمالة وتطوير معايير المحاسبة لكي تتماشى مع المعايير الدولية، والوصول إلى تحقيق الشفافية المبتغاة في الشركات والمؤسسات المالية، وإزالة المعوقات أو القيود على تحويل العملات.

* كاتب وباحث اقتصادي

تعززت العلاقات الأمريكية-العراقية في عهد ترامب لحاجة كل منهما للآخر

متغيرات ما بعد حكم ترامب تعيد العلاقات بين العراق ودول الخليج

تُبنى العلاقات بين الدول على أساس ما يتم تحقيقه من مصالح فتتسع مساحات التعاون بينها كلما تلاقت المصالح وتعددت وتضيق هذه المساحات لحساب التنافس والصراع في الحال الذي تقل به أو تتلاشى المصالح، وهذا الحال تتحكم بهِ المتغيرات الداخلية والخارجية للدول وطبيعة المراحل التي تمر بها، وينطبق الأمر على العلاقات الأمريكية العراقية إذ تحولت هذه العلاقات من مرحلة إلى أخرى بين الاختلاف والاتفاق بحسب ما تمليه متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية للدولتين، وبغية تتبع مسار هذه العلاقات وتفاعلاتها وتأثيراتها سيتم التطرق الى تحولاتها عبر مراحلها المختلفة مع التركيز على وضعها في المرحلة الراهنة والمصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والتفاعل مع المحيط الإقليمي المتمثل بدور إيران المؤثر والمتأثر فيها فضلاً عما يمكن أن تؤثر هذهِ العلاقات على دول مجلس التعاون الخليجي.

د. مثنى العبيدي

تحولات العلاقات الأمريكية - العراقية :

يمكن وصف العلاقات الأمريكية ـ العراقية بالإيجابية في أول عقدين من عمر الدولة العراقية الحديثة حيث ابتدأت بوجود المصالح النفطية عندما حصلت الشركات الأمريكية على فرصة للاستثمار في المجال النفطي في العراق وانسحب الأمر على العلاقات التجارية والثقافية بين الدولتين ثم التطور الحاصل في المجال الدبلوماسي على إثر دخوله في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م، وتحسنت العلاقات أكثر خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٨م، في ظل انتهاء الحرب العالمية الثانية، ودخول العراق في حلف بغداد ١٩٥٥م، وإعلان مشروع أيزنهاور ١٩٥٧م، ولكن تدهورت العلاقات بعد تغيير نظام الحكم عام ١٩٥٨م، واقتراب العراق من الاتحاد السوفيتي في ظل حكم عبدالكريم قاسم حتى عام ١٩٦٣م، عندما تغير الحكم مرة أخرى فعادت العلاقات الأمريكية العراقية إلى التحسن وبمختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، ثم عادت للتراجع والتدهور بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين بسبب حرب ٥ يونيو ١٩٦٧م. وما تلاها من تغير بنظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨م، وعودة العراق للاتجاه صوب الاتحاد السوفيتي خلال سبعينيات القرن الماضي ثم عادت العلاقات للتحسن خلال عقد الثمانينيات والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨.

بيد أن هذا التقارب في العلاقات الأمريكية العراقية ما لبث أن تحول إلى صراع جرّاء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، التي تحولت إلى حرب قادتها الولايات المتحدة ضد العراق تبعها الاحتواء الأمريكي الصارم والعقوبات التي فُرضت بواسطة مجلس الأمن عبر العديد من القرارات الدولية، واستمرت هذه العقوبات لسنوات دون أن تسمح واشنطن برفعها من خلال استخدامها لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، وتعاملت الإدارات الأمريكية المختلفة مع العراق طيلة عقد التسعينات عبر وسائل مختلفة مع استمرار فرض الحصار الاقتصادي تمثلت بتكرار استخدام القوة العسكرية المتمثلة بتوجيه الضربات الصاروخية والقصف بصواريخ التوماهوك في الأعوام ١٩٩٣و ١٩٩٦ و١٩٩٧و ١٩٩٨م، بالتوافق مع تنامي العمل على تغيير النظام السياسي القائم آنذاك، وتم اعتماد سياسة "الاحتواء المزدوج" تجاه العراق وإيران التي طبقت على العراق بشكل منفرد دون إيران وصولاً إلى استصدار قانون ما يسمى بـ "تحرير العراق" الذي أقره مجلس النواب في ٥ أكتوبر ١٩٩٨م، ومجلس الشيوخ في يوم ٧ من نفس الشهر، ثم تطور

بالرغم من العداء الظاهرة في العلاقات الأمريكية - الإيرانية إلا أن مسار هذه العلاقات يحمل العديد من محطات تلاقي مصالح الدولتين

الأمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، عندما أخضعت السياسة الأمريكية العراق للرؤية الشاملة للحرب على الإرهاب وتم إدراج العراق ضمن دول "محور الشر".

وصل الأمر ذروته بشن أمريكا الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣م، وانهيار النظام فيه يوم ٩ أبريل لتعلن احتلالها للعراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) في ٢٢ مايو ٢٠٠٣م، الذي اعترف للقوات الأمريكية والقوات الدولية المتحالفة معها بأنها سلطات احتلال للعراق وتتحمل المسؤوليات المحددة عليها في الدولة التي تحتلها، وهذا الاحتلال كان ضمن استراتيجية أمريكية رامية لتأمين المصالح الأمريكية في العراق وإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط بما يتواءم وصياغة دور عراقي مستقبلي في إطارها وبالشكل الذي يساعد على رفع مستويات العلاقات الأمريكية العراقية، واُتخذت سلسلة إجراءات في العراق تمثلت بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي ومن ثم نقل السيادة إلى سلطة العراقيين عام ٢٠٠٤م، وإعلان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ووضع دستور للبلاد واجراءات انتخابات وطنية عام ٢٠٠٥م، وصولاً للعمل على إعادة رسم مسارات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق من خلال التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين الدولتين عام ٢٠٠٧م، بهدف ترتيب العلاقات الثنائية بينهما.

لم يتحقق في هذه المرحلة الانتقال بالعلاقات الأمريكية – العراقية الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية العميقة على الرغم من الدور الأمريكي الحاسم في تطورات الساحة العراقية، وتوقيع الدولتين اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨م، التي تضع للعراق العديد من الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها له في حال التزامه بالمصالح الأمريكية، ولكن لم يجد هذا الاتفاق الظروف المناسبة لتطبيقه لا سيما بعد الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١.

أدى عدم استثمار العراق لاتفاقية الإطار الاستراتيجي في مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية إلى تراجع العلاقات الأمريكية العراقية وعزوف الولايات المتحدة عن إحياء الشراكة مع العراق بسبب عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية في منطقة

الشرق الأوسط، فـ "محدد المصالح المشتركة بين الطرفين" هو أساس الالتزام بهذا الاتفاق من قبل الطرفين وعدم الالتزام به يعني تجميده أو عدم العمل به أي أن تقاطع الأهداف يعدم مجال استمرار العمل بالاتفاق، فكان رفض الحكومة العراقية الإبقاء على جزء من القوات الأمريكية للأزمة المزمنة في العملية السياسية وتباين مواقف العراق مع السياسة الأمريكية ازاء سوريا وإيران، سبب عدم الالتزام الأمريكي باتفاق الإطار الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الانسحاب، وانعكس ذلك بشكل جلي في التباطؤ الأمريكي لدعم العراق في الأزمة الأمنية المتفاقمة في مرحلة ما بعد ١٦ يونيو ٢٠١٤ م، التي استولى فيها تنظيم داعش على عدد من مناطق العراق، إلى أن جرى التغيير الوزاري في العراق وتولت السلطة حكومة جديدة فاتسعت العلاقات الأمريكية العراقية وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم للعراق في الحرب على الإرهاب في مختلف المجالات.

تعززت العلاقات الأمريكية العراقية أكثر بوصول إدارة دونالد ترامب إلى الحكم في ظل توجه متبادل من قبل الطرفين نحو بعضهما البعض نتيجة لإدراك كل منهما الحاجة الى الآخر، إذ تتجه الحكومة العراقية صوب تمتين العلاقة مع واشنطن وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وبالمقابل هناك توجه من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة للعودة إلى العراق وتفعيل الدور الأمريكي بالحرب على الإرهاب وإعادة ترتيبه في الساحة العراقية والسعي لتحقيق تواجد طويل المدى في العراق، وحصلت زيارات متبادلة من مسؤولي الدولتين ولقاء على مستوى القمة بهدف تعزيز علاقات الدولتين الثنائية.

مصالح متبادلة

تأتي أهمية العلاقات الأمريكية العراقية من أهمية ما يتحقق من مصالح بينهما وهذه المصالح تشكل عوامل التأثير على مسار هذه العلاقات وتطورها من عدمه، ولعل أهمها:

● **الأهمية الاستراتيجية**، يمتلك العراق موقعًا استراتيجيًا مهمًا ومساحة جغرافية جيدة وثقل سكاني متزايد وجوار عربي وإقليمي مؤثر، وفي منطقة مهمة كمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الكبيرة لمختلف دول العالم ما منحه أهمية كبيرة في الإدراك الأمريكي، وبالمقابل يدرك العراق أهمية الولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة العظمى في النظام العالمي وذات التأثير الأكبر في السياسة الدولية وتمتلك مقومات القوة والتأثير على مجريات الأحداث وهي الدولة الأولى في المجالات السياسية الاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية.

● **المصالح الاقتصادية**، التي بدورها تؤثر بشكل كبير على العلاقات الأمريكية العراقية انطلاقًا من جوانب عدة تتمثل بامتلاك العراق لربع احتياطي العالم النفطي ومعدلات إنتاج تتزايد بشكل مستمر وهناك حاجة متبادلة: أمريكية، تعمل للاستحواذ على منابع النفط الأساسية في العراق، وحاجة عراقية لتطوير القطاع النفطي وإعادة تأهيله لرفع مستويات التصدير الحالية. زد على ذلك نمو التبادل التجاري بين الدولتين في مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية وتزايد معدلات تسجيل الشركات الأمريكية في العراق، والدعم الأمريكي في ملف الديون العراقية الخارجية، والمساهمة الأمريكية لبناء الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

العراق أول محطات التعامل الأمريكي - الإيراني في صفقة "إيران غيت" ثم التنسيق بعد الاحتلال

● **المصالح العسكرية والأمنية**، تتجلى هذه المصالح بما تتضمنه الاستراتيجية الأمريكية من عودة الوجود العسكري الأمريكي للعراق وفتح قواعد عسكرية في عدد من مناطقه، ودعم القوات الأمنية العراقية من حيث التدريب والتسليح، ودعم العراق في عمليات مكافحة الإرهاب المجال الذي لاقى اهتمامًا كبيرًا مؤخرًا بعد وصول إدارة ترامب إلى البيت الأبيض، والعمل على تفعيل التعاون الأمني والعمل المشترك في مكافحة الإرهاب ضمن بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي لا سيما أن العراق بحاجة إلى هذا التعاون لإنهاء ملف استيلاء داعش على ما تبقى من المناطق ضمن الاستراتيجية الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب.

المتغير الإيراني في العلاقات الأمريكية العراقية

لا يخفى أن إيران قوة إقليمية مؤثرة وتسعى ليكون لها تأثير في مختلف ملفات وقضايا المنطقة بما فيها العراق بغية استغلالها لتحقيق مصالحها ومشروعها الإقليمي وكذلك الاستفادة من تأثيرها هذا في المنطقة في ملفاتها وقضاياها الإقليمية والدولية، كما أن إيران الجارة الشرقية للعراق وبالرغم من الصراع الطويل بين الدولتين إلا أن مرحلة ما بعد ٩ أبريل ٢٠٠٣م، قد فتحت الأبواب لصفحة جديدة من العلاقات بينهما، إذ ترى إيران أن العراق يُشكل بعدًا استراتيجيًا لها ويندرج في إطار أمنها القومي ولها فيه مصالح سياسية ودينية واجتماعية وثقافية، ويمثل العراق من الناحية الاقتصادية سوقًا مفتوحة لتصريف البضائع الإيرانية والمتنفس الاقتصادي الذي يخفف عنها عبء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من المجتمع الدولي. وانطلاقًا من ذلك يأتي تأثير إيران في العلاقات الأمريكية العراقية.

في ظل إدارة باراك أوباما صار التعاون معلن مع إيران في العراق وسوريا واعتمد منهج المساومات واستطاعت طهران تحقيق العديد من المكاسب

بالرغم من سمة العداء الظاهرة في العلاقات الأمريكية – الإيرانية ومع وجود الوصف الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية بـ "الشيطان الأكبر"، بيد أن المتتبع لمسار هذه العلاقات يجد العديد من المحطات التي تلاقت فيها مصالح الدولتين، وفي ما يخص العراق كانت أول محطات التعامل الأمريكي - الإيراني في صفقة "إيران غيت" إبان الحرب العراقية – الإيرانية، وتأكد وجود تنسيق آخر في مرحلة الاحتلال الأمريكي له لإدارة الأوضاع فيه ولضمان عدم حدوث تقاطع في المصالح بينهما، وحصلت تقاطعات بينهما بعدها في الساحة العراقية ولكن تفاقم الأوضاع في العراق دفع الطرفين إلى التنسيق مرة أخرى لتهدئة الأوضاع بالشكل الذي سهل للولايات الأمريكية توقيع اتفاقية سحب القوات عام ٢٠٠٨.

وفي ظل إدارة باراك أوباما صار التعاون معلن مع إيران في العراق وسوريا واعتمد منهج المساومات بين الطرفين إذ أن إيران لديها الملف النووي ونفوذها في العراق وسوريا ولبنان وتطرح نفسها القوة الإقليمية التي لها التأثير الكبير في عملية مكافحة الإرهاب. وبالفعل استطاعت تحقيق العديد من المكاسب من خلال التوصل إلى اتفاق برنامجها النووي عام ٢٠١٥م، والاعتراف بدورها الأمني في العراق وإن كان بشكل غير معلن، وتم رفع جزئي للعقوبات الاقتصادية عنها، وما تنازلت عنه في أحد الملفات قد حققت مكاسب بدلاً عنه في ملف آخر.

وبالرغم من محطات الالتقاء تلك إلا أن الإدراك الأمريكي حدد بأن إيران تتمتع بعلاقات أوثق وأكثر شمولاً مع العراق وبقدر أكبر ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول وذلك ينعكس سلبًا على النفوذ الأمريكي في جميع أنحاء المنطقة وليس العراق فحسب ولا يمكن تفادي ذلك من دون تعزيز المصالح الأمريكية والتعاطي مع العراق عبر حزمة من المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية مواجهة مساعي إيران للسيطرة على العراق. هذا الإدراك الأمريكي تم الإعلان عنه في المرحلة الراهنة من قبل إدارة ترامب التي ذهبت إلى ضرورة وضع الحد للنفوذ الإيراني في العراق حتى إن كثيرًا ما تم تناقل تصريح لترامب حول ذلك عندما أعلن "أن إيران تتوسع سريعًا في العراق بينما بددت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة تريليونات دولار هناك" فضلاً عن العديد من التصريحات التي أطلقها أعضاء إدارة ترامب بهذا الشأن ما يدل على عودة صراع النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في الساحة العراقية.

التأثير على دول مجلس التعاون الخليجي

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي وهناك مصالح متبادلة سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية ومواقف مشتركة إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وأن العراق أحد أهم الدول العربية المجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي وله معها روابط اجتماعية وجغرافية وسياسية واقتصادية وروابط أخرى تضفي الأهمية على العلاقات بين العراق وهذه الدول، من هنا كان لابد أن تؤثر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على مجمل دول مجلس التعاون الخليجي؛ ولكن التأثير ليس بوتيرة واحدة على كل الدول.

وبالرغم من حصول تباعد بين العراق والدول الخليجية في مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق وظهور التنسيق الأمريكي الإيراني في الساحة العراقية على حساب العلاقة مع المحيط العربي إلا أن مرحلة الأزمة الأمنية في ١٠ يونيو ٢٠١٤م، وتولي حكومة حيدر العبادي السلطة والتوجهات السعودية الجديدة وصولاً إلى استلام إدارة دونالد ترامب الحكم كلها متغيرات تتجه صوب إعادة العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بخاصة والدول العربية بعامة.

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية تحاول الإدارة الأمريكية إيجاد معادلة إقليمية جديدة في العراق من خلال العمل على إعادة العلاقات الإيجابية بين العراق وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولا سيما السعودية وتركيا، فتكلل السعي الأمريكي من أجل تطوير العلاقات بين السعودية والعراق بزيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للعراق في فبراير ٢٠١٧م، وهو أول وزير سعودي يزور العراق منذ عام ٢٠٠٣، ولاقت الزيارة اهتمامًا كبيرًا وتم فيها مناقشة العديد من الملفات المهمة وفي مقدمتها موضوع مكافحة الإرهاب. الأمر الذي يؤشر انعطاف السياسة الأمريكية إزاء العراق ومنطقة الخليج العربي والتركيز على التمدد الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن. وهو أمر يتوافق والتوجهات التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع ملفات المنطقة ومنها العراق. اذ تتبنى الإدارة الأمريكية سياسات تحالفية في المنطقة من خلال إعادة ضم الدول التي تحقق المصالح الأمريكية، وبالمقابل ترى هذه الدول أن ضمان مصالحها من ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وأن جل مطالبها هو وقف النفوذ

الإيراني في العراق والمنطقة وهو مطلب أمريكي قبل أن يشكل مطلبًا لهذه الدول.

ولكن بالرغم من هذا التوجه الأمريكي الجديد فإنه على دول مجلس التعاون الخليجي أن لا ترهن مواقفها بالموقف الأمريكي وأن تسعى لاستعادة العراق إلى محيطه الخليجي والعربي ومساندته في الأزمة الأمنية الراهنة ودعمه في مواجهة الإرهاب والمشاركة الفاعلة في إعادة إعمار المناطق المحررة والسعي الجاد لإعادة العلاقات مع القوى السياسية العراقية بغية إيجاد توازن داخل العراق يواجه النفوذ الإقليمي الرامي لإبعاد العراق عن محيطه العربي.

رؤية مستقبلية

تشير مختلف التطورات والوقائع على المستويات الداخلية للعراق والولايات المتحدة الأمريكية والإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وكذلك التوجهات الدولية الرامية لتعزيز النفوذ في المنطقة وبشكل خاص روسيا، إلى أن ذلك سيتيح المجال للتوقع بتعزيز العلاقات الأمريكية العراقية مستقبلاً وتفعيل مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي بين الدولتين، وهناك توقعات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تعزيز قواعدها العسكرية بالعراق في إطار استراتيجية إبقاء وجود عسكري أمريكي طويل المدى فيه وغالبًا ما سيؤدي إلى زيادة مساحات التعاون بين العراق والدول العربية. زد على ذلك التوجه نحو تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي ستساعد العراق في المجالات المختلفة وتعزيز دوره الإقليمي بالتعاون مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، والحد من النفوذ الإقليمي فيه، مثلما لا يُستبعد أن تعمل الإدارة الأمريكية على ضم العراق للتحالفات المزمع عقدها بقيادة أمريكية.

* كاتب وأكاديمي -أستاذ العلوم السياسية المساعد -كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق

سياسته تتسم بالتردد والتخبط والهروب للخارج لتحقيق الشعبية في الداخل

أزمة دونالد ترامب: ضعف الخبرة وحصار اللوبي الأمريكي المتطرف

كان فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية مفاجأة للنخب السياسية ومراكز الأبحاث واستطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، وحتى للنخب السياسية على مستوى العالم، فهو رجل أعمال لا يتمتع بخبرة سياسية أو تولي مناصب سياسية رسمية في حياته كما أنه لا يحظى بإجماع الحزب الجمهوري، ولكنه اعتمد على خطاب شعبوي وعنصري استنفر البيض في الولايات المتحدة والمحافظين الاتجليكانية، جمع بين العنصرية والشعبوية والتطرف بارتباطه باليمين الديني المتطرف.

د. أحمد سليم البرصان

ولذلك واجه منذ إعلان فوزه احتجاجات شعبية ضده، بل لأول مرة في التاريخ السياسي الأمريكي يحدث انقسام في داخل المجتمع الأمريكي بهذه الحدة. وبالإضافة إلى المظاهرات ضده، فقد لحقت به شكوك حول علاقاته مع روسيا والدور الروسي في فوزه بعد ما ثبتت بلقاءات بين السفير الروسي في واشنطن وبعض المقربين منه، أدت إلى استقالة مستشاره للأمن القومي جون مكين الذي لم يمكث في منصبه شهرًا ولا يزال يخضع للتحقيق بشأن علاقته بروسيا. كما أن هناك تحقيقًا يجريه مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وكذلك لجنة في الكونغرس حول الدور الروسي في الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦م، وزاد الطين بلة إقالة ترامب مدير مكتب التحقيق الفيدرالي، جيمس رومي، من منصبه مما زاد من الشكوك حول تورط ترامب في العلاقة مع روسيا، فحسب ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال، إن ترامب كان قلقا من إفادة رومي أمام لجنة الكونغرس حول الدور الروسي، ولأن ترامب يرغب في طي هذه الصفحة التي لحقت به منذ انتخابه وما زال التحقيق بها استرجعت فضيحة وترجيت التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون، حتى أن هناك ما يردد في واشنطن بأن ترامب قد لا يكمل فترة رئاسته ؟

الأزمة الداخلية

إن الولايات المتحدة دولة مؤسسات سياسية وبيروقراطية معقدة، وترامب جاء بدون خبرة سياسية ومن خارج البيروقراطية السياسية، فقد اصطدم مع المؤسسات الإعلامية الفعالة في الولايات المتحدة مثل CNN وغيرها كما اصطدم في دوائر الاستخبارات الأمريكية وشكك في مصداقيتها، كما وصفها بعض المراقبين، الدولة العميقة في واشنطن، وهناك أزمة وعوده التي اصطدم فيها مع القضاء الأمريكي، فعندما اصدر قرارًا بمنع رعايا سبع دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة، رفضت المحاكم الأمريكية هذا القرار، وبذلك كانت صفعة له في بداية عهده، كما واجه أيضًا صعوبة في إلغاء أوباما كير الصحي، وفي وعوده وضع قيود على التجارة وجلب المصانع الأمريكية التي أقامتها الشركات الأمريكية خارج الولايات المتحدة بسبب رخص اليد العاملة وغيرها من أسباب، ولذلك نلاحظ أن ترامب يواجه أزمة حقيقية داخل واشنطن تهدد مستقبله الرئاسي أو حتى المحاكمة إذا ما ثبت تورطه في علاقاته مع روسيا خاصة أن الكونغرس يطالب بلجنة مستقلة بالتحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، وزادت المطالبة بعد عزله لمدير مكتب التحقيق الفيدرالي.

الرئيس المتردد والمتقلب

إن الدراسة الأكاديمية التي أعدتها اليزابث ساندر حول رئيس عديم الخبرة السياسية وعلاقته بمستشاريه تشكل صعوبة في اتخاذ القرار، لأنه ليس لديه الخبرة لتقييم ما يقدم

إليه من خيارات مستشاريه، أي القرارات أكثر ملائمة لمصالحه القومية، وترامب وصل من العمر عتيًا يصعب تغييره، ترسخت لديه مفاهيم تبقى تؤثر في قراراته، وقد جاء بخلفية الصفقات التجارية التي قد لا تناسب العلاقات السياسية، وأحاط نفسه بمستشارين قليلي الخبرة السياسية أقرب إلى الثقة الشخصية منها إلى الكفاءة السياسية ومن طبقة رجال الأعمال والمقاولات وشركات البترول والفنادق، ولأول مرة تقريبًا في التاريخ السياسي تبقى مناصب كثيرة لم يتم شغلها في الفترة الانتقالية بالسرعة المطلوبة، فغريب الدار عن البيروقراطية السياسية يجد صعوبة في خياراته للمناصب، وإحجام الكثير من البيروقراطيين في واشنطن من التعامل معه، رئيس يمثل ظاهرة سياسية في التاريخ الأمريكي، في المائة يوم الأولى تحديات وتخبط أكثر منها إنجازات وتصريحات تناقضها تصريحات تالية.

وأشارت صحيفة فيليت الألمانية مؤخرًا إلى عدة مواقف غيرت في مسار السياسة الخارجية لترامب، إن هذا الرئيس مزاجي ولا يستقر على رأي فقد غير مواقفه تجاه جملة من القضايا وتنصل من وعود لطالما تشدق بها خلال حملته الانتخابية شخص متقلب ولا يمكن التنبؤ بما سيقرره. **فالتقلب الأول:** تغيير سياسته تجاه الصين فقد صرح خلال الأسابيع الماضية أن الصين "بطلة التلاعب بالعملات وذلك بغية الانخراط ضمن المنافسة التجارية غير النزيهة"، وخلال حملته الانتخابية وعد بمكافحة ما أسماه (التغوُّل الصيني)، ولكنه تغير في مواقفه عند لقائه بالرئيس الصيني في فلوريدا وقال "إن الصين لم تتلاعب بعملتها منذ أشهر"، بل ذهب للقول إنه يطمح إلى تعزيز العلاقات مع الجانب الصيني؟ أما **التقلب الثاني**، فموقفه من رئيسة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جانيت يلين التي انتقدها خلال حملته الانتخابية عدة مرات وحملها مسؤولية المحافظة على أسعار فائدة منخفضة بهدف حماية الرئيس باراك أوباما في مستنقع الأزمة الاقتصادية، ولكنه عندما تولى الرئاسة تركها في منصبها وقال "إن إقالة يلين قبل انتهاء عقدها سنة ٢٠١٨م، ليس إلا مجرد إشاعة، فأنا أحبها وأحترمها"، **والتقلب الثالث** فقد ذكر أكثر من ثماني عشرة مرة أنه ليس معنيًا ببقاء الأسد في الحكم، وقال لا تقر أمريكا بضرورة الإطاحة بالأسد ثم غير وقال عكس ذلك باطلاق الصواريخ على خان شيخون، والغريب أنه أبلغ روسيا مسبقًا بقراره باطلاق الصواريخ على خان شيخون وتم إبلاغ النظام السوري مما أدى إلى تفريغ الضربة من هدفها، فتم تفريغ المطار من الطائرات، أمر عجيب ، يعكس أن الصواريخ هدفها الداخل الأمريكي وليس النظام السوري؟

خطاب ترامب عنصري استنفر البيض والمحافظين وجمع بين العنصرية والشعبوية والتطرف

ترامب ومستشاروه والطائفة الحريدية اليهودية المتطرفة

ومما يثير الانتقادات للرئيس ترامب في الولايات المتحدة أن جميع اليهود الذين عينهم ترامب في إدارته وخاصة ما يتلق بالشرق الأوسط ، فقدعين جسين غرينبليت مبعوثًا له في منطقة الشرق الأوسط، والمعروف عن غرينبليت أنه تربى في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ودرس في المدارس الدينية بمستوطنة أيلات شفوت قرب مدينة بيت لحم ويصر على وضع القبعة الدينية السوداء التي تميز الطائفة الحريدية؟ كما أنه عين ديفيد فريدمان سفيرًا للولايات المتحدة، وهو ينتمي أيضًا للتيار الحديدي المتطرف في إسرائيل، ومن مؤيدي الاستيطان في القدس، بالإضافة لصهره ومستشاره جاريد كوشنير الذي عينه مستشارًا لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهذه التعيينات أثارت ردود فعل في داخل الولايات المتحدة مما دفع اللوبي الصهيوني لتريد اسطوانة العداء للسامية، ولكن الشعور المتنامي في داخل الولايات انتقادات حادة لسياسات ترامب المتقلبة وأحيانًا الشخصية وصعوبة التنبؤ بقراراته.

الهروب إلى السياسة الخارجية

وفي ظل الانتقادات الداخلية التي يواجهها ترامب، يحاول أن يثير الرأي العام الأمريكي للخارج لعله يجلب له نوعًا من الشعبية في الداخل، فقد نادى في حملته الانتخابية بمنع تدفق الهجرة من الجنوب، خاصة من المكسيك ووعد بإقامة جدار بين الولايات المتحدة والمكسيك ولكن المكسيك رفضت هذا الجدار أو المشاركة في تمويله، كما أن الكونغرس

الأمريكي ليس متفقًا على تمويله، ولذا فإن بناء الجدار أصبح اسطوانة مشروخة لا تستطيع الولايات المتحدة منع الهجرة من الجنوب وهو شعار رفعته الادارات الأمريكية المتعاقبة وفشلت فيه.

القضاء على تنظيم الدولة (داعش)

رغم إعلان ترامب بأنه سيقضي على داعش وخطورته، ومحاولة تشكيل تحالف إقليمي لمحاربته، إلا أنه لم يخرج حتى الآن عن الإطار العام لسياسة سلفه أوباما، فالولايات المتحدة منذ عهد أوباما تريد أن تعتمد على قوات محلية، وخاصة قوات سوريا الديمقراطية وهم من الأكراد الموالين لحزب العمال

الكردستاني مما أثار قلق الحكومة التركية، وقد انتقد المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما سياسة ترامب في التهويل بخطر التطرف الإسلامي، ووصف سياسة ترامب في مكافحة الإرهاب بقوله "إنها خطوة في الاتجاه الخاطئ، إذ أن التهديد الرئيسي الذي يشكله الإرهاب هو المبالغة في رد الفعل، إما عن طريق القيام بأشياء غبية مثل غزو العراق، أو عن طريق قمع حريات المواطنين داخل الولايات المتحدة، وأعتقد أن ترامب يتحرك بالضبط في الاتجاه الخاطئ، وأنه سيزيد الطين بلة، لأنه هذا ما يريد الإرهابيون، يريدون أن يبالغ ضحاياهم برد فعل والقيام بالأشياء التي تصعد من توتر الوضع، وأعتقد أن هذا هو بالضبط ما يروج له ترامب الآن".

تهديد كوريا الشمالية ثم لا يمانع من لقاء الزعيم الكوري

شن ترامب حملة قوية ضد كوريا الشمالية بعد قيامها بتجارب صاروخية جديدة، وأمر بتوجه حاملة الطائرات الأمريكية "كارل فينسون" إلى بحر اليابان، ولكن كوريا رفضت التهديد الأمريكي وواجهت التهديد بتهديد مقابل، ولكن ترامب تراجع فيما بعد عن غطرسة القوة، ويؤكد في مقابلة صحافية مع محطة تلفزيون "بلومبيرغ" أنه مستعد للقاء زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ اون في "الظرف المناسب"، وقال "سأفعل ذلك بكل تأكيد.. هذا شرف كبير لي" وأعلنت كوريا الشمالية أنها ستجري تجربتها النووية السادسة.

أن يعلن الرئيس الأمريكي بأنه يتشرف بلقاء كيم جونغ اون، فهذا التراجع ليس جديدًا، فمعظم الوعود والتهديدات التي أطلقها في المئة يوم الأولى من عمر فترته الرئاسية الأولى تراجع عنها، ابتداء من بناء السور على الحدود مع المكسيك، ومرورًا باستبدال التأمين الصحي "أوباما كير" وانتهاء بالتخلي عن حلف "الناتو".

إيران واتفاقية المفاعل النووي

شن الرئيس ترامب أثناء الانتخابات الرئاسية حملة شعواء على الرئيس الأمريكي أوباما بسبب اتفاقية (٥+١) مع إيران حول المفاعل النووي الإيراني، وهدد بإلغاء الاتفاقية، ولكن ترامب تراجع فيما بعد واعتبر أن إلغاء الاتفاق سيؤدي إلى إثارة مشكلات دولية معقدة، بل ذهب وزير الخارجية الأمريكية تلرسون أن إيران ما زالت ملتزمة بالاتفاق وتطبيقه، كل ما عملته إدارته أنها بعثت للكونجرس أنها تراجع سلوك إيران حول الاتفاقية خلال ثلاثة أشهر. والجدير بالذكر أن الصفقات السرية الأمريكية مع إيران تمت في عهد الجمهوريين، فإيران جيت تمت عام ١٩٨٥م، في عهد الرئيس الأمريكي ريغان ببيع السلاح لإيران، وغزو الولايات المتحدة إلى أفغانستان والعراق واحتلالهما تم بالتعاون بين إيران وإدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، وتسليم العراق إلى حكومة شيعية موالية لإيران كان في عهد الحاكم الأمريكي للعراق توم بريمر والتنسيق الأمني الإيراني الأمريكي في العراق تم أيضًا في عهد بوش الابن، ورغم تغريدات ترامب فهو لن يخرج عن هذا المسلسل من صفقات الجمهوريين مع إيران؟

ترامب يواجه المحاكمة إذا تورطه مع روسيا بعد عزل مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي

زيارة الشرق الأوسط وأمل زيادة الشعبية في الولايات المتحدة

تعتبر زيارة الرئيس ترامب الخارجية للمنطقة، الأولى من نوعها في تاريخ روساء الولايات المتحدة، كأن تكون بداية الرئيس في زياراته هو الشرق الأوسط، ومستشار الأمن القومي الأمريكي هربرت ماكماستر قال: إن الزيارة تهدف إلى إعادة التأكيد على دور الولايات المتحدة القيادي ومواصلة بناء علاقات قوية مع زعماء رئيسيين في العالم وتوصيل رسالة وحدة لاصدقاء الولايات المتحدة واتباع الديانات الكبرى في العالم، فالزيارة حسب تصريحات ماكماستر لها طابع ديني، مهد الإسلام في المملكة العربية السعودية وزيارة بيت لحم والإقامة في فندق الملك داود حيث الاحتلال الإسرائيلي وزيارة الفاتيكان ولقاء البابا رمز زعامة العالم الكاثوليكي، ولكن ماكماستر قال بأن ترامب سيطالب خلال زيارته بتطوير "روية سلمية للإسلام"؟.

إن التناقض في تفكير ترامب أنه يعبئ التيار اليميني المتطرف، ففي خطابه في حفل التخرج "بجامعة الحرية" ١٣ مايو ٢٠١٧م، وهي جامعة دينية مسيحية بولاية فرجينيا حاضنة لليمين المتطرف أسسها رجل الدين المسيحي جيري فالويل الذي أسس تحالف الأغلبية الأخلاقية لدعم المرشحين المحافظين، أشاد ترامب بالجامعة التي هي معقل لمؤيديه، وفي خطابه كانت عينه على واشنطن بقوله في خطابه إن "النظام في واشنطن مختل لأنه يخضع لسيطرة أشخاص يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء"؟؟

إن ترامب يخاطب الداخل الأمريكي أنه يحارب التطرف ويشكل التحالفات للقضاء عليه ولكنه في نفس الوقت يكيل المدح للتطرف في الداخل الأمريكي، إنه يعقد الصفقات الكبرى التي

جاء بخلفية الصفقات التجارية وأحاط نفسه بمستشارين قليلي الخبرة وأقرب إلى الثقة لا الكفاءة السياسية ومن طبقة رجال المقاولات

يستفيد منها المواطن الأمريكي، فهو في الزيارة الخارجية وعينه على الداخل وكما قالت فريدا غيتس FridaGhitis في مقالة لها في السادس من مايو الماضي "إن محطات الجولة في إسرائيل والمملكة العربية السعودية ستغذي شهية ترامب للشعور بالقبول والاستحسان، لكنها ستسعد مؤيديه في أمريكا وستقويه في سعيه لتحقيق انتصار تاريخي عبر التوسط للتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين"؟

إن الانتصار التاريخي لن يتحقق بالتأكيد لأن إسرائيل لا تريده، ولكن عقدة ترامب ما زالت واشنطن ومن يسيطر على واشنطن، والقلق من مصير الرئيس الأمريكي نيكسون في ظل التحقيقات الجارية في التدخل الروسي في الانتخابات وتراجع شعبية ترامب بشكل ملفت يثيره؟ بل إن رسالة من طبيبين نفسيين هما، البروفسور جودث هيرمان من جامعة هارفارد وروبرت لفتن من جامعة كولمبيا كتبا في رسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز في الثامن من مارس ٢٠١٧ م، نبها على خطورة ترامب على الأمن القومي الأمريكي والسلامة العامة، وعلى إثر ذلك كان عنوان صحيفة الاندبيندت البريطانية في ٩ مارس ٢٠١٧م، أستاذة الطب النفسي "ترامب رئيس أمريكي خطير يجب أن يعزل من أجل السلامة العامة" وفي ظل هذه الأزمات يرى ترامب الأمل في السياسة الخارجية لعلها تجلب له التأييد بل الفرج من أزمة التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الذي يهدد شرعيته السياسية؟

{Psychiatry professors say 'dangerous' US President must be removed from post for public safety)?

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبدالعزيز

إنترنت الصناعة سيساعد على تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف

صناعة الإنترنت .. المستقبل يتحدد الآن

خلال المئتين عام السابقتين كان هناك ابتكارين رئيسيين مهمين، الأول هو الثورة الصناعية التي جلبت لنا الآلات والمصانع والكهرباء والقطارات والطائرات وهذه الثورة أدت إلى تغيير حياة الناس إلى واقع لم يكن موجودًا سابقًا وأسهم انتشار المعدات والآلات والمصانع في تشغيل الملايين من الأيدي العاملة ومهدت إلى الابتكار الثاني وهو ثورة الانترنت التي جلبت لنا قوة الكمبيوتر وشبكات البيانات وإمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر، وهذه الثورة غيرت حياة الناس أيضًا ولم تعد كما كانت قبل ظهور هذه الثورة فالنسبة الأكبر من الناس الآن يستخدمون الانترنت في معظم مجالات حياتهم بدءًا من التعليم والتجارة والطب والصناعة فضلاً عن دخولها في صلب الاحتياجات اليومية مثل حجز وسائل النقل عبر الانترنت وحجز الفنادق والتسوق عبر الانترنت والتواصل مع الأصدقاء والأقرباء بغض النظر عن المسافة التي تفصلهم عن بعضهم البعض.

د. عدنان فرحان الجوارين

الثورة القادمة للمستقبل هي صناعة الانترنت (Industrial Internet) في هذه الثورة سيحدث تزاوج ما بين الانترنت والصناعة وسينجب لنا هذا التزاوج آلات ذكية (Intelligent Machines)، وتحليل متطور (Advanced Analytical) باستخدام العلوم المختلفة المرتبطة بالانترنت، فضلا عن تطوير الإبداع وزيادة الإنتاجية، إن ثورة الانترنت ستجعل القطاع الصناعي يلعب دورًا محوريًا في حياتنا اليومية وفي الاقتصاد ككل، في مجالات عديدة منها الطاقة والنقل والرعاية الصحية، وهذا التزاوج سيكون له تأثير كتأثير الثورة الصناعية وربما أكثر من ذلك، ولتقريب الصورة حول مفهوم صناعة الانترنت تخيل الطريق السريع حيث تكون السيارات قادرة على التنقل بأمان إلى وجهاتها الخاصة دون سائق، وتخيل أيضًا أنه يمكن مراقبة صحة والديك المسنين القابعين في المنزل عن كثب من قبل طبيب المستشفى، تخيل المدينة التي تقلل إلى حد كبير من النفايات والفقدان من خلال جعل أجهزة الاستشعار جزءًا لا يتجزأ من أنابيب المياه والمباني، ومواقف السيارات وأكثر من ذلك.

إن كل هذه الصور الخيالية لم تعد جزءًا من المستقبل البعيد، هذه السيناريوهات بدأت تحدث الآن، من خلال تقارب الآلات والبيانات الذكية في ما يسمى صناعة الانترنت، وهذه الصناعة من خلال الأشياء الذكية، المترابطة سوف تحسن الأداء بشكل كبير، وتعمل على تخفيض تكاليف التشغيل.

يمكن تعريف صناعة الانترنت على أنها "دمج الآلات المادية المعقدة مع أجهزة الاستشعار الشبكية والبرمجيات"، وتجمع صناعة الانترنت مجالات متعددة مثل التعلم الآلي، والبيانات الضخمة، وشبكة الإنترنت، والاتصالات من آلة إلى آلة، والنظام السيبراني الفيزيائي لاستيعاب البيانات من الآلات، وتحليلها (غالبًا في الوقت الحقيقي)، واستخدامها في ضبط العمليات".

والفكرة وراء صناعة الانترنت هي أن يتم جمع بيانات الاستخدام والبيانات البيئية وتحليلها من خلال استخدام أجهزة الاستشعار، وأجهزة الواي فاي، والسحابة الالكترونية ومن ثم تقديم تلك البيانات مرة أخرى إلى الشركات لاستخدامها في جعل الوقت الحقيقي (Real Time) مبني على أساس الوقت الحقيقي للمعلومات والتنبؤات، ومع ظهور الاتجاهات في البيانات، تصبح قابلة للاستعمال كمؤشر وأداة قيمة في اتخاذ القرارات التجارية الاستراتيجية.

وقد بدأت صناعة الانترنت في ربط الآلات الصناعية معًا، وتوسيعها إلى شبكات صناعية أخرى. وهذا يمكن أن يرفع الكفاءة في عمليات الآلات الصناعية ولكن قد يكون أكبر قيمة في المساهمة في كفاءة الشبكات الصناعية من الدرجة الثانية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون تفادي تكلفة انبعاث توربين واحد من توليد الطاقة كبيرًا، ولكن هذا يتضاءل بالمقارنة مع قيمة منع انقطاع التيار

الكهربائي على نطاق البلد بأكمله. وتشمل المحركات الأساسية لصناعة الانترنت ما يلي:

١- **تقدم تقنيات الاستشعار (Sensor technology advances):**

تتطور أجهزة الاستشعار الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية بسرعة نحو أجهزة تحليلية مستقلة تقوم بعمليات تحليلية متطورة، وذلك باستخدام (على سبيل المثال) مواد النانو الهيكلية والمواد النانوية مثل إجراء البوليمرات والمواد المركبة. هذا التحسن السريع في أجهزة الاستشعار يؤدي إلى ظهور أنواع إضافية من أجهزة الاستشعار التي هي أصغر وأرخص وأسرع، مع انخفاض استهلاك الطاقة، وأقل تأثير علوي على الجهاز يجري الاستشعار.

٢- **تقدم الشبكة (Network Advances):**

وتتيح أوجه التقدم والتوحيد القياسي في تكنولوجيات شبكات الإنترنت نشر المعلومات بسرعة وبتكلفة منخفضة من خلال أجهزة الاستشعار المادية، وذلك بالاقتران مع الانهيار المتعلق بالعمليات ذات الصلة وبيانات النشاط الاستهلاكي.

٣- **فهم الأعمال والمنافع الحكومية للفائدة المحتملة (Business and Governmental Understanding of Potential Benefit):**

تدرك الشركات أن هذه البيانات يمكن استخدامها لتخفيض التكلفة وتوصيل الخدمات الصناعية. وبدأت الشركات أيضًا ترى الفرص للتغييرات التجريبية في نماذج الأعمال الصناعية. ومن الأمثلة على ذلك الفرصة المتاحة لمصنعي محركات الطيران لتقديم برنامج تأجير شامل للمعدات والخدمة، على أساس توقع أن تؤدي التغذية العكسية المعززة من شبكة المحركات إلى تحسين التصميم وتخفيض التكاليف في التصنيع والصيانة. ومن شأن إنشاء مثل هذا العرض في وقت مبكر أن يؤدي إلى ميزة تنافسية كبيرة. وتدعم الحكومات زيادة استخدام بيانات الاستشعار لتجنب الفشل الكارثي لشبكات البنية التحتية الرئيسية مثل الطاقة والمياه والنقل. إن صناعة الانترنت ستسمح بتشغيل الآلات بشكل أكثر فعالية من ذي قبل، إذ ستصبح هذه الآلات ذكية جدًا إلى الحد الذي يسمح لها بالتفاعل والتنبؤ بالمستقبل فضلاً عن قدرتها على الارتباط بالمجتمع من خلال الانترنت، إنه عالم ذكي جدًا حتى أن المعلومات (Information) ستأتي إلينا عندما نحتاجها بدون أن نضطر للبحث عنها. ومن الأمثلة على صناعة الانترنت ما يلي:

١- **محركات الطائرات:** إذ يتم اتصال أجهزة الاستشعار بمحرك الطائرات (سواء أثناء وبعد الرحلة) بشبكة الإنترنت، والاتصال من هذه إلى شبكات أخرى بهدف التنبؤ بفشل المحركات، هذا فضلا عن تحسين صيانة محركات الطيران.

٢- **مزارع الرياح:** توصيل أجهزة استشعار توربينات الرياح بشبكة الإنترنت، والاتصال بالشبكات الأخرى التي تمكن من تحسين الربح في الوقت الحقيقي استنادًا إلى توليد الطاقة المحتمل وتأثيره على تكاليف صيانة التوربينات (المفاضلة على أساس دولار / واط في السوق المفتوحة مقابل التأثير على المدى الطويل لمعدات القيادة أكثر صعوبة في الحفاظ على توربينات الرياح الموجودة في البيئات القاسية، إعادة تصميم توربينات الرياح لتحسين التكلفة الرأسمالية للمكونات مقابل تكاليف الصيانة طويلة الأجل من أجل توفير المرونة في حالة فشل الأجزاء الأخرى من شبكة الكهرباء.

٣- **إنارة الشوارع:** مع وضع المستشعرات (Sensors) في أعمدة إنارة الشوارع وربطها بشبكة الانترنت فإن المدن تستطيع تخفيف إنارة الشارع عندما لا تكون هناك حركة في الشارع، وتشغيل الإنارة بطاقتها القصوى فقط عندما تشتد الحركة في الشارع وهذا من الممكن أن يخفض تكاليف الطاقة مابين (٧٠-٨٠٪).

حجم صناعة الانترنت:

قامت جمعية ويكيبون (Wikibon) بتقديم دراسة حول احتمالية تطور صناعة الانترنت خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٢٠) اعتمادا على خمسة مقاييس هي:

١- حجم قطاع صناعة الانترنت الحالي.

٢- حجم ومعدل نمو الإنفاق على تكنولوجيا صناعة الانترنت.

٣- حجم ومعدل نمو قيمة تكنولوجيا صناعة الانترنت.

٤- العائد على الاستثمار.

٥- صافي القيمة التراكمية التي تم إنشاؤها بين عامي (٢٠١٢-٢٠٢٠) اعتمادًا على المقاييس الأربعة السابقة. والجدول أدناه يوضح النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة.

الإنفاق والقيمة التي تقدمها صناعة الانترنت للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٠) (مليار دولار)

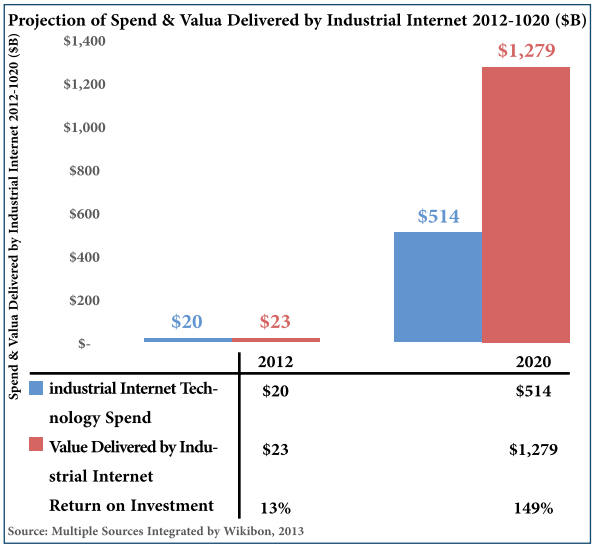

من الشكل يتضح أن الإنفاق على تكنولوجيا صناعة الانترنت سيرتفع بشكل هائل من (٢٠) مليار دولار عام ٢٠١٢م، إلى (٥١٤) مليار دولار عام ٢٠٢٠م، في حين أن القيمة التي يتم الحصول عليها من صناعة الانترنت سترتفع بشكل أكبر بكثير من الإنفاق إذ أنها سترتفع من (٢٣) مليار دولار عام ٢٠١٢ م، إلى (١٢٧٩) مليار دولار أي أنها ستصبح أكثر من ضعف الإنفاق عليها عام ٢٠٢٠م، كما أن العائد على الاستثمار في صناعة الانترنت سيرتفع من (١٣٪) عام ٢٠١٢ إلى (١٤٩٪) عام م٢٠٢٠. وهذه أرقام كبيرة جدًا توضح الأرباح الهائلة التي ستحققها هذه الصناعة في المستقبل القريب جدًا.

وهناك مفهوم حديث في صناعة الانترنت هو انترنت الأشياء الصناعية (Industrial Internet of Things) والذي يرمز له اختصارًا (IIOT) ويصف هذا المفهوم الأشياء المستخدمة في صناعات متعددة مثل التصنيع، والدعم اللوجستي، النفط والغاز، النقل، الطاقة، المناجم والمعادن وغيرها. ويمكن تعريفه على أنه "قدرة الآلات وأجهزة الكمبيوتر والناس على تمكين العمليات الصناعية الذكية من استخدام تحليلات البيانات المتقدمة لمعرفة الأعمال التحويلية القادمة"، أي تمكين الخدمات الرقمية الجديدة ونماذج الأعمال التجارية المبنية على الاتصال الذكي مع الأجهزة والمعدات، أي تحويل كل العمليات الصناعية والتجارية إلى عمليات ذكية.

ويغطي هذا المفهوم تقنيات العمليات الصناعية في العديد من حالات الاستخدام والصناعات والتطبيقات، وتركز (IIOT) على تحسين الكفاءة التشغيلية والترشيد (التشغيل الآلي)، الصيانة، مع دور هام لتقارب تكنولوجيا المعلومات وصناعة الانترنت، انترنت الأشياء الصناعية يفتح الكثير من الفرص للتحرك نحو نموذج خدمة الطلب، والطرق الجديدة لخدمة العملاء وخلق نماذج جديدة للإيرادات، غالبًا بطرق غير متوقعة بمعنى أنه يسعى إلى تطوير الأعمال التجارية.

ويوجد أيضًا في العديد من الحالات التي تسمى حالات استخدام تقنيات العمليات عبر الصناعة في انترنت الأشياء الصناعية. ومن الأمثلة على ذلك المركبات المتصلة والمباني الذكية. ويمكن توسيع الصناعات الدقيقة التي يتم تغطيتها تحت "إنترنت الأشياء الصناعية" إلى المدن الذكية والرعاية الصحية وما إلى ذلك.

وبالنسبة للتأثير الاقتصادي لهذه الصناعة على النمو الاقتصادي فقد أكد تقرير صدر مؤخرًا بعنوان "الفوز مع إنترنت الأشياء الصناعية" (Winning with the Industrial Internet of Things)، أن هذه الصناعة ستعزز النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٠م، ومن المتوقع أن تضيف الاستثمارات الرأسمالية في هذه الصناعة ومكاسب الإنتاجية التي ينبغي إتباعها (٦,١) تريليون دولار أمريكي إلى الولايات المتحدة إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة، وإذا كانت الولايات المتحدة ستستثمر ٥٠ في المائة أو أكثر في تقنيات الاتصالات اللاسلكية وتحسين العوامل التمكينية، مثل مهاراتها وشبكاتها ذات النطاق العريض، فقد تصل المكاسب إلى (٧,١) تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠م، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢,٣٪) في عام ٢٠٣٠ م، عن التوقعات.

ويمكن لألمانيا رفع الناتج المحلي الإجمالي التراكمي بمقدار (٧٠٠) مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠ م، من خلال اتخاذ إجراءات إضافية مماثلة، مما سيرفع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠م، بنسبة (١,٧٪)، ويمكن للمملكة المتحدة أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥٣١) مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠م، مما يعني رفع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠م، بنسبة (١,٨٪) عن المتوقع، كما أنه من المتوقع أن يرتفع الدخل الفردي السنوي بمعدل (٢٠-٣٠٪) بحلول عام ٢٠٣٠م.

ومع ذلك، يكشف التقرير أن هذه المكاسب معرضة للخطر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن (٧٣٪) من الشركات لم تضع بعد خططًا ملموسة ل (IIOT)، وفقًا لمسح لأكثر من ١٤٠٠ من قادة الأعمال التجارية العالمية، منهم (٧٣٦) من المديرين التنفيذيين. وقد وضع (٧٪) فقط من الذين شملهم الاستطلاع إستراتيجية شاملة مع الاستثمارات المطلوبة.

ويرجع عدم الالتزام بانترنت الأشياء الصناعية إلى حد كبير إلى صعوبة تطبيقها لتوليد مصادر دخل جديدة، وفقا للبحث. على الرغم من أن أغلبية (٥٧٪) من قادة الأعمال يقولون أن الإيرادات الجديدة ستكون أكبر فرصة لتطوير انترنت الأشياء الصناعية ، وأقل من واحد من كل سبعة (١٣٪) يعتقدون أن شركتهم سوف تستفيد فعلا بهذه الطريقة، وبدلاً من ذلك، تركز شركاتهم على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق مكاسب في الكفاءة والاطلاع على إنتاجية الموظفين وتخفيض النفقات التشغيلية (بنسبة ٤٦٪ و ٤٤ ٪ على التوالي) باعتبارها الفوائد الأكثر احتمالاً لشركاتهم.

وقال بول دوغيرتي، كبير مسؤولي التكنولوجيا في شركة أكسنتشر (Accenture) وهي شركة استشارات عالمية: "إن ظهور إنترنت الأشياء الصناعية سيساعد على تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف"، ولكن تلك الإمكانات الاقتصادية الكاملة لن تتحقق إلا إذا تجاوزت الشركات استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق مكاسب الكفاءة وحدها، وفتحت البيانات لخلق أسواق جديدة تحافظ على تدفق الإيرادات. وهذا يعني تغيير جذري في كيفية القيام بالأعمال التجارية من حيث العمل مع المنافسين، وتشكيل شراكات مع الصناعات الأخرى، وإعادة تصميم الهياكل التنظيمية والاستثمار في المهارات والمواهب الجديدة ".

ومن الآثار الاقتصادية المهمة لصناعة الانترنت هي خلق فرص العمل، إذ يعتقد (٨٢٪) من كبار رجال الأعمال إن انترنت الأشياء الصناعية سيكون منشئ صاف للوظائف، ويشير تقرير مصاحب أعدته شركة أكسنتشر والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن التكنولوجيات الرقمية سيكون لها أثر إيجابي على قوة العمل في المستقبل من خلال زيادة المهارات القائمة وتمكين العمال من الاضطلاع بأعمال أكثر تطورًا. على سبيل المثال، يمكن لمشغلي الحفر تشغيل المعدات عن بعد، وتمكينهم من التعاون مع المهندسين ومحللي البيانات لتحسين دقة وإنتاجية عمليات الحفر وقال دوغيرتي: "إن انترنت الأشياء الصناعية سيجعل كل عامل عاملا في مجال المعرفة، مما يمكن مشغلي الآلات والعمال الآخرين من استخدام البيانات لتحقيق المزيد من المعدات بأكثر مما يمكنهم اليوم". "لا يتعلق الأمر بالإنتاجية فحسب، بل عن القدرة على تقديم قيمة جديدة بمساعدة البيانات المقدمة للعاملين بطرق جديدة. إن إنترنت الأشياء الصناعية لن يؤدي فقط إلى زيادة العمل، بل سيؤدي إلى المزيد من بيئات العمل الافتراضية والتعاونية، فضلاً عن خلق فئات جديدة تمامًا من الوظائف".

إن هذا الموضوع يكشف أن معظم الدول العربية إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتطوير اقتصاد المعرفة وبناء قطاعات اقتصادية متطورة مبنية على التكنولوجيا الرقمية، ستتخلف كثيرًا عن ركب التطور العالمي الذي ينطلق بسرعة هائلة جدًا، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة القائمة حاليًا بين هذه الدول والدول المتقدمة إلى فجوة يصبح من المستحيل ردمها، وستأخذ بالاتساع بسرعة هائلة توازي سرعة التقدم التكنولوجي، ويستثنى من ذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي حققت قفزات كبيرة في هذا المجال مقارنة بغيرها من الدول العربية خصوصًا دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، إلا أن هذه الدول مازالت ليست بمستوى الدول المتقدمة، لذلك فعلى الدول العربية البدء من الآن وبأسرع وقت لأن المستقبل يتحدد الآن.

فقد تصدرت هذه الدول الثلاث قائمة الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) لعام ٢٠١٥م، إذ احتلت المملكة العربية السعودية الترتيب (٤٣) عالميًا والأولى عربيًا، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عربيًا و(٤٧) عالميًا، في حين حلت قطر بالمرتبة الثالثة عربيًا و(٥٠) عالميًا، وفي مؤشر الجاهزية الالكترونية (The Networked Readiness Index) لعام ٢٠١٥، تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة ترتيب الدول العربية وجاءت في المركز (٢٣) عالميًا، في حين حلت قطر بالمرتبة الثانية عربيًا و (٢٧) عالميًا، في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة عربيًا و (٣٢) عالميًا، وفي مؤشر توافر أحدث التقنيات (Availability of latest technologies) لنفس العام، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيًا والثامنة عالميًا، في حين جاءت دولة قطر في المرتبة الثانية عربيًا و(٢٥) عالميًا، وحلت مملكة البحرين في المرتبة الثالثة عربيًا و(٢٦) عالميًا، في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عربيًا و (٣٨) عالميًا، مما يعني أن هذه الدول تمتلك الأرضية الصحيحة والمناسبة للانطلاق في عالم الابتكارات والتقنية ومن المتوقع أن تحقق هذه الدول انطلاقة متميزة في المستقبل القريب كونها وضعت الاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال وضع رؤى مستقبلية للأعوام القادمة تركز على تطوير مجتمع المعرفة وتطوير الابتكار، ففي رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ كان من أهداف الرؤية أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية في عام ٢٠٣٠م، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد، ومن التزامات «رؤية السعودية ٢٠٣٠» تطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف لإشراك الأسر في (٨٠ ٪) من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في عام ٢٠٢٠م، فضلاً عن وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنويًا، في حين تنص رؤية الإمارات (٢٠٢١) على أن تطور اقتصاد دولة الإمارات يجب أن يتم على أساس نموذج تعتمد فيه التنمية على المعرفة والابتكار، إذ لابد من الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي، كي يتم تطوير الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للوصول إلى مستوى أفضل الاقتصادات العالمية، وستمكن البنية التحتية المتطورة للمعلومات والاتصالات من ربط الشركات ببعضها وإعطائها ميزة تنافسية في التعامل والتفاعل مع العالم، وسيحصد الأفراد ثمار هذا التطور في عالمهم الرقمي وهم يبحثون عما ينمي مهاراتهم ويشبع نهمهم للمعرفة. ولتحقيق هذه النقلة النوعية نحو اقتصاد المعرفة تنص الرؤية على أنه لابد من وجود بيئة أعمال ريادية توظيف مهارات الإماراتيين وإبداعاتهم، وتنمي قدرات جيل جديد من رواد الأعمال وتشجعهم عبر حاضنات تدعم المشاريع الصغير والمتوسطة. وتعمل الإمارات ضمن مجهود وطني على نشر روح المبادرة والعمل الجاد والجرأة والإبداع، أما رؤية قطر ٢٠٣٠ فقد أوضحت أنه لا يمكن لقطر أن تطور اقتصادها ومجتمعها دون رأسمالها البشري ومواردها البشرية، والتنمية البشرية بحسب رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تستهدف بنية تحتية شاملة وحديثة للرعاية الصحية يستفيد منها جميع القطريين، ونظامًا تربويًا وتعليميًا يضاهي أرقى الأنظمة التعليمية في العالم، ويسهم في إعداد الطلاب القطريين كي يخوضوا التحديات العالمية، ويصبحوا أهم المبتكرين والفنانين والمحترفين وأصحاب المبادرات في المستقبل. ولا شك في أن نظامًا تعليميًا ذا مستوى عالمي، وتوفير فرص متساوية، سيتيح للقطريين دورًا أكبر في كل قطاعات اقتصاد بلادهم.

* قسم الاقتصاد - جامعة البصرة

سياسة لا تتغير في اختراق القارة السمراء

إيران .. والمؤامرة على العرب في إفريقيا

ما إن ارتسمت خلال القمم المتعاقبة لدول مجلس التعاون الخليجي معالم الأهداف الاستراتيجية الكبرى من أجل الانطلاق في مسار التنمية الاقتصادية حتى تشكلت أمام حكومات هذه الدول الحاجات الضرورية لمواجهة ما تم تحديده من المتطلبات الأساسية المتنامية والمتشابكة في مختلف مجالات العلوم وميادين المعارف المتقدمة وكما برزت ضرورة الاستفادة من الخبرات البشرية في استغلال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، وما كان طموح الدول الخليجية ليبلغ ذلك السقف العالي لبلوغ أعلى معدلات التنمية لولا اطمئنانها إلى أن حجم عوائد تصدير ما تمتلكه من المخزون النفطي الهائل والاحتياطي الغازي الكبير سيدعم بشكل كاف قدراتها التمويلية لمشاريع التنمية، ولكنها وقفت أمام أول تحد عند نقطة البداية وهو افتقادها لوسائل الإنتاج التكنولوجية المتقدمة.

صبحه بغوره

وكانت الوجهة المفضلة لتوفير هذه المتطلبات كلها هي الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالشروع في تنفيذ الاستثمارات الكبرى احتلت منطقة الخليج العربية مكانتها الدولية في المحافل السياسية على خلفية قوتها الاقتصادية المتمثلة في المخزون الكبير من مواد الطاقة والوفرة المالية المعتبرة، وعليه اكتسبت المناطق المحيطة بها والمجاورة لها أهميتها الاستراتيجية كمضيق "هرمز" ومضيق " باب المندب" وتضاعفت تبعًا لذلك حيوية قناة السويس، وأصبح تلقائيا في ظل طبيعة هذا الوضع أن تكون مسألة ضمان أمن المنطقة وسلامة منشآتها الحيوية في صدارة الانشغالات خاصة بعدما أظهرت إيران عداءً سافرًا لدول المنطقة في بعديه العنصري بتأكيد تسمية الخليج الفارسي بدلا من الخليج العربي ، والطائفي الشيعي المسيء للسنة والسلفية، ثم بعدما تحول هذا العداء إلى سلوك أصيل في السياسة الإيرانية منذ احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتزامن مع هذا حدوث تعقيدات في العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأمريكية بعد انتصار ثورة الخميني سنة ١٩٧٩م، إذ تغيرت أولويات السياسة الإيرانية فبعدما لم يكن لديها أي طموح توسعي يتجاوز حدودها الجغرافية خلال الفترة الشاهنشاهية سنوات الستينات من القرن الماضي تطلعت إيران إلى لعب دور مؤثر على المستوى العالمي وساعدت بعض الظروف السياسية والأمنية المحلية والإقليمية والدولية على بروز الدور الإيراني في ثوب "الحليف" الذي لم يكن الأفضل فحسب بل الأمثل في كل الأوقات وأصعبها خاصة بالنسبة لبعض دول الشرق الأوسط، ولا يعد مجرد توفر الظروف الداخلية لبعض لدول المجاورة لها عاملا وحيدًا يمكن أن يلغي ذلك المستوى العالي للجاهزية الإيرانية في كل المجالات ودرجة استعدادها لمواجهة مختلف الظروف الدولية المحيطة التي تجعلها قادرة على الشروع في تنفيذ سياساتها بالشكل وفي التوقيت المناسب لحجم وطبيعة الأحداث سواء منها المنتظرة أو المتوقعة أو الطارئة، وكأن الظروف قد تهيأت لها خصيصًا لضمان نجاح توغلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول التي ناصبت بعضها أمريكا العداء بسبب موقفها الداعم سياسيًا وعسكريًا وماليًا لإسرائيل على حساب قضية الشعب الفلسطيني وحاولت في نفس الوقت تصدير ثورتها إلى الدول العربية فشكلت عامل تقارب خليجي – أمريكي أمام جبهة بدا أنها لن تتراجع عن سياستها التوسعية في الدول العربية عامة، ومن هنا استدعت الضرورة أهمية سرعة إقامة دول مجلس التعاون الخليجي علاقات تعاون في المجال العسكري تسليحًا

وتدريبًا وتأهيلاً وكانت الوجهة المفضلة هي المعاهد العسكرية الأمريكية والغربية، وفي انتظار أن تؤتي هذه السياسة ثمارها كان تطبيق المثل أن الضرورات تبيح المحظورات هو الأنسب اللجوء إلى إقامة القواعد العسكرية كالقاعدة العسكرية الأمريكية في "مسيعيد" القطرية لتأمين دول المنطقة أو بالأحرى ثرواتها من أي تهديد خارجي محتمل، ومع تعاظم التهديدات الإيرانية لم تعد ترصد تقارير المتابعين للشأن الإيراني حضور هذا البلد في منطقة ما إلا وكان الأمر متعلقًا بتحرك على أساس مذهبي مدروس بدقة وتحت غطاء مبرر السند السياسي أو مقتضى التعاون الاقتصادي أو ضرورة الدعم العسكري وعلى كل الأحوال كان هناك مدخل في علاقات إيران الدولية يمثل في حد ذاته أيضًا هدفًا لسياستها الخارجية وهو نشر المذهب الشيعي والذي من أجل تحقيقه على أوسع نطاق ممكن تسقط أمامه حرمة الحدود الوطنية واعتبارات البعد الجغرافي والمواقع النائية واختلاف الأعراق، بمعنى أنه ليس هناك قيودًا أو محاذير تواجه جهود نشر هذا المذهب عبر القارات الستة، والبداية ستكون في محيطها الخليجي والعربي، ثم المحيط الإفريقي ...

منذ أن أعلنت المملكة العربية السعودية في ١٩ فبراير ٢٠١٦م، عن قرار قطع مساعدتها للجيش اللبناني بسبب مواقف "حزب الله" المعادية لها برز فورًا إعلان إيران استعدادها للنظر في مسألة تقديم المساعدة العسكرية الضرورية للجيش اللبناني إذا طلبت الحكومة اللبنانية ذلك، وأثار هذا الموقف ردود فعل عربية تناولت طبيعة واقع العلاقات السعودية ـ الإيرانية انطلاقًا من الرد الإيراني "السريع" وبعد توتر العلاقات بين طهران والرياض برز ميل عربي واضح إلى نصرة الموقف السعودي اتخذ الصيغة التبريرية لقراره قطع المساعدات عن الجيش اللبناني كما اتخذ صيغة انتقاديه للتدخل الإيراني في شؤون دول المنطقة العربية، وانطلق هذا الموقف بناء على ما تراءى أن إيران تمارس فعلاً حربًا قذرة ضد السعودية ظاهرها حربا شاملة إسلامية سنية- إسلامية شيعية، وفي جوهرها عربية ـ فارسية، وأشارت تقارير المراقبين إلى أن زيارات وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى عدد من الدول الإفريقية هي امتداد للقاءاته المكثفة التي أجراها مع الزعماء الأفارقة أثناء انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا لمحاصرة الاختراق الإيراني المذهبي في إفريقيا، وأصبح مؤكدًا أن التدخل الإيراني في المنطقة العربية يوصف "بالاختراق" حيث لا يوجد مبرر لتدخلها كبديل لملأ الفراغ الذي تركته السعودية ودول الخليج العربية في لبنان أو بحجة سوء السياسات الخارجية كما في اليمن وسوريا والعراق، وأن العلاقات الراهنة بين المجموعة العربية وإيران توصف بأنها علاقات غير سوية.

لقد نجحت إيران في تشكيل امتدادات لها في عدة دول عربية تمثل الجوار السعودي "فحزب الله" في لبنان، و"الحوثيين" في اليمن، والحشد الشعبي في العراق، والفصائل الشيعية المقاتلة إلى جانب نظام الأسد، كلها أذرع إيرانية في المنطقة تضمن لها التواجد المؤثر في الخليج العربي ومضيق باب المندب ومنه إلى البحر الأحمر بعدما وجدت في مستجدات الأوضاع الداخلية ببعض هذه الدول بيئة حاضنة للأفكار الشيعية أولا ثم قابلية البؤر المتشكلة لتحولها إلى تنظيمات مسلحة لكن سرعان ما وفرت لها إيران كل عوامل التمكين والانتشار والهيمنة بالأخذ بأسباب القوة ليس دفاعًا عن نفسها فقط بل لضمان نشر المذهب الشيعي دون متاعب، ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة تنفيذ الأجندات الإيرانية في المنطقة العربية تحت الضغط بالتلويح بالعمل المسلح وهو أمر واقع في الوقت الراهن ولا يستبعد أن يقع في دول أخرى تعرف توغلاً مطردًا للمذهب الشيعي خاصة في شمال إفريقيا حيث وجهت مؤخرًا أوساط دينية في الجزائر أصابع الاتهام مباشرة للسفارة الإيرانية بتورطها في نشر التشيع في المجتمع الجزائري السني، وقد سجلت مصالح الأمن بانزعاج شديد تنظيم "الحسينيات" والمسيرات "الكربلائية" في عدة مناطق من البلاد وقيام السفارة الإيرانية بالتعاون مع وكالات سياحية بترتيب زيارات للمواطنين الجزائريين للمزارات الشيعية في مدينتي "شهد" و "قم" الإيرانيتين والى داخل الأراضي العراقية واعتبرت ذلك تهديدًا خطيرًا لوحدة العقيدة والمرجعية الدينية المتمثلة في المذهب المالكي وبداية إحداث التقسيم الطائفي، ولكن لا تبدي الحكومة حزمًا تجاه تلك التنبهات باستثناء إبداء بعض الغلظة اللفظية التي سرعان ما يزول أثرها، ولعل نشوء هذه الظاهرة يعود للمواقف الجزائرية السابقة المحابية للسياسة الإيرانية بدءًا من وقوفها إلى جانب إيران في حرب الثماني سنوات مع العراق، وترحيبها بانتصار الثورة الإسلامية وتمجيد عودة الخميني من منفاه، ورفضها العقوبات الاقتصادية الدولية عليها بل ومطالبتها بحق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ثم وقوفها إلى جانب نظام الأسد ورفضها الانضمام إلى قوات التحالف العربي لضرب الحوثيين في اليمن

مؤشرات تؤكد اهتمام إيران بمنطقة شمال إفريقيا وتحاول الاستفادة من التناقضات الإقليمية لاختراق الجزائر

أو المشاركة في التحالف العسكري العربي الإسلامي لمكافحة الإرهاب، كل هذه المواقف شكلت في مجموعها مناخًا عامًا لافتًا يدفع أي قيادة إيرانية إلى التفكير في مد أذرع لها في بلد يعد من المنظور الإيراني حيوي واستراتيجي لأنه البلد البترولي الذي ينسق معه المواقف داخل منظمة "أوبك" والبوابة المتوسطية العريضة نحو دول غرب إفريقيا التي تثير إمكانياتها الطبيعية الضخمة أطماع إيران فيها.

الواقع الحالي يشير إلى وجود احتمالات قوية أن تتجه السياسة الإيرانية للاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا ومن المستبعد أن يكون المغرب أو تونس هدفا آنيا لها ولكنها ستستغل ظاهر التباينات الإقليمية بين بعض دول المنطقة بسبب عدم توافق السياسات البترولية ومناوأة وزارة الشؤون الدينية في الجزائر العداء لرموز التيار السلفي من أجل الولوج الهادئ في المجتمع الجزائري.

مع بداية المد التحرري في إفريقيا واكتساب الدول الإفريقية شرعية الوجود السياسي في المحافل العالمية سارعت إيران إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية معها وكان للعديد من دول القارة نصيبًا وافرًا من التوسع الإيراني في صورته الاقتصادية التي تخفي بعده المذهبي، واختارت إيران أهدافها برؤية ثاقبة ودراسة شاملة عكست مهارتها الفائقة، وتجسدت البداية القوية لذلك خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدول غرب إفريقيا التي توفرت فيها عدة عوامل أساسية مثلت دوافع نموذجية للولوج الإيراني وهي الأغلبية المسلمة في التركيبة البشرية لسكان هذه الدول والاقتصاديات المتخلفة التي تعاني عجزًا في جهازها الإنتاجي وقصورًا في هيكلها الإنتاجي مع وفرة المواد الخام التي تزخر بها المنطقة، فشهد الحضور الإيراني فيها تصاعدًا كبيرًا من خلال المنظمات الأهلية والهيآت الخيرية والمراكز الثقافية والمشاريع الاقتصادية والعمل الدبلوماسي الدؤوب، تدفعها في ذلك حاجتها إلى تأمين مصادر المواد الخام وخاصة اليورانيوم الذي تعد القارة من أكبر منتجيه ورغبتها في خلق أسواق جديدة وواعدة لصادراتها خاصة في ظل الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له بسبب برنامجها النووي وإرادتها في ولوج الشركات الإيرانية إلى الأسواق الإفريقية باستغلال خبراتها الجيدة في مجالات يمكن أن تستفيد منها هذه الدول ومنها البناء والسدود وإنتاج القمح والسكر وتصنيع الإسمنت والأجهزة والمعدات الطبية وتجميع العربات والجرارات، وقامت بتقديم مساعدات مادية وخدمات معنوية إنسانية وثقافية وصحية منتظمة وموسمية في العديد من الدول الإفريقية وأنشأت في عواصمها وكبرى مدنها المدارس والمستوصفات، وأصبح لديها سفارات في أكثر من ٣٠ دولة، وقام كبار مسؤوليها بزيارة العواصم الإفريقية بشكل مكثف ودوري، وتم عقد عدة مؤتمرات قمة إيرانية - إفريقية وأقامت العشرات من المعارض التجارية للمنتجات الإيرانية بالعواصم الإفريقية، ومؤخرًا أصبحت إيران تتمتع بصفة العضو المراقب في الاتحاد الإفريقي ونجحت الدبلوماسية الإيرانية من خلال الزيارات الرئاسية في كسب العديد من الدول الإفريقية إلى صفها في العديد من أزماتها الدولية، ونتيجة لذلك استطاعت إيران أن تحقق الكثير في إفريقيا في مختلف المجالات إلا أن كل هذا لم يكن بمعزل عن الدافع المذهبي الذي تدثر بدثار دبلوماسي وسياسي واقتصادي، لذلك توصف ما حققته إيران في إفريقيا "بالاختراقات" التي قد تحمل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي العربي حيث تشكل إفريقيا عمقًا إقليميًا هامًا للدول العربية وبيئة محاذية لها خاصة في منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تمر عبرها التجارة الخارجية لدول الخليج العربية ،ومصر التي لا تقبل تهديدًا للملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر يمكن أن يخنق العبور إلى قناة السويس، وفي غرب إفريقيا التي تشكل عمقًا استراتيجيًا لدول المغرب العربي.

تسللت إيران إلى دول غرب إفريقيا تحت الغطاء الاقتصادي لنشر التشيع والاستفادة من اليورانيوم

السياسة الخارجية الإيرانية لن تتبدل لأنها تهدف إلى التمدد والهيمنة ولذلك لا تقوم عقيدتها على مبدأ التغير المستمر الذي يتكيف مع المستجدات العالمية وينسجم مع تطور الفكر الإنساني بل على الاستمرار المتغير أي بقاء المحاور الرئيسية لسياساتها والإبقاء على نفس الأهداف مهما تغيرت القيادات وأدوات التنفيذ والأساليب ، فإيران تهدف إلى اعتلاء مكانة اقتصادية كقوة دولية قادرة على منافسة القوى الإقليمية والدولية وفرض أخذ مصالحها بعين الاعتبار حتى وإن أبدت تراجعًا تكتيكيًا عن بعض مواقفها فان ذلك لتحقيق مكاسب أكبر فتسوية ملفها النووي مع أمريكا والغرب جاء مقابل منحها فرصة إطلاق يدها في دول الشرق الأوسط، فتغير السياسة الأمريكية تجاه إيران تزامن مثلا مع تدخل إيران في منطقة الخليج وعمليات عاصفة الحزم ومحاولة التواجد العسكري لقواتها البحرية قبالة الشواطئ اليمنية في باب المندب، وأن عدم المساس بأمن إسرائيل أو إظهار مشاعر العداء تجاه أمريكا كان في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، لذلك فالفضاء العربي يبدو مفتوحًا أمام المزيد من المؤامرات الإيرانية.

إيران تمهد للتواجد العسكري في إفريقيا تحت ستار التدريبات والمناورات وتأمين نشاطها الاقتصادي

تكمن الأهمية الجيو سياسية لقارة إفريقيا في أنها تتوسط الممرات الملاحية حيث تطل على مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ورأس الرجاء الصالح وقناة السويس، وتتمتع بأربع واجهات بحرية عريضة حيث تطل على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وعلى المحيطين الأطلسي والهندي لذلك فهي تسيطر على حركة المواصلات البحرية العالمية ومنه اكتسبت دورًا محوريًا في الأمن الإقليمي وأهمية خاصة في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة وفي كل ما يتعلق بالأمن الاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي، وهذا الوضع لم يغب عن القادة الإيرانيين الذين تحركوا باتجاه إفريقيا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا في انتظار توظيف هذا التحرك لتنفيذ مخطط انتشار عسكري بدعوى تأمين تجارتها الخارجية أو حماية حلفائها أو تكثيف التدريبات العسكرية والمناورات المشتركة التي يمكن أن تستدعي تعقيداتها ضرورة إقامة قواعد عسكرية تحت غطاء إقامة الخبراء والمستشارين العسكريين، وتكمن خطورة طبيعة هذا التحرك في إحكام محاصرة دول الخليج العربية وتهديد مصالحها، و تضييق هامش التحرك الأمريكي وخلق بؤر توتر حاد لن تتمكن دول المنطقة من تجنب تداعياتها وتأثيراتها المباشرة عليها.

* كاتبة صحفية - جزائرية

الخطة العلمية للمملكة: دمج المهارات بالسلوك وربط النظرية بالتطبيق

النهضة الثقافية والعلمية في السعودية (٢٠١٣ - ٢٠١٦م): "رؤية نقدية"

منذ النشأة الأولى للمملكة العربية السعودية كان الدين الإسلامي دستورها، ولذلك لا غرابة أن يكون من أهم مقومات بنائها الاجتماعي والثقافي والسياسي. وتمثل ارتباط الدولة وثقافتها ومجتمعها بالدين الإسلامي في كثير من المظاهر؛ من أهمها تبني الإسلام دينًا للدولة وشعبها، والتمسك بالعقيدة الصحيحة ونبذ العقائد المنحرفة والأفكار الضالة الهدامة، وقد كانت العقيدة الصحيحة والشريعة الغراء بعلومهما المختلفة هما الإطار الذي انطلق منه الملك المؤسس لبناء ثقافة المجتمع في تلك الفترة. ويستمد النظام السياسي للحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذان المصدران هما ضابطا النظام السياسي، ومصدرين أساسيين للأنظمة واللوائح التي تصدر في المملكة، وهو ما يعنى أن النظام الأساسي للحكم ينسجم مع ثقافة المجتمع وقيمه فقد نص صراحة على أن دين البلاد هو الدين الإسلامي والدستور هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله.

د. مجدي الداغر

من ناحية ثانية، كان النفط مصدرًا مهمًا من المصادر الاقتصادية التي فتحت المجال لمختلف الأنشطة، ومهدت لمضاعفة النمو الأمر الذي جعل النفط الوسيلة الحيوية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص عمل.

وهكذا فقد انتقلت المملكة إلى دولة مهيأة للانطلاق وتشكيل ملامح الصناعة الحديثة، والتجارة والزراعة والصحة، والتعليم، وفي خطتي التنمية الأولى والثانية اتبعت استراتيجية متوازنة استهدفت تنمية كافة القطاعات.

وتعززت احتمالات النمو في المملكة عندما وضعت آلية منهجية للتخطيط الاقتصادي، لترشيد وتثبيت التنمية، وتطور اقتصادها خلال الربع الأخير من القرن العشرين وصارت تتمتع ببنية أساسية عصرية وتحظى بقطاع خاص مزدهر ونظام مالي مستقر.

النهضة الثقافية: المظاهر والمؤشرات:

إن دور المؤسسات الإعلامية والتعليمية والثقافية بما في ذلك الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والأندية الأدبية والرياضية.

قد أسهمت مجتمعة في تفعيل وتقدم النهضة الثقافية التي تعيشها المملكة حاليًا بصورة شاملة.

ومشهد النهضة الحضارية الذي تطور في المملكة انعكس بصورة إيجابية على المجتمع السعودي، ما أدى إلى أن يشتمل ذلك جوانب الحقل المهني الصحفي وعناصر إصداراته سواء كان في مجال العاملين في هذا الحقل. أو على مستوى الطباعة ومضمون المادة التحريرية.

وتسهم المجلات بدور ملموس في تركيز الاهتمام الثقافي، وكذلك المكتبات العامة وكلها تتيح فرصًا رحبة للاطلاع، كما انتشرت في المملكة مؤسسات فكرية ترسخ نشاطاتها لخدمة الوعي المعرفي وتوفير متطلباته، فمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية تقوم بأنشطة متعددة من خلال أجهزتها ومطبوعاتها التي تسعىإلى توفير مستويات من المعرفة المتخصصة، ومركز الملك فهد الثقافي الذي يوفر بيئة مواتية لمختلف ألوان الإبداع الفني.

وتنتشر في المملكة مؤسسات خيرية لها أنشطة ثقافية وفكرية تتخذ أبعادًا إنسانية، فجائزة مثل جائزة الملك فيصل

أصبح لها ثقل دولي، وغدت موضع اهتمام العلماء في جميع دول العالم، لما تتسم به من صدق التوجه وسلامة الهدف، وتقوم المؤسسة داخل المجتمع السعودي بأنشطة ثقافية وفكرية متعددة من خلال أجهزتها المختلفة. وفي إطار النهضة الثقافية في المملكة تبرز عدة مؤشرات:

١. إن النتاج الثقافي السعودي يعد جزءًا أصيلاً من الثقافة العربية الإسلامية، وعاملاً مؤثرًا في تطور هذه الثقافة وتجدد بناها، والمؤسسات الثقافية بما تقوم به من أدوار مختلفة ومتكاملة تمثل منابع رئيسة للفكر العربي والإسلامي، وقنوات للحوار بين الأجيال.

٢. التواصل الثقافي قائم بالفعل بين المثقفين ورجالات الفكر والأدب مع الجو الثقافي والأنشطة في الدول العربية المختلفة، ويتجلى ذلك في مشاركة العديد من المبدعين ورجال الفكر والنقد في المؤتمرات الأدبية التي تعقد في البلدان العربية.

٣. تشهد النهضة الثقافية بالمملكة العربية السعودية عدة ظواهر منها:

- حركة موسمية منتظمة كما نرى في الموسم الثقافي الجنادرية وما يصاحب ذلك من نشاط ثقافي متنوع.
- الملاحق الثقافية الأسبوعية لكبريات الصحف تغطي كافة الفنون والأنشطة الثقافية وتستكتب أعلام الفكر والأدب العربي إلى جانب كتاب ومثقفي المملكة.
- النوادي الأدبية والجمعيات الثقافية المنتشرة في ربوع المملكة.
- الصالونات الأدبية الخاصة وتلك ميزة تنفرد بها السعودية حيث تشهد هذه الصالونات فعاليات ثقافية تزخر بالتفاعل.

٤. العطاء الثقافي السعودي له عدة مظاهر منها النشر، الإصدارات، اللقاءات الفكرية، الحركة النقدية، وتتم اللقاءات الفكرية على عدة محاور فهناك المنتديات الأدبية الموزعة على أكثر المناطق، والمجالس والمنتديات الخاصة في بعض المدن تتم أسبوعيًا وتناقش فيها بعض الأمور الأدبية الراهنة.

٥. من أهم الأحداث الثقافية في السعودية خلال عام ٢٠١٣م-٢٠١٦ م، بجانب معرض الرياض للكتاب، والمهرجان الوطني للثقافة والتراث (الجنادرية)، وإقامة ملتقيات الأندية كان انعقاد مؤتمر الأدباء الذي خرج بتوصيات عديدة أبرزها الاهتمام بالمسرح وبالمراكز الثقافية، وفوز ديوان الناقد أحمد بوقري (ما وراء حنجرة المغني) بجائزة البابطين، فضلاً عن عدد من الفعاليات الثقافية المتميزة.

٦. شهدت المملكة انعقاد مؤتمر الأدباء السعوديين الرابع في المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية، وتميز هذا المؤتمر بمشاركات الشباب من العديد من البلدان العربية ببحوث عن الأدباء والأدب في السعودية، أعقبه انعقاد ملتقى نادي مكة المكرمة في دورة استثنائية عن الأدب والثقافة والحدود بينهما.

٧. كان أبرز إنجازات عام ٢٠١٣م، الثقافية بروز الحراك الشبابي في مجال اللقاءات والإصدارات من كتب ودواوين شعرية، بالإضافة إلى نشاطهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وظاهرة التنافس بين دور النشر على الأسماء المتميزة في هذه الشبكات، وطبع إنتاجها الورقي وتسويقه، بجانب إصدارات كرسي الأدب السعودي بجامعة الملك سعود والذي يعد من أهم الأحداث الثقافية في السعودية، وقد قدم رسائل ودراسات علمية حول أدباء سعوديين ومنتجهم الأدبي وسيرهم الذاتية، مثل غازي القصيبي وحامد دمنهوري.

ورأى العديد من الأدباء بالمملكة أن تعيين الأمير خالد الفيصل وزيرا للتربية والتعليم كان أهم حدث ثقافي لعام ٢٠١٣-٢٠١٦م، ونقلة نوعية في الثقافة السعودية، فهو من أطلق عددًا من المبادرات الثقافية مثل مؤسسة الفكر العربي، وسوق عكاظ، وغيرهما.

كما جاء اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية أهم حدث ثقافي في تاريخ المملكة، بجانب معرض الفنان السعودي عبد الناصر غارم في مزاد دار كريستي بدبي.

وعلى المستوى الفني تأتى أحداث الفيلم السعودي "وجدة" الذي يسلط الضوء على الواقع الذي تعيشه، والصعوبات التي تعانيها، من خلال طموح بطلة الفيلم الطفلة "وجدة"؛ وقد حصد حوالي ٢٠ جائزة من مختلف المهرجانات العربية والعالمية، كما رشح لجائزة الأوسكار العالمية.

النهضة التعليمية: المظاهر والمؤشرات:

أدركت الحكومة السعودية منذ تأسيسها أهمية ودور التعليم في بناء الإنسان، وهكذا أصبح التعليم من أولى اهتمامات الملك عبد العزيز- يرحمه الله - لذلك ركز على مجالات تنمية الوعي الثقافي، والعلمي بين طبقات الأمة، وأخذ ينشئ المدارس.

ولم تتخلف الفتاة السعودية كثيرًا عن ركب التعليم، رغم الحساسية الاجتماعية التي أدت إلى تأجيله بعض الوقت. وتعود بداية التعليم الحكومي للبنات لعام ١٣٨٠هـ.

كما تطور التعليم العالي وتنوع خلال الخطط الخمسية الست حيث أنشئ عدد من الجامعات والكليات والمعاهد، والكثير من المباني الجديدة وتأمين المعامل والمعدات، كما تم افتتاح العديد من برامج الدراسات العليا في الجامعات وفي كليات البنات، إضافة إلى الأقسام المستقلة المخصصة لهن في الجامعات.

وتحرص الخطة العلمية في المملكة على أن تصبح المعلومات والمهارات التي تعلمها للطلاب سلوكاً في حياتهم وذلك بالربط بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل، ونظرًا للقفزات الكبيرة التي تشهدها ميادين العلوم والثقافة والتقنية فإن المناهج الدراسية تحرص على تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب وتعميق روح التجريب واستخدام المراجع العلمية والبحث عن المعرفة واستثمار المعطيات التقنية والتعامل معها بكفاءة في سبيل تنمية المعلومات وزيادة الخبرات وتنويعها.

ولا يقتصر اهتمام المناهج في غرس وتنمية الثقافة على المقررات والكتب الدراسية بل إن النشاط المدرسي والتوجيه والإرشاد الطلابي وميادين تعليم الكبار ذات صلة عميقة بالمناهج بل هي نشاطات متممة تنبثق من توجهات مناهجنا لتتكامل جميعها من أجل دعم مسيرة التنمية الثقافية.

لقد أدت الجامعات السعودية في بدايات تاريخها دورًا مهمًا في التنمية الثقافية والفكرية حينما كان المجتمع يتلمس طريقه نحو المدنية والتقدم الحضاري والنمو الاقتصادي، فقد كانت الجامعات تمثل أهم مؤسسات صياغة الوعي في ظل محدودية الاحتكاك مع العالم الخارجي إعلاميًا وسياحيًا وثقافيًا، وكانت الجامعات تمثل بيئة حاضنة للأنشطة الثقافية في الفن والمسرح والأدب والمسابقات الثقافية وكذلك الأنشطة الرياضية والعلمية، وكذلك معارض الكتب والفنون التشكيلية والحرف التقليدية وغيرها من الأنشطة.

زيادة الإنفاق السنوي السعودي على البحث العلمي والتطوير من (٠,٣٦) إلى (٠,٥) مع نهاية عام ٢٠١٢

وقد حظي قطاع التعليم في المملكة بالعديد من المنجزات والتطورات منذ أن تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم وسجلت ميزانية التعليم بشقيه العام والعالي (للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ) أعلى معدلات إنفاق في تاريخ المملكة حيث تم تخصيص حوالي (١٢٢) ألف مليون ريال لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة، وإذا كان هناك من عوائق لأخذ الجامعات دورها الطليعي في المجتمع من جهة، وتطوير أدائها الأكاديمي من جهة أخرى فهي تتمثل في عقبتين رئيسيين هما: تغيير واقع الجامعات السعودية من كونها مصادر تلقين بعيدًا عن أساليب الاقتناع العملي الحر، والأسئلة المتلاحقة، وأفكار البحث العلمي المعروفة، وإعطاء مزيد من الصلاحيات والاستقلالية للجامعات السعودية. وقد خصصت المملكة في الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي محورًا خاصًا بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، وقد أفرد المحور برامج تتعلق بتفعيل مشاركة المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين في سياسات ومناهج وبرامج قطاعات التعليم المختلفة، من خلال إدماج النوع الاجتماعي وإلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية والسياسات التربوية، وتحفيز البرامج التي تزيد من مشاركة المرأة في القرارات الإدارية التي لا تتعدى حاليًا ما نسبة (١٥٪).

كما تم تخصيص برامج لزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا والاستثمار في تطوير الموارد البشرية بما ينسجم

للسعودية سياسة إعلامية واضحة تحدد المبادئ والضوابط التي تستند عليها وسائلها الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية

مع متطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى سعي المملكة إلى زيادة نسبة الإنفاق السنوي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير من القيمة (٠,٣٦) إلى (٠,٥) مع نهاية عام ٢٠١٢، إضافة إلى السعي إلى إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والباحث والجامعة المتميزة، وربط أنظمة المكتبات الجامعية مع بعضها عبر شبكة الكترونية.

كما قفزت السعودية لموقع متقدم بين دول العالم للعام ٢٠١٢م، بنسبة معدل الارتفاع السنوي للنشر العلمي للدراسات العلمية والأبحاث الواقعة ضمن الأبحاث الأكثر استشهادًا بها بنسبة (١, ٣٣) في العام ٢٠١٣ م -٢٠١٦م، وذلك وفقاً لإحصائية "تومسون أندرويترز" التي نشرتها مؤخرًا مجلة نيتشر العالمية في عددها الصادر في ديسمبر ٢٠١٣م، وكانت "تومسون أندرويترز" في نسختها العربية لعدد فبراير ٢٠١٣ م، قد رصدت مجموع الأوراق العلمية للمملكة لعام ٢٠٠٢م، حيث بلغت (١١٥٠) ورقة علمية وهي محصلة ما نشرته جميع الجامعات والمراكز العلمية في المملكة، في حين بلغ عدد الأوراق في عام ٢٠٠٧م (١٣٦٢) ورقة علمية.

وبعد تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في عام ٢٠٠٨م، الذي بلغت فيه الأوراق العلمية للمملكة (١٦٨٦) ورقة علمية، وصل عدد الأوراق العلمية عام ٢٠١٣ م إلى أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ م بعدد ٧٤١٨ ورقة علمية.

وأورد تقرير لتومسون أندرويترز صدر في نهاية ٢٠١٣م، أن عدد طلبات براءات الاختراع التي أودعتها السعودية وتم تسجيلها في مكاتب البراءات الدولية كان عشرة طلبات براءات في عام ٢٠٠٢م، ثم (١٨) طلب براءة اختراع في عام ٢٠٠٤م، و (٢٣) طلب براءة في عام ٢٠٠٦م، و(٣٨) طلب براءة في العام الذي يليه ٢٠٠٧م، وفي عام ٢٠٠٨م بعد أن تم البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، والعديد من الجهات والجامعات بالمملكة، وصل عدد طلبات البراءات إلى (٥٦) طلب براءة اختراع ، ثم (٧٨) طلب براءة في عام ٢٠٠٩ م، وأخيرًا في عام ٢٠١٣ م وصل عدد طلبات البراءات ما يقارب ثلاثة أضعاف، حيث بلغت (١٧٠) طلب براءة اختراع في عام واحد.

وعلى مستوى التفوق العلمي أعلنت مجلة "مسلم ساينس" Muslim-Science ومقرها المملكة المتحدة، عن قائمة أهم ٢٠ امرأة في العلوم الأكثر نفوذًا وتأثيرًا في العالم الإسلامي Twenty Most Influential Women in Science in Islamic World، هي مجلة متخصصة في العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي ومن خلال مجلس خبراء دولي عالي المكانة العلمية، وشملت القائمة بجانب النساء المسلمات الأكثر نفوذًا وتأثيرًا في مجالات: الفيزياء، البيولوجي، الكيمياء، الهندسة، الرياضيات، والعلوم الاجتماعية. وتغطي القائمة جغرافيًا أقاليم ودول: العالم الإسلامي كله، شاملة، جنوب شرق آسيا، جنوب ووسط آسيا، منطقة الخليج العربي، دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، ودول أمريكا الشمالية.

مؤشرات النهضة الإعلامية:

تشكل وزارة الثقافة والإعلام أولى المؤسسات الحكومية المعنية بالإعلام، وتعد إدارة المطبوعات والمخابرات التي أنشئت عام ١٣٤٥هـ، أول جهاز حكومي يشرف على النشر والمطبوعات ومراقبتها، وهي النواة الأولى لوزارة الثقافة والإعلام، وكانت تتبع مديرية الشؤون الخارجية، ثم وزارة الخارجية. وظلت هناك مدة تزيد على عشرين عامًا، وإن تغير اسمها إلى قلم المطبوعات، وفي عام ١٣٧٤هـ، أنشئت المديرية العامة للإذاعة، وكانت تابعة لمجلس الوزراء مباشرة.

لكن البداية الحقيقية للتنظيم الإعلامي الرسمي بدأ مع نشأة المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر التي نص مرسوم تأسيسها على توحيد الإشراف على جميع الخدمات والنشاطات الإعلامية الحكومية والأهلية فيها وفي عام ١٣٨٢هـ تحولت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة الإعلام.

ويمكن القول أن للسعودية سياسة إعلامية واضحة المعالم، تحدد على ضوئها المبادئ والأسس والضوابط التي تستند عليها وسائلها الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، إنها عن طريق هذه السياسة المستندة في جوهرها على المبادئ الإسلامية يمكن أن تساعد على التزام الوسائل الإعلامية في رسائلها وتوجهاتها بالقيم الإسلامية الإنسانية الرفيعة، وبالتالي تقلل من عوامل التناقض الحاصل بين الأهداف والوسائل التي تشهدها الساحة الإعلامية في هذا العالم الذي نعيشه.

وقد تضمنت السياسة الإعلامية بنودًا عدة، يمكن أن نستقي منها أفكارًا لبرامج إعلامية ثقافية، تحمل التوجيه والتثقيف الاجتماعي، والتعريف بتاريخ الوطن وجغرافيته وثقافته وتثري وسائل الإعلام وتعمق محتواها بربطها بالأهداف السياسية العامة للدولة في غاياتها وتطلعاتها.

لقد تضمنت السياسة الإعلامية بشكل خاص عددًا من المواد التي تحمل معان معينة إعلامية وثقافية وفكرية يتم التأكيد عليها

العطاء الثقافي السعودي يتضح في النشر والإصدارات واللقاءات الفكرية والحركة النقدية

بوضوح أكثر وهذه الأفكار هي: الحث على الارتقاء بالإنتاج الإعلامي، وتأهيل الكفاءات وإعدادها، وضرورة إجراء البحوث والدراسات الإعلامية، وتلبية احتياجات المثقفين ثقافة عالية بإنتاج البرامج رفيعة المستوى تناسب أذواقهم، والتأكيد على أن حرية التعبير مكفولة في إطار الأهداف والقيم الإسلامية والوطنية.

وقد رصدت التقارير أنه رغم هذه الحالات إلا أن التعديلات الجديدة على قانون الإعلام فتحت الطريق لإصدار الصحف للمواطن بشرط الحصول على ترخيص من جهة رسمية وتأسيس شركة، ولا يوجد قيود ولكن يوجد شروط في توفر القدرات فيمن ينوي إصدار صحيفة وتخضع الصحافة والمؤسسات الإعلامية للرقابة حيث توجد لجنتان مشكلتان من عدة جهات لاستقبال الدعاوى المقامة على النشر وأصبح ممنوع نشر الأخبار الدينية التي ليس لها مصدر أو تضر بالأمن الوطني أو تدعو إلى الطائفية أو المذهبية، حماية للأمن الوطني والحفاظ على أمن الدولة في الداخل والوحدة الوطنية وعدم الإساءة إلى الأديان ومنع المساس بهيبة الحكام.

ويوجد نظام للطباعة والنشر يتضمن في بعض فقراته معايير وقيم لأخلاقيات الممارسة المهنية، كما حدثت تعديلات جوهرية في التشريعات الصحفية بحيث أصبح هناك إلزام للصحفيين بالتسجيل في عضوية هيأة الصحفيين قبل ممارستهم للعمل الصحفي، وهي تعديلات إيجابية تزيد من هامش حرية الرأي والتعبير بالنسبة للصحف والصحفيين، وقوانين تضمن وجود تعددية صحفية تمثل درجة من التنوع الحقيقي.

ويرى البعض أن عام ٢٠١٣م يمثل منطلقًا جيدًا للصحافة السعودية، فقد استمر حراك التطور والتحديث وتكريس المهنية والاحترافية في أوساط العاملين في الصحافة السعودية والتي واكبت الاتجاهات الجديدة في الصحافة العالمية وما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات من تطور كبير في العملية الصحفية وآلياتها وأساليبها. لقد شهدت الصحف السعودية خلال العام٢٠١٣ اتساع هامش الحرية في تناول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز منهج الانفتاح والحوار والنقاش، وحيوية وأهمية الموضوعات التي يتناولها الصحفيون والكتاب دون قيود إلا ما يتصادم مع مبادئ وتعاليم الشريعة والقيم الأخلاقية للمجتمع.

وهو ما يبرر أن عدد الصحف الإلكترونية في المملكة في (حدود ٢٠٠٠) صحيفة المسجل منها رسمياً (٦٠٠) صحيفة، وعدد المنتديات (أكثر من٥٠٠٠) منتدى، وأن معظم المواقع الإلكترونية مستضافة من خارج المملكة بنسبة (٩٧٪). وفي أواخر عام ٢٠١٣م تم تشكيل جمعية للنشر الإلكتروني تجرى الاستعدادات لتشكيل جمعيتها العمومية وانتخاب مجلس إدارة لها.

كما أن الصحافة السعودية قد حققت مزيدًا من المكاسب خلال عام ٢٠١٣م على صعيد تقنين أنظمة ولوائح العمل الصحفي وآليات المحاسبة في حال المخالفات، وقد أصبحت

هذه الإجراءات من صميم عمل هيأة الصحفيين السعوديين التي أنشئت بغرض الارتقاء بمهنة الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين، وأصبحت الهيأة شريكًا فاعلاً في صياغة القوانين التي تتعلق بمهنة الصحافة، بحيث أصبح للصحفيين صوت مسموع في هذه القوانين، وأصبحت مخالفات الصحفيين مثلاً تُنظر أمام لجنة متخصصة بدلاً من المحاكم العامة، ومن ثم ما زالت جهود الهيأة تتواصل على صعيد التنظيم وتنقيح القوانين واللوائح لتحسين بيئة العمل الصحفي، وإذا كان الصحفيون يتعرضون للقتل والخطف والسجن والتعذيب في مناطق كثيرة في هذا العالم فإن المملكة العربية السعودية لم تسجل أبدًا أي حادث قتل أو سَجن أو تعذيب لصحفي وحتى الصحفيين والكتاب الذين أوقفوا عن الكتابة لفترات مؤقتة، كان ذلك بسبب أن كتاباتهم تصادمت مباشرة مع مبادئ شرعية أو شكلت تهديدًا للوحدة الوطنية. وعلى مستوى مجتمع الصحافة السعودية يدرك الكثيرون أن سقف حرية التعبير يرتفع مع مشاركة أوسع للمرأة والشباب في المجالات الإعلامية والصحفية.

النهضة الثقافية والعلمية: تقييم وتوصيات:

تعد النهضة الثقافية المعاصرة في المملكة محاولة لإعادة بلورة تجاور الأصالة والتجذر التاريخي للقيم والأعراف مع انفتاح مستنير جاد على الإنجازات الإنسانية في كافة المجالات. ولعل الدارس لبواكير النهضة الثقافية الحديثة في الحجاز ونجد في النصف الأول من القرن العشرين يلحظ ذلك وبقوة. فلقد كانت أفكار المبدعين من شعراء وأدباء بشكل عام تعبر عن رغبة أكيدة في استعادة درو ريادي، والتأكيد على أن هذا الدور ممكن التحقيق.

ولعل الخطاب الثقافي المعاصر المنتظر يسعى إلى تجذير أصالة مؤكدة على انفتاح وعالمية الخطاب الذي صدر من مكة، وأن يلبسها إطار الوحدة في التنوع والتعدد والتسامح في قبول الاختلاف، كما تجده في مواسم الحج التي تستضيف كل جديد ونافع، في أيام التقاء المسلمين من كل مكان، من أجل تعميق التعارف. ويقتضي التعارف القبول بالآخر وتقديم التراث والعمل في حلة مناسبة. ومن ثم انفتاح الثقافة المرجوة في قدرتها على كسب عقول وقلوب الآخرين. ومن هذا المنطلق يصبح من هموم الخطاب الثقافي الذي نتطلع إلى حضوره، أن يكون مميزًا في خصوصيته، ويحمل هم العلمية المنتظرة لما يجسده المكان والتاريخ الذي انطلق منه. **وهنا تبرز عدة ملاحظات أساسية:**

١. إن العالم ينظر إلى المملكة العربية السعودية، مهبط الوحي وأرض الرسالة وذات الوضع الاقتصادي المتميز أن يكون خطابها الثقافي على المستوى نفسه الذي تتمتع به في المجالات الأخرى. وبناءً على هذا، يجب أن يكون للثقافة السعودية رسالة عربية إسلامية عالمية، ومشروع حضاري يؤكد على الأصالة، ويلعب دورًا رياديًا في عملية تقديم المعرفة النافعة والمنفتحة على الحكمة والرؤى الإنسانية انطلاقًا من أن كل ما هو مفيد ونافع هو إرث لهذه الحضارة. وحتى يمكن القيام بهذا الدور، لا بد من تسخير الإمكانيات التي تتمتع بها المملكة في نشر أنواع مختلفة من المشروعات الثقافية المتميزة في شكل سلاسل كتب وموسوعات، والعناية بالفنون والآداب العربية والإسلامية والعالمية، وتشجيع انتشار المراكز والمؤسسات الثقافية التي من شأنها دعم كل ما هو ثقافي داخل إطار رسالة الأصالة المنشودة.

٢. إنه باستثناء المؤسسات الإعلامية المرئية منها والمقروءة، فإن غالبية المؤسسات الثقافية في السعودية لا تحظى بأي مردود مادي تستطيع من خلاله الاستقلالية التامة عن مؤسسات الدولة. كمراكز البحث العلمي والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون وغيرها مما لها صلة بالشأن الثقافي من قريب أو من بعيد كلها تعتمد على مخصصات الدولة من الميزانية السنوية، مما يشكل عبئًا على الدولة من الناحية المادية، ويمكن تصعيد هذه الحالة الثقافية إلى مستويات أعلى في الجامعات التي كان من المفترض أن يشكل البحث العلمي فيها موردًا أساسيًا لقيام المؤسسات التعليمية الجامعية المستقلة.

٣. على مستوى المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية في السعودية، لا توجد تقارير لمعدلات البحث العلمي، كما لا يوجد وصف لمدى القيمة المعرفية للبحوث في تلك المؤسسات، ففي الجامعات والأندية الأدبية، كمثالين للمؤسسات البحثية والثقافية، هناك عدد لا بأس به من الإنتاج الثقافي، بغض النظر عن قيمة هذا المنتج من الناحية العلمية والثقافية، إلا أن هذا الإنتاج لا يحقق مردودًا ماديًا على المؤسسة التي أنتجته أو حتى على الباحث، إلا فيما ندر.

٤. تمثل الفنون مجالاً آخرًا من المجالات الثقافية التي يمكن من خلالها تعزيز القيمة التنموية للثقافة، إلا أنها لا تحظى بذلك الاهتمام الذي يستحق. السينما مثلاً تتحقق فيها ثنائية التنمية والثقافة بوصفها مجالاً ماديًا وثقافيًا يتحقق من خلالها عامل الاستثمار فيها من الناحية الاقتصادية، كما يتحقق فيا الجوانب الثقافية، لكن - وهذا من المفارقات الكبيرة في الثقافة السعودية - فمازالت السينما ممنوعًا عرضها حتى داخل المؤسسات الثقافية النخبوية.

٥. لم يتم الاستثمار في المجال الثقافي إلا في جوانب ضئيلة لا تحقق للثقافة عمليتها التنموية، بل كان التفكير يدور في إطار دعم التنمية للمجال الثقافي.

* أستاذ مشارك تكنولوجيا الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنصورة، مصر

قراءة في كتاب:

العلاقات الخليجية - الإيرانية ١٩٧٩ / ٢٠١٦ الكويت نموذجاً...

صدر حديثًا كتاب (العلاقات الخليجية–الإيرانية ١٩٧٩–٢٠١٦– الكويت نموذجًا) عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بدولة الكويت ضمن سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وهي سلسلة علمية محكمة، وهذا الكتاب من تأليف الباحثين: د .إبراهيم ناجي الهدبان، و د .نواف منير المطيري. يتناول الكتاب طبيعة العلاقات بين الكويت وإيران في الفترة التي أعقبت سقوط الشاه على يد الخميني وصعود الثورة الإسلامية. واستعرض الكتاب تاريخ العلاقات الكويتية–الإيرانية، وكيف تغيرت في الفترة التي أعقبت الثورة الإسلامية. كما ألقى الضوء على المعوقات التي تؤثر سلبًا على كل من العلاقات الكويتية–الإيرانية، والعلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، وسبل تطويرها وإمكانية تحويلها إلى علاقات جوار قائم على التآخي. كما تناول العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على كل من العلاقات الكويتية–الإيرانية، والعلاقات الخليجية الإيرانية. وحاول الكتاب إيجاد أثر علاقة دول مجلس التعاون الخليجي الأُخرى على العلاقات الكويتية–الإيرانية. واختتم باستشراف المستقبل للعلاقات الإيرانية–الخليجية.

قراءة / أحمد بن الشيخ عبد الله الفضالة

تنبع أهمية الكتاب باعتباره دراسة شاملة وتناقش قضية حيوية تشغل الرأي العام الإقليمي والدولي والعربي والإسلامي، إضافة إلى كون العلاقات الكويتية – الإيرانية مؤشرًا للاستقرار في منطقة الخليج، فالعلاقات الإيجابية بين البلدين تؤثر بشكل إيجابي في استقرار الكويت، واستقرار منطقة الخليج، وبالمقابل فإن تدهور العلاقات يجعل دولة الكويت في حالة توجس، خاصة أنها تعرضت لغزو العراق عام ١٩٩٠م، وتدفع باتجاه توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج الأُخرى. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، لصف العلاقات الكويتية–الإيرانية، والخليجية–الإيرانية، ثمّ تعرضا لأثر العلاقات الخليجية–الإيرانية على العلاقات الكويتية–الإيرانية من ناحية القوة والضعف. **وقد أجاب الكتاب على التساؤلات التالية:**

١. ما طبيعة العلاقة بين الكويت وإيران من منظور تاريخي؟
٢. ما العوامل التي تدفع باتجاه علاقات إيجابية بين الكويت وإيران؟
٣. ما أهم المعوقات التي تؤدي إلى توتر هذه العلاقات؟
٤. كيف تؤثر العلاقات الخليجية – الإيرانية في العلاقات الكويتية–الإيرانية؟
٥. ما مستقبل العلاقات الكويتية –الإيرانية؟

وفي الختام طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطوير التفاعل بين الجانبين:

١. سيناريو تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني:

ويعتمد هذا الخيار على متغيرات عديدة منها طبيعة علاقة الأمريكية بإيران، لأن واشنطن جانباً هامًا في ترتيبات أمن الخليج ومن ثم أي تقارب إيراني. كويتي لابد أن يتوقف على مدى التنسيق بين واشنطن وطهران. دول مجلس التعاون ترى أن تحقيق الأمن المتكامل في المنطقة يأتي كتتويج للتفاهم، ويعكس أعلى درجات الثقة والتعاون بين الأطراف المعنية فعلى إيران اتخاذ خطوات جدية تظهر تخليها عن سياسات تراها دول المنطقة تعكس توجهات تعيق مسار التعاون الإيجابي بينهم.

٢. سيناريو استمرار التعاون في شقه الاقتصادي فقط

وهو فرضية بقاء الوضع الحالي؛ واقتصار التعاون في الجانب الاقتصادي دون الانتقال إلى تحقيق الجانب الأمني، لوجود بعض القضايا العالقة والمواقف المتباينة بين دول المنطقة وإيران، فمما لا شك فيه أن تبادل المصالح يحقق منافع للجميع، ويهيئ حماية بديلة عن التحالفات الدولية.

٣. سيناريو تجميد التعاون أو انتكاسته :

إن إيران تقوم بالتدخل بشكل مباشر بالشؤون الداخلية للدول العربية، كالعراق وسوريا، وهي الداعم الرئيس لحزب الله اللبناني، وهي الداعم للحوثيين في اليمن، مما يؤكد بأن الأيديولوجيا عادت لتحكم إيران وفق تصورات جديدة. وتُشير المؤشرات إلى عدم حدوث تغير كبير في طبيعة العلاقات الكويتية–الإيرانية.

وأخيرًا يختمان بطرح حل واقعي ليس سهلاً ولكن لن يكون مستحيلاً تمليه الرغبة لخلق مناخ عام بعيدًا عن الصراعات، وخلق وعي مجتمعي تتشارك فيه النخب والقوى السياسية، والقيام بإصلاحات تغير من آليات وأدوات النظام الإقليمي الخليجي بما يحافظ على جوهره القائم وقيام حلم الاتحاد الخليجي.

* المستشار بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج

بعثرة الأوراق العربية

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

لم تشهد المنطقة العربية في العصر الحديث حالة من الانكفاء والصراع أكثر مما تشهده الآن، كما لم تعرف تحديات ومخاطر أكثر مما تعيشه في المرحلة الحالية، أي أن المنطقة العربية تمر بمرحلة معادلة متناقضة الطرفين، ففي الوقت الذي تواجه فيه تحديات ومخاطر ضد وجودها نفسه، تشهد خلافات لم تمر بها في أوقات ضعف تأثير المهددات الخارجية.

فرغم المخططات المعلنة والسرية التي تستهدف إضعاف الدول العربية وتقسيمها وشرذمتها، إلا أن الانسياق وراء تنفيذ هذه المخططات يمارسه البعض سواء بقصد أو دون قصد، ودون رادع، أو حتى دون إعادة الحسابات وتصحيح المسار، خاصة من جانب الدول والجماعات التي اعتادت التغريد خارج السرب في السنوات الأخيرة، مع إصرارها على تأخير المصلحة العربية العليا والأمن العربي الجماعي والمشترك، وتقديم المصالح الشخصية والفئوية والطموح الفردي.

وللأسف في الوقت الذي تصعد فيه التكتلات الاقتصادية للدول الصاعدة أو حتى الفقيرة وتحقق قفزات اقتصادية هائلة، نجد أن بعض دول المنطقة تسعى إلى عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات وقرارات اتخذتها دول المنطقة بشكل جماعي عبر مؤتمرات قمم، واجتماعات وزارية وتحت مظلة مؤسسات العمل العربي المشترك سواء منظمته الأم (الجامعة العربية)، أو المجالس والمظلات الإقليمية التي تعد من أهم روافد جامعة الدول العربية. بل كلما اقتربت بعض هذه الدول أو التجمعات من تحقيق قفزة نحو الاتحاد أو الوحدة جاء من يبعثر الأوراق ويخلطها ويعيد المنطقة إلى المربع الأول، والأخطر هو إنهاك المصالح العربية، وانتهاك الأمن العربي الجماعي أو الأمن الإقليمي للدول المتقاربة جغرافيًا مثل دول مجلس التعاون الخليجي، أو دول الاتحاد المغاربي.

ورغم الطعنات التي تلقتها ومازالت تتلقاها الدول العربية منذ بداية موجات الاستعمار التي أتت إلى المنطقة العربية، وما تبعها من حالة التأخر الكبيرة عن الركب العالمي في التقدم التكنولوجي والعلمي والأخذ باقتصادات المعرفة وتوطينها، ثم ما حل بالمنطقة بعد انفجار بركان ما يسمى بالربيع العربي، إضافة إلى هشاشة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وصعود دول كثيرة في المحيط العربي أو بالقرب منه، والسباق على التسلح التقليدي والنووي، ورغم المخططات الواضحة لدول الجوار الإقليمي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل هذه الدول للميليشيات المسلحة في الدول العربية لتكون شوكة في خاصرة دولها، إضافة إلى تمويل جماعات الإسلام السياسي لشق صف الدولة الأم، واللعب على وتر المذهبيات والعرقيات وتصدير الأزمات إلى منطقتنا بوسائل كثيرة ... إلا أنه مازال بين الدول العربية من لم يقدر هذه المخاطر، أو لا يكترث بما قد تسببه أو تؤول إليه المنطقة.

بل يأتي ذلك والعديد من الدول العربية تخوض حروبًا ضد الإرهاب في المنطقة وتصد الاختراقات الخارجية، كما هو الحال في اليمن حيث مازالت عاصفة الحزم والتحالف العربي يواجه تبعات تمرد وتعنت الانقلاب الحوثي / صالح المدعوم من إيران، وفي سوريا الوضع بلغ أرذله، وكذلك تعقب تنظيم داعش ومحاصرة تمدده، ومواجهة الجماعات الإرهابية المنتشرة في سيناء وليبيا وغيرها، ورغم ذلك لا يبدو أن هذه الأزمات تمثل أجراس إنذار كافية للبعض لكي يشارك بجدية في دعم الأمن العربي والإقليمي، بل يشارك في فتح ثغرات في جدار هذا الأمن.

وفي حال رغبت الدول العربية تثبيت أسس الاحترام المتبادل وتأسيس التكامل الحقيق القائم على درء المخاطر وإغلاق الثغرات، فلابد من تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتأطيره مثل آليات التصويت والتمثيل وإقرار عقوبات على المخالفين، و نخص بالذكر إنشاء محكمة العدل العربية المقترحة من قبل لمعاقبة المتجاوز حتى لا تتكرر مآسي الماضي القريب ومنها غزو نظام صدام حسين للكويت، وانقلاب الحوثي/ صالح في اليمن، أو مجازر النظام السوري ضد شعب سوريا الشقيق، إضافة إلى تفعيل القرارات الأخرى مثل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، والسوق العربية المشتركة وغيرها، وكذلك الأمر على مستوى مجلس التعاون الخليجي المنظمة الإقليمية الأكثر التزامًا والأكثر رغبة في التقدم على طريق التكامل، وقبل ذلك لابد من الإرادة القوية لترجمة هذه المقررات وظهور هذه المؤسسات إلى الواقع، أسوة بالتكتلات الأخرى في العالم والتي حققت الكثير في زمن قصير.

وإلا ستظل المواقف والخلافات تراوح، والقرارات دون تطبيق، ويظل مسلسل التردي العربي مستمرًا.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+